





349.567: A31kA

آل فرعون ، قويق المزهر .

القضاء العشائري .

349.567

A31kA

~~RECEIVED~~

~~3 DEC 65~~

~~RECEIVED~~

JAFET LIB.

15 MAR 1989

349.567
A31 k A

آل فرعون
فريقان زهري

القضاء الحديثي

يبحث في الاصول والقواعد والعادات العشائرية
لمؤلفه

فريق المزهري آل فرعون

حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى

مضى بتصحيحه والتعليق عليه الاستاذ

السيد نوري شمس الدين

طبع على نفقة المؤلف

كل نسخة لم تكن موقعة بتوقيع المؤلف تعتبر مسروقة

مطبعة الجنت

بغداد

سنة ١٣٦٠ ١٩٤١ م

الزهراء

الى محط انظار العرب . وسيد بني هاشم صاحب السمو الملكي
عبد الاله الوصي على عرش جلاله مليكنا المفدى المحبوب فيصل الثاني
حرسه الله .

سيدي . اقدم لسموكم ثمرة جهودي وخلاصة اتعابي في جمع شتات
مادات واحكام المشائر العربية المقررة بولائكم . والمعادية لاعدائكم . عسى
ان يقع من سموكم موقع القبول . وهذا غاية ما يتمناه الخالص

آل فرعون

فريق الزهر



مضرة سماعب السمر الملكي الأمير عبد الله
الوصي على عرشه العراق العظيم

كلمة صدر في التفاريظ

ما كاد أن بشيع بين الاخوان خبر عزي على إخراج كتابي « القضاء العشائري » حتى رأيت من عنايتهم وإهتمامهم به ما شجعتني على تحقيق هذا العزم وتنفيذ هذا التصميم وإخراج هذه الفكرة من عالم التصور الى عالم الوجود . وهكذا كان الاخوان يكثر من التردد والاستفسار عن سيرى في الأمر فكانوا يتنبهون ما أكتبه في هذا الخصوص فتيسر لهم الاطلاع عليه فاندفعوا بحماس شديد محمود يقرطون الكتاب ويملقون عليه فكان ما كتبوه في هذا الشأن مجموعة طريفة من الآراء والمطالعات . ولقد ارتأيت — وأرجو ان أكون مصيباً — أن أصدر بها كتابي لسبيين :

١ — ان هذه التفاريظ نتيجة فرائح جماعة هم من خيرة أساطين الفن وذوي الخبرة وأرباب القلم ولذا فهي في الحقيقة توضيح لخلاصة رأي مختلف الطبقات في هذا الكتاب ، كما أنها من الجهة الاخرى نقد وتقدير للكتاب بعين الى حد بعيد على معرفة مدى مطابقته لموضوعه ومقدار تحقيقه للغاية التي افته من أجلها .

٢ — ان هذه التفاريظ الممتعة التي تفضل بها الاخوان تعبر في الواقع عن شعورهم الطيب نجا هي ونظراتهم الفاحصة في هذا المجموع اليسير لذا كان حقاً علي ان أكبر هذا الشعور منهم وأشكرهم على هذا الاهتمام فرأيت أن خير وسيلة للاعراب عن عظيم شكري وأمتناني لهم ان أدرج هذه التفاريظ في صدر الكتاب بالتسلسل حسبما وردتنا بالتتابع

وأود ان أختم كلمتي هذه بالشكر الجزيل لهذه النخبة من الاخوان راجياً من المولى تعالى ان يوفق الجميع لخدمة هذا البلد الطيب تحت ظل رب التاج المفدى انه مهيمن مجيب .

المؤلف

(ب)

تفضل علينا فضيلة العلامة الشيخ محمد حسن حيدر المروف من عائلة
شريفة عريقة بالعلم والأدب وبالرياسة العامة على قبائل آل أجود في لواء المنتفك في القدم
ونائب اللواء المذكور في مجلس الأمة بكلمة وفصيدة وهانحن نحلي بها صدر هذا الكتاب :-
في يوم من الأيام وأنا في الكاظمية ، زرت الأخ الصديق الزعيم الشيخ
(فريق) الزهر الفرعون في داره العامة فوجدته وبين يديه كتاب منسكباً عليه
يمن النظر اليه وقد تناولته من حضرته واطلعت على ما فيه بكل دقة وإيمان
والشوق آخذ مني مأخذه الوقوف على جميع مواضعه الملمذة فاذا هو من إحدى
مؤلفاته الثمينة التي منها هذا الكتاب المسمى بـ (الفقه العشائري) فرأيتة والحق
يقال كتاباً قياً في بابة حسناً في أسلوبه جليلاً في نظامه جامعاً لآسس العادات العربية
العشائرية والأنظمة المارعية التي توارثتها العشائر جيلاً بعد جيل ومشي عليها الخلف
بعد السلف ولا غرابة بذلك فالشيخ فريق من الرؤساء المعروفين بالبل والذكاء
الفطري في جميع أعماله وبكل أدوار حياته التي كرسها في خدماته لا بناء جلده وبها
أنى خير بعادات العشائر وتقاليدها خبرة نامة حيث أراني منهم واليهم رأيت أن
أنطقل على مائدة الأدب بنظمي لهذه المقطوعة الشعرية مريضاً باعجاب هذا
الكتاب فمسي أن تنال القبول والاستحسان من الشيخ المؤلف والقراء ، وأرجو
من الله أن يكون التوفيق ملازماً للشيخ فريق ملازمة الظل للانسان ما دام في قيد
هذه الحياة التي أصبحنا بها بحاجة الى أمثاله من الرؤساء النبلاء

المنتفك ١٤ صفر سنة ١٣٦٠ هجرية الموافق ١٢/٣/١٩٤١ محمد حسن حيدر

أكرم به سفر علم قد موى درراً

فقه^(١) العشائر فيه رائع الكلم من التقاليد من حكم ومن حكم

(١) قبل أن يباشر بطبع هذا الكتاب كان اسمه (الفقه العشائري) وعندما

(ج)

على البادي والمعادات ألقه
 حوى من العرف ما بين العشائر في
 حديفة قد حوى من كل يانعة
 أكرم به سفر علم قد حوى درأ
 أبان للعرب آراء مسددة
 للناس أنظمة لكنهم انفردت
 أضى الكتاب بما يحويه من حكم
 لله سر به ألفت أنظمة
 فقل هو البرء في عين الربض وما
 قد مات أعداؤه من غيضم كذا
 جواهرأ لبني قحطان مجمها
 هاتيك أنظمة ما مثلها أبدأ
 على الشهامة من مجد ومن شرف
 لو أنهم جعلوها بينهم حكما
 لكن على عكسها ساروا على حق
 فليس فعجب ممن راح مجمها
 إن عد أهل الحمى فهو المشار له
 لله در فريق فهو خير فقى
 منقب لم يزل عن كل مكرمة
 قد كدت أحسب فيما جاء منبعا
 وفقت في كل فضل يا فريق ولا

(فريق) أكرم به من كامل شهم
 تأليفه أحسن الأحكام الحكم
 نطيب للناس من عرب ومن عجم
 نضى أنواره في غاسق الظلم
 تكفلت بحياة الناس والامم
 من بينها فمست من أحسن النظم
 في المكتبات يرى (ناراً على علم)
 على تقاليدها غشي من القلم
 سواء سقم أعيد الناس من سقم
 وكل قلب من الحساد في ألم
 والجوهر الفرد حقا غير منقسم
 في العرب أنظمة دلت على الشمم
 قد أسسوها لحفظ الممد والدمم
 عند الخصام لما ضجوا من الخصم
 فبدلت منهم النماء بالنقم
 فصاحب البيت فيه غير متهم
 بكل خلق من العلياء والكرم
 رأته بكامل النفس والشيم
 الى العشق اثر في جد بلا سام
 من باري النفس بعد الموت والمدم
 رأيت في العمر غير العز والنعم

بوشر بطبعه سقى (القضاء المشائرى) كما تراه:

الاخ الماجد الشيخ فريق المزهري آل فرعون

بعد التحية :

لما طرق سمعي في بذل جهودكم تلك التي قنم بها فيما يخص تأليفكم كتاب
(القضاء العشائري) وحضرت عنديكم وتصفحتم ذلك الكتاب فأبته والحق يقال
آية في بابه . حيث جمع شتات فروض العشائر وعاداتهم في كل ما يلزمهم من النظام
فسرني ذلك . وقد تقدمت اليك بهذه الرسالة شاكرآ لك تلك الساعي وهذه
الايادي التي اسدناها على كل عربي عراقي فشكرآ لك وتقديراً لاهتمامك بتقديم اليك
بهذا الكتاب واسأله ان يوفقك لمصالح البلاد .

رئيس عشائر الدليم

عبدالرزاق العلي السليمان

لواء الدليم الرمادي في ٢٠-٤-١٤١١

نائب لواء الدليم

حضرة الاخ العزيز الشيخ فريق المزهري آل فرعون

بعد التحية والسلام بعد ان تصفحت مؤلفكم (القضاء العشائري) وجدته
جامعاً لأهم فروضنا العشائرية العرفية وتقاليدينا الاساسية في مختلف القضايا والمساكن
المتعلقة بالقتل ودينه والعكبة والسقاط وامثالها على مستوى بنق | وحقيقة الفروض
العرفية التي ورثناها عن اسلافنا الباسلين الصالحين وقد شمرت بالاعتزاز والفخر
حيث ان مؤلفه من صميم القوم وعيونهم وقفنا الله لخدمته العامة على يد ابنائنا
ثناهم واخواننا المعروفين بالشمم والغيرة على مصالح البلاد والامة .

رئيس قبائل بني حنظل

الساوة : ٢٩ آذار سنة ١٤١١

عزازه آل معجون نائب لواء الديوانية

حضرة الشيخ آل مزهر المحترم

بعد اهداء التحية والاحترام

علمنا انكم جادين في مجموعة تأليف كتاب يسمى بـ (القضاء العشائري)
ولاشك ان هذه الفكرة جعلتنا نشكر شعوركم الحمي وذلك لاهياء قواعدا
وسوانينا التي اصبحت معدومة تقريباً للاختلافات التي تكون على رغبات بعض
الناس هذا ونتمنى لكم النجاح والتوفيق المطرد .

رئيس عشيرة جليصة

قضاء طويريج : ٢٢-٣-١٩٤١

محمد آل نعمة



حضرة الشيخ فريق آل مزهر المحترم

تحية وسلاماً

طرق مسامعنا انكم قائبين بتأليف كتاب « القضاء العشائري » والذي
يحتوي على عاداتنا وسوانينا . ونحن نقدر هذه الجهود والشعور الرقيق وذلك
« فقط لامادات والسوانين التي اصبحت معدومة تقريباً للتلاعب الذي يحصل عند
الحاجة . فلا يسعني تجاه ذلك إلا ان أدعو لكم بالنجاح والتوفيق المطرد .

رئيس عشيرة المدعوم

لواء الحلة ٢٤-٣-١٩٤١

عودة آل فامر

(و)

الاخ الماجد الشيخ فريق المزه آل فرعون المحترم

بعد تقديم واجب الاحترام

وبعد فاني لا أكتفك ما غامرني من الفرح والسرور عند ما تصفحت كتابكم « القضاء العشائري » فوجدته وقد جمعت فيه شتات قواعد وعادات العشائر التي ورثناها من آباءنا وأجدادنا . والتي هي أساس نظامنا الذي حافظنا به على أخلافنا والموازنة في أعمالنا فاعينني غاية العجب بأسلوبه وتنظيمه لذلك قدمت اليك بهذه الرسالة شاكرآ لك تلك الأيادي وهذه الأحوال الجبارة واسأله تعالى ان يوفقك لخدمة بلادك والسلام .

سوادي آل حسون

الرميثة في ٣٠-٣-١٩٤١

رئيس بني عارض

الاخ الماجد فريق المزه آل فرعون

بعد التحية :

لما طرق ممحي في بذل جهودكم تلك التي قمت بها فيما يخص تأليفكم كتاب (القضاء العشائري) وحضرت عنكم ونصفت ذلك الكتاب فرأيت والحق يقال آية في بابه . حيث جمع شتات فروض العشائر وعاداتهم في كل ما يلزمهم من النظام . فسرت ذلك . وقد قدمت اليك بهذه الرسالة شاكرآ لك تلك المساعي وهذه الايادي التي اسديتها على كل عربي عراقي فشكرآ لك وتقديرآ لاعمالك اتقدم اليك بهذا الكتاب واسأله ان يوفقك لصالح البلاد

حاج سلطان الجبار

الديوانية في ٤-٤-١٩٤١

رئيس الاكرع

(ز)

وردتنا هذه الفريدة الرائعة من الاستاذ الشيخ عبدالفتي الحضرى النجفى
عضو جمعية الرابطة العلمية واستاذ الأدب العربى فى مدرسة كاشف الغطاء :

أتم أستم من البارى له مردا

فاحكم لصاحبه بالفضل منفردا	فقه المشائر ^(١) فى موضوعه منفردا
تقيم فيما حوت من نشئا الأودا	قد كان مدرسة فى العرف سائرة
أم أستم من البارى له مددا	لم أدر إذ خطه هل كان منفردا
وفى مباحثه قد كان مجتهدا	بلى لقد كان فى عليائه علما
من القواعد لم تحصى لما عددا	ابدى بتأليفه هذا لنا جلا
وهل نقرأ عيون أرمست رمدا	وفد خذى رمدا فى عين حاسده
تستوقف العزل والآراء والرشدا	فأعجب به من كتاب ضم أنظمة
سفر نحل به من مشكل عقدا	وليس بدعا إذا ما جاء منتظما
عليه بالفضل حتى الخصم قد شهدا	قائه (تفرق) وهو متفق
الطفل فى الحرب منهم بصرع الاسدا	من آل فرعون تنميه غطارفة
منهم تشاهد فيه النبل منفدا	موفقون خطأ أن نجتمع ببقى
	النجف الاشرف فى ١٩ صفر ١٣٦٠

عبدالفتي الحضرى

(١) قبل ان يباشر بطبع هذا الكتاب كان اسمه (الفقه المشائرى) وعندما

بوشر بطبعه سمى (القضاء المشائرى) كما نراه .

حضر الأديب الشيخ فريق آل مزهر المحترم

بعد إهداء قائق الاحترام

لقد طرق مسامعنا أنكم قائمون بتأليف كتاب يسمى (القضاء العشائري)
ولا شك أن هذا عملكم إحياء وتأييد لقواعدنا وسوانينا السابقة التي كانت
تداول بين الألسن والكلام الشفوي فقط . وهذا سوف يبقى لكم تذكراً
خالداً . وهنا لا يسمننا تجاه هذ الشهور الفياض إلا أن ندعو لكم بالنجاح
والتوفيق ودمتم

قضاء الهندية ٢٠ / ٣ / ١٩٤١

رئيس البراجع

محسن آل حاج حسن

حضرة الفاضل الشيخ فريق آل مزهر المحترم

بعد إهداء التحية وفائق الاحترام

لقد طرق مسامعنا أنكم قائمون بتأليف كتاب يحتوي على مجموعة قواعد
وسوانى وعادات العشائر والذي أمميتموه (القضاء العشائري) وعندما حضرنا
عندكم وتصفهنا وجدناه ملاحياً . ولا شك أن هذا عملكم هو إحياء وتأييد
لقواعدنا وسوانينا السابقة والتي كانت ممدومة تقريباً ولم يكن لها عمل سوى
التداول في الألسن والكلام الشفوي . وهذا عملكم سوف يبقى لكم تذكراً
خالداً . فلا يسمننا شهوركم إلا أن ندعوكم بالنجاح والتوفيق ولأي نجاح

المخلص رئيس عشيرة آل فتله

في الهندية غانم الحاج شمران

الهندية ١٩ / ٣ / ١٩٤١

(ط)

لحضرة الاخ العزيز فريق الزهر آل فرعون المحترم

بعد التحية

ان كتابكم الذي اطلعنا عليه وهو تحت الطبع المسمى (القضاء العشائري)
هو احسن تحفة ظهرت في عالم التأليف في العراق من هذا النوع . كيف لا وانه
جمع كل قضايا العشائر التي على اساس مدار اعمالهم الاجتماعية . لذلك نتقدم اليك
بالشكر واحين لك التوفيق ١٩-٣-٩٤١

ابو ضغير : رئيس عشائر آل شبل	رئيس عشيرة آل ابراهيم
مدفون آل جبار ابو حليل	ساجت آل الحاج عبد العباس



حضرة الاخ فريق الزهر آل فرعون المحترم

بعد التحية :

ان الاحكام والفروض العشائرية التي سارت عليها العشائر العربية منذ
مئات السنين قد ضاعت وكادت تذهب لو لا جهودك التي بذلتها لجمع شتات هذه
القواعد والمعادن في مؤلفك الجديد هذا المسمى (القضاء العشائري) الذي اعجبنا
اسلوبه وما فيه من الاحكام العشائرية التي هي اساس حياتنا ومدار اعمالنا . فازاه
ذلك لا يسمننا الا أن نتقدم لك بالشكر والثناء ونفك الله لخدمته العبد ودمتم
في ٢٦ آذار ٩٤١

لواء المتفك : قضاء سوق الشيوخ	رئيس عشائر حجام
	ريسان آل قاصد

(ي)

الاخ المبرز الشيخ فريق الزهر آل فرعون المحترم

بعد السلام عليكم :

لقد اطلعنا على محتويات كتابكم المسمى (القضاء العشائري) الذي الفتموه
اخيراً فرأيناه جامعا لشتات قواعد وفروض العشائر الاساسية التي تنتمي عليها
عشائر العراق . فبجمعك لتلك الاسس جعلتنا شاكرين لك تلك الجهود . لذلك
قدمت لكم بهذه الرسالة سائلا الله تعالى ان يوفقكم لامثال هذه الخدمة المأمنة
والسلام ٢٥-٣-٩٤١

رئيس عشائر بني حسن
موسى العلوان آل حاج سعدون

لواء الحلة قضاء طويريج



الحضرة الاخ الفاضل الشيخ فريق الزهر آل فرعون المحترم

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد سررنا جميعاً عند ما شاهدنا كتابكم المسمى (القضاء العشائري) وطالعنا
بعض فصوله فرأيناها وقد جمعت فيها أحكام وعادات العشائر المألوفة فيما بينهم .
ولما وقفنا على محتوياته ورأيناها في غاية الاتقان تقدمنا لك بهذه الرسالة شاكرين
لك هذا العمل الحسن ونسأل الله ان يوفقك لخدمة ابناؤك بجلدتك والسلام
قضاء السماوة . ناحية الرميثة في ٢٦-٣-٩٤١

نائب لواء البدوانية

حاج عجمي الدلي

رئيس البو جياش

(ك)

(تفضل علينا بهذه الكلمة حضرة الاستاذ مهدي الازري . فرضاً بها هذا المؤلف . وآل الازري من انبل العشائر التي عرفت بمرونتها واخلاصها ودهبها النقي ومالها من المواقف المشهودة في التاريخ .)

قد يكون رسم الاهداف المثالية وتصوير المثل العليا الخيالية اسلوباً مناسباً لفرض التوجيه . اما الطريقة المثلى والاسلوب المثمر لمعالجة المشاكل فيجب ان يكون على ضوء الواقع . ولذا كان لزاماً على من يريدون اصلاح وضع وحل مشاكلك ان يدرسوا ذلك الوضع دراسة وافية وبعثوا بيد ذلك الحلول المناسبة أي يبحثون يمكن ان يكون لا عما يجب ان يكون . ولا تدعى الدراسة الوافية ^{بكشف} ^{المسألة والمشكلة} النقاب عن كل كبيرة وصغيرة من دقائق ذلك الوضع . إذ ^{المراد} ولكن التفتيش الاجتماعية نتيجة تفاعل عوامل عديدة قد لا يرد بعضها

الدقيق يكشف من أثرها البالغ . به من نواحي المجتمع العراقي بحمل

وقد كان مما يؤسف له ان ^{هناك} وليس هناك ما هو ادل على أهميتها فظيع كاد ان يخرج بها عن ^{نظام دعاوي العشائر} الذي يوجب حمل من افراد قانون خاص ^{العشائر}

النازعات التي ^{الذكور يحمل في حل احكامهم على التحكيم والعرف القبليين} وجود مرجع مدون يعين الى حد بعيد في معرفة اسس وقواعد

سلوك وقيود العرف القبليين والشيخ فريق المزهري آل فرعون اذ وضع الكتاب (القضاء العشائري) فقد سد حاجة ملحة وملاً فراغاً كان من

الضروري ملئه . والحق ان أهمية هذا الكتاب لا تقتصر على (الناحية القضائية) بل هو الى ذلك خير معين في دراسة وتفهيم هذه الناحية المهمة المجهولة من نواحي المجتمع العراقي ويمطينا صورة واضحة عن ^{أم جهة من جهات حياة هذا القسم} الاعظم من المجتمع .

والشاهد بصورة عامة ان العنصر المحرم من كل الحرم على تطبيق قواعد
العرف القبلي واحترام احكام مجالس التحكيم القبلية ايضاً كما ان المحكوم عليه لا يجد
خضاضة في قبول هذه الاحكام والخضوع لها عن طيبة خاطر ورضى لا بخاطلة أي
شيء . ويبدو الي ان مرجع هذا شيئان .

١ - التضامن الاجتماعي . فهو في الحياة القبلية يبدو جلياً واضحاً قوياً
ضييقاً في شكل تحمل القبيلة مسؤولية عمل أي فرد من افرادها وتضامنها في المطالبة
بالحق التي له . فالفرد يعني في سبيل المجموع والمجموع يعني في سبيل الفرد فيميش
الكل الجانب موفور الكرامة سعيد الحياة .

على السلطة ولذا فالتبلي وخاصة (الفراتية) منها كانت في زمن العثمانيين خارجة
العربية الخاصة التي لم نشأ ان السلطة المدنية ان تبسط سيادتها في تلك الربوع
ولقد كان خروجها على السلطة واعلم الاجنبي . وذلك ديدنها في كل الادوار
السلطة كان لهذا وذاك أثر فعال في توجيه لاحكام القوانين التي تضعها تلك
نفسها في ادارة شؤونها وحل مشاكلها ومع الزمن تهجتها بحملها تعتمد على
الضرب من القضاء واعني (القضاء العشائري) .
وقبل ان اختتم كلمتي ارجو ان يكون هذا التوضيح الطاعة لذلك

الخبرة والمعرفة على الانكباب لدراسة هذه الناحية من نواحي المجتمع .
جديرة المصلحة رائدها والاخلاص قائدها نرسم حل المشاكل لانقيدها و
المصاعب لاختلقها واقفه ولي التوفيق .

ولن يغتني ان اعني الشيخ فربق الزهر آل فرعون بهذه المناسبة متمنياً
ان يتحفنا بآرائه الاخرى وان يكون كتابه هذا أول القيث سدد الله خطي
الجميع لخدمة المجموع تحت رعاية هذا المرش المحبوب انه جميع محبيب .
مهدي الازري

(م)

حضرة الاخ الاعز الشيخ فريق الزهر آل فرعون المحترم

بعد التحية والثناء :

لقد مررت كثيراً عند ما اطلمت على كتابكم المسمى (القضاء العشائري)
حيث انه كتاب حاو لجميع السواني العشائرية والفروض العرفية المتبعة والمعمول
بها عند كافة عشائركم لذلك فلا يسعني الا ان اتقدم اليكم بقلبي الشكراني الصميمية راجياً
لك كل الموفقية في خدمة ابناء بلادك والتوفيق في اعمالك التي نحن بامس الحاجة
الى امثالها .

نائب لواء الديوانية

الديوانية في ١١ ربيع الاول ١٣٦٠

رئيس عشائر الاكرع

الحاج سعدون الرسن



حضرة الاخ الفاضل الشيخ فريق الزهر المحترم

بعد السلام عليكم :

وبعد ان عادات العشائر وسوانبها التي نمشت عليها منذ مئات السنين
وحافظت عليها وعلى تواميدها فانها قد اندكت أو كادت تضمحل لو لا جهودكم
الثمينة التي جمعت فيها تلك القواعد والفروض فجعلتها في كتاب وهو (القضاء
عشائري) فلاجل ذلك نتقدم اليك بالشكر والدعاء لك بالتوفيق .

كمال الحاج حسن اغا

١٠-٤-١٤٨١

رئيس عشائر بني زريج

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فان مؤرخي العشائر والذين يحفظون الاحكام والعادات والانساب كانوا يحفظونها بافكارهم ويورثوا هذا العلم واحداً بعد واحد . وقد ظهر هذا الكتاب (القضاء العشائري) وهو أول كتاب من نوعه لمؤلفه الشيخ فريق المزهري آل فرعون أحد مشايخ عشيرة آل قتله . فهو حري باقتناؤه لجميع الذين يرغبون الاطلاع على العادات العشائرية . واني رأيتُه حاوياً لكثير من المعلومات الحقيقية التي اعتاد ابناء العشائر على السير بموجبها وأنني له بهذا الكتاب الموقفية والقبول للجميع .
 تائب لواء بغداد

الكلتامية : مضارب بن تميم في ٢٧ صفر ١٣٦٠
 رئيس بني تميم
 حسن السهيل

حضرة الماجد فريق آل مزهر المحترم

بعد النعية وفائق الاحترام :

علما انكم قائمين بتأليف مجموعة (القضاء العشائري) والذي يحتوي على عاداتنا العشائرية ولقد استعسنا هذا الشعور الرقيق فنسئلكم الله تعالى ان يوفقكم ويحقق الآمال فيكم ودمتم

رئيس عشيرة كريط

قضاء طويريج : في ٢٣-٣-١٤١١

مرهون آل مندور

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد تصفحت فصول كتاب (القضاء العشائري) مؤلفه الفاضل المهذب
 الاخ فرنيق المزهر آل فرعون فوجدته حافلاً بأهم القضايا المختصة بالاحكام والفروض
 والتقاليد العرفية العشائرية الاساسية التي لها أهميتها في مداواة مشاكلنا الاجتماعية
 العشائرية ومهماتنا القضائية العرفية وفروضنا التقليدية في مختلف المواضيع والاحكام
 المختصة بحسم النزاع فيما بيننا يا بدع اسلوب واتقن تعبير . وقد جاء هذا الكتاب
 الجليل والسفر الثمين والاثمر الغالي جامعاً مانعاً شاملاً متضمناً ومستوعباً أهم المعاديات
 والقوانين العرفية والاسس الرئيسية لفروض العريية العرفية التي تركز عليها
 تقاليدنا القبلية الاساسية وقد وجدت نفسي مغتبطاً أشد الاغتباط مشفوعاً بالسرور
 العميم لصدور هذا الكتاب مؤلفاً بقلم المرف العربي المتمثل في شخصية مؤلفه كما
 اتني أشعر شعوراً عميقاً عند ما تصفحته فصلاً فصلاً مع الاعتراز بجميع شتات
 تلك القواعد والاحكام والاعراف العشائرية العربية الموروثة لنا من اسلافنا العرب
 الافحاح الذين بيضوا صفحات التاريخ العالمي عامة والتاريخ العربي خاصة . وان
 الاحكام والفروض التي احتواها هذا المؤلف النادر إنما ندها من اقدس
 النواميس الاساسية العرفية لدينا وسوف اسجل على لوحة خاطري فصول هذا
 الكتاب الذي هو مدعاة لفخر العشائري والنظام العربي مع شكري الجزيل لمؤلفه
 المهذب

٢٦-٣-١٤٤١

رئيس قبائل آل فته

حاج عبدالواحد آل مكر

(ج)

لحضرة الاخ الماجد الشيخ فريق آل مزهر المحترم :

بعد تقديم واجب الاحترام أتقدم اليك رافعا لك آيات الشكر والامتنان لما قمت به من بذل جهودك بجمعك شتات قواعدا العشائريه وعاداتنا العرفية وجعلتها كتابا أسميته (انضاء العشائري) الذي جاء مطابقا لما يروم كل عربي .
فيعد ان تقدمت اليك بالشكر فاني أسأل الله تعالى ان يوفقك لمثل هذه الخدمة
الامة العربية جمعا انه نصير المحاصين

لنمان آل عبطان

الشامية - ٣٩-٣-٩٤١

رئيس عشائر الخزاعل

لحضرة الاخ فريق المزهري المحترم

بعد السؤال عن محبتكم . والسلام عليكم :

ان قيامكم بجمع شتات قواعد وسواني العشائر وعاداتهم وجعلها كتابا مستقلا ذلك هو الكتاب الذي أسميته (انضاء العشائري) الذي أطلعنا على بعض فصوله لما جعلنا أن نقدم اليكم بكتابنا هذا شاكرين لك هذه المساعي الحسنة والجهود الجبارة ونسأله تعالى أن يوفقك دائما لخدمة الجميع والسلام .

قضاء السمارة : ناحية الرميثة ٧-٤-٩٤١

رئيس عشيرة الطوالم رئيس عشيرة الطوالم رئيس عشائر الزباد

محمود الساجت النوني كامل الفتيث الحرجان فهد الجليل

(ف)

الادب يقرض كتاب (القضاء العشائري)

(تفضل علينا حضرة الشاعر الفحل استاذ الادب وحامل لوائه محمد مهدي الجواهري بهذه الكلمة مكرماً فيها كتابنا هذا بمد أن تصفحه . ولما رأيت هذا التكريظ جاء نوراً فاحيت ان ابصر به فاجتته في هذا المحل من الكتاب .)

القبائل والعشائر العراقية تاريخ حافل بالمعادات والتقاليد المتوارثة التي يحرصون عليها ويمتزون بها ويتواصون فرداً فرداً بالتمسك بها وعدم التبريط فيها . ومن هذه التقاليد العربية والمعادات المتوارثة يتكون قانون متعارف غير مسجل وغير مؤرخ له فلسفة سائر القوانين المدنية فيها يتلوق باسم الرجوع اليه في خلافاتهم واحكامهم ومشاكلهم المعيشية ، وفيما يخص سائر امورم الاجتماعية والشرعية والاقتصادية ولهم فيها يتفرع من هذه النواحي وفيما ينجم عنها من ملاسات احكام وآراء وحلول هي طريقة وبارعة بقدر ما هي صارمة وقوية ، وهي تستمد طرافتها وبراعتها وصرامتها من ذكاء حاد جداً ومن احساس مرهف ومن حرص شديد يبلغ حد العصية على محافظة العنفات والفرجات العربية الخالصة .

ولم ينهأ لحد الآن من يعني بدراسة هذه التقاليد وهذه المعادات وما تكون منها من احكام ومن اصول اصبحت يمرور ازمن قانوناً مرعياً نافذاً صارماً فيؤدي بذلك الى التاريخ خدمة كبيرة ووسع مجالاً للحياة القبلية العربية في العصر الحاضر أن تأخذ مكانها في التدوين والتاريخ الى جانب الحياة المدنية . حتى انبرى الصديق المفضل الشيخ فربق الزهر وهو من هذه القبائل العربية الايبة الضاربة اطنابها على ضفاف الفرات ، وهو ابنها الصميم وابن جلاها وطلاع ثناياها فسد فراغا محسوساً فيها قام به من مهمة وضع سجل تاريخي حافل في هذا الصدد ، الا وهو مستكتاب (القضاء العشائري) الذي يستحق منه كل شكر وتقدير وامجاف ، ونسأله تعالى ان يوفقنا وإياه لخدمة هذا المجموع العام ، انه ولي التوفيق . ١٩٤١-٤-١٩

محمد مهدي الجواهري

(من)

(تفضل علينا بهذه الكلمة والفضيلة العظيمة حضرة الاستاذ السيد أحمد رضا الاضوي (عضو جمعية الرابطة العلمية في النجف الاشرف) والاديب المعروف في النجف الاشرف بآدبه الجم . فاحيينا ان نحلي بها صدر هذا الكتاب لما للسيد المشار اليه من النزلة الادبية : -

الزعم المجدد الشيخ فريق آل مزهر دام مجده

تحية :

من دواعي الفخر والاعجاب أن نحتوي المكتبة العراقية كتابا يصور المشائر العراقية ويرسم حقايقها كما هي . - والفاء بهذا العمل مثلكم بما لديكم من الامام والاختصاص .

فالآن وقد وقفنا الى الحصول على تأليفكم القيم . فن الضروري على قدرتي هذه الفكرة أن يقوم كل بقسطه من التشجيع والشكر على هذا العمل الجبار . اما انا فاقدم بدوري مجبراً ايائاً قد نحصل على قبولكم ورضى المطابعين ولكم الشكر .

ومرعى فديني

أسياف يعرب ابن الشيم	بحيث يكون الأبا والشم
بحيث يكون حبيب النفوس	من الحنف اقرعه فقمم
بحيث يكون عزيز الجوا	رفناؤهم بين كل الامم
بحيث تهب كأسد الشرى	فتركز في كل ارض علم
بحيث تضضرم ركن الزما	ن بسيف مفته قيون الهمم
أسياف يعرب ابن السما	بدت تطار الارض ماء النقم
أبناء يعرب سيروا معاً	الى ما نخط الضياء والقلم
فان مواويشكم أوشمكت	بغير سلائكم تقسم

ومرحى (فريق) فنيا كتبت بلاغ لسمع الزمان للأصم
 (فضاء العشائر) نعم الكتا
 ب يكشف من اقفا ما ادلم
 كتابك أجدر به الجميع
 يعطي النفوس حياة الديم
 لتبصره مثل الناظرين
 يلوح بساطهم نور أتم
 فنقب عن المجد مجد السرا
 ة فانك وارثه لا جرم
 لما خط تاريخهم في القدم
 (فضاء العشائر) قاموسهم
 باق ورب وجودهم
 مضوا ووجودهم بالسنين
 ة واصبح في دهره يحترم
 ومن أعقب الحي نال الحياة
 ة ولا يقب الرخم الا الرخم
 فتي الصفر صقر يسود الفضاء
 بهمته ما رآه انه دم
 وليس ابن يعرب من لا بشيد
 جاز الزمان وخان الحكم
 ومذأمنوا نوب الحادثات
 فامات في الدهر بأني الهرم
 فشق الطريق تش برمه
 فقد خاب من بالزمان اعتصم
 ولا تفتهم باماني الزمان
 وان كنت فيه ضعيفا ظلم
 اذ كنت فيه فوياوعاك
 فانت ابنهم في النهي والكرم
 ابن العشائر ما قد كتبت
 السيد أحمد الرضوي
 النجف الاشرف ١٤ صفر ١٣٦٠

نظرة في الفضاء العشائري

البشر بطبعه ميال للظهور والاستظهار والنفوس من شيمها الظلم والامتياز
 جريا على سنة تنازع البقاء ، وأخذاً بسبب ما من اسباب الحرية المطلقة ،
 لهذا نجد البعض من عطاء النفس ينمتي الانسان بكونه محبي بالطبع وقد

اعتمد في حكمه هذا على ملة الانسان الشديد لكل قيد يقمده من بلوغ الشهوة أو يردعه عن انتهاك حرمة .

كما وجدنا خبره من علماء الاجتماع يثبت له فريضة الجشع أيضاً متخذاً له من تاريخ الطغاة البشرية والتكالب على الحطام سارية بسند اليقيني تقريره الحكم هذا . من خلال ذلك نتدبر حكمة التشريع ، ومن طريق العلم بكنهه الانسان نتوصل الى الاعتراف بفضيلة العدل بدهاءه . إن كان الاجتماع ومباني العمران لم يقوم الا على أساس العدل الذي هو من مادة التشريع الحكيم وقد أقرأنا أسفار القديم واستعرضنا صفحة الحديث فلم نجد غير القوانين الرعية للأمم من رافع لقواعد الحضارة وهاد للمعادة بأسنى إثارة .

ومن غير ما أكد يجد الناظر في فلسفة مصابيح النظم العالمية ومقررات الأمم المتقدمة سواء في ذلك الفار وال حاضر انها قيس من كبرائية الدستور الالهي القدس . الذي بشر به منفقوا للبشر ومخلصوا العالم صلى الله عليهم أجمعين ، وقد صرح غير واحد من علماء الغرب بهذه الحقيقة فضلاً عن علماء الشرق مهبط الوحي السماوي . نعم وقد قال في الاسلام وهو آخر الاديان وشريعته قاعة الشرايع وناسحتها العلامة الكبير صاحب دائرة المعارف (داربوس) بعد قلعه المدنية الرومانية انك من هذا تلم أن الاسلام لم يقتبس شيئاً من أحد . وإن كل جمال في العالم هو مقتبس من ضيائه وإن كرامة البشر لم تحفظ إلا بعد إشراق الشمس الاسلامية ، على الكرة الارضية .

ولسنا ننهي بالاصحاء بهذه الحقيقة غمط حقوق البعض من القوانين المدنية ولا نغفلها بل بالعكس نحن نثبت لها فضيلة الاقتباس كما نعترف بان الظروف قد هيأتها لتنفيذ ايضاً .

ولنا عنها قلة مرجأة لمناسبة اخرى . إنا وجهة النظر فلا شطر مؤلف

(ش)

حديث وهو الاول في باب (تحريراً) أناحت لي الصدفة دراسته قبل طبعه واثي
لشا كرجداً تلك الصدفة .

قرأت في كتاب (القضاء المشائري) فصوله كلها فوجدتها بحكمة السرد
وثيقة المرى على طراز بديع وهيكلي مريح اتصلت مع بعضها بروابط من حديثي
بخال تاليها انها (الشيء الواحد) انسجاماً وتناسيباً . لمست بكلتا يدي مصداقاً
لحديث (ان من البيان لسحر) عند ما انتهيت الكتاب تلاوة حيث وجدتني منجذبا
لاطراء مجهود مؤانته الفذ الذي استطاع بلباقته ان يخلق من مصطلحات العامية
البحثة (آيات بينات) ترجع بالمطالع الى عهد الصاحب والبديع .

وليس من عرف (لتفريق) عبقرية ان يستغرب مثل ذلك فهو الاديب
البارع الذي أضافه الى فضيلة الزعامة فضيلة الادب وانه المؤلف بين السيف والدم
وحق لو دعى بذي الرياستين .

اما الكتاب ومادته فما قدطلع علينا (القضاء المشائري) بمجموعة الفصول
العملية العرفية وكافة الفروض المشائرية التي مازالت تنمى والمصلحة العامة
على ضفاف الرافدين وقد شملت معظم الارياض العرفية وربما جاوزته الى أعماق
البادية مفعولها نافذ وحكمها قطعي .

نعم وان لها نوعاً من المساعدة مع القوانين المدنية نفسها في حفظ المجتمع
وسلامة الفرد بل قد تمتص لخدمة المصالح الملائمتها البيئية واكتلافها مع المحيط
في ظرف يتغير فيه تطبيق القانون المدني . غير ان هذه الاحكام يحملتها ما برحت
وهن صدور عرفاء الزعماء متفرقة هنا وهناك ، ولم يجتهد يوماً ما بعض لم شعها
وتأليف شتاتها فتصبح مدونة وفي ذلك ما فيه خدمة للبشر والمصلحة مما .

ولقد يقدر الكاتب الضليع بالادب لمزة الاحاطة بما هو متبدد في الارياض
متفرق في البوادي وليس فيها عادة من يستطيع التحدث عنها بما ينسيفه السمع

(ت)

وننعم العين بمنظرة لو لم يشعر هذا الزعيم الاديب عن ساعد الجسد فيحلي* الفراغ
بكتابه القيم (القضاء العشائري) الجدير بالمطالعة والذي تلزم دراسته الاديب
والحامي وما شا كلهما

النجف الاشرف في ٢١ صفر ١٣٦٠ مهدي آل شيخ محمد علي بيك

وردتنا كلمة تفريظ لهذا الكتاب من الزعيم المعروف الاخ الشيخ موحان
الخير الله زعيم عشائر (الحميد) في لواء المنتفك ، ونائب اقواء المذكور ، فها نحن
نورد هذه الكلمة بحروفها شاكرين للاخ عواطفه ، متمنين من الله التوفيق .
الاخ فريق المزمع المحترم
بعد التحية ومنريد الاحترام :

لقد اطلعت على مؤامركم الجديد الذي هو أحد مؤلفاتكم الثمينة . هذا المؤلف
المسمى بـ (القضاء العشائري) فسرني غاية السرور لاسلوبه ولما فيه من الاسس
والقواعد العشائرية التي كادت أن تكون نسياً منسياً ، لو لم تقوم أنت ببجودك الجبارة
وبجمعها وجعلتها في كتاب مستقل . ولاجل ذلك اني أقدم اليك بالشكر والامتنان
على هذه الجهود وتلك البادرة الحسنة الخالدة ، وفقك الله لمثل هذه الخدمة العامة
لابناء جلدتك ابناء العشائر الاشاوس ودعمهم موفقين .

لواء المنتفك : قضاء الرفاعي في ١ نيسان ١٩٤١ رئيس آل حميد

موحان الخير الله

قائم لواء المنتفك

(ث)

باسمہ تعالیٰ:

لقد سررت عند ما تصفحت فصلا من فصول كتاب (القضاء العشائري)
لمؤلفه الاخ الشيخ فريق الزهر آل فرعون فوجدته مستوعبا لأهم عادات القبائل
العربية الاساسية ولشد ما راقني وضع مثل هذا المؤلف كما نرى جامعة اشتمات
الفروض والتقاليد العرفية حتى تكون أوضح دليل لمزايا الأوتار والدخول ليس له
أي المام وقد بلغت هذه الامنية على يد الاخ المؤلف وهو من القوم واليهم وارجو
له التوفيق وقبل توفيق هذا الكتاب أود أن ألفت نظر القراء الى أن القبائل عادات
أخر يمكن أن تولف في كتب أخرى وأسأله تعالى أن يمد يد المعونة الى المؤلف
الفاضل .
رئيس حفاك

لواء الدبانية : في ٣١-٤-١٩٤١
صلال آل فاضل

الاخ العزيز فريق الزهر المحترم

بعد التحية والسلام

بأبرك لحظة وقلبي مغمم بالسرور طالعت كتابكم الذي هو من عمرة جهودكم
الجبارة المسمى (القضاء العشائري) . فوجدته جامعا لكل أسس قواعد العشائر
واحكامهم في كل تضاييم الجزائية واعرافهم الاجتماعية . فآخذ مني ذلك المؤلف
مأخذاً عظيماً من الفرح والسرور كيف لا وان هذه العادات الشريفة والتقاليد
المحترمة كادت تذهب ادراج الرياح بالنظر لتلاعب البعض فيها . لولا جهودك
هذه التي جعلتني أفتد اليك بكتابي هذا رافعاً لك آيات الشكر والامتنان داعياً
لك بالتوفيق لخدمة هذا المجتمع تحت ظل عرش صاحب الجلالة حامي الدستور .

خيس الضاري

لواء الدباني في ١٩-٤-٩٤١

رئيس زوج

(خ)

(تفضل علينا الاخ الفاضل الشيخ صكبان العلي رئيس عشائر خفاجة في لواء المنتفك ونائب اللواء المذكور بهذا الكتاب الذي ستجده مقيماً تحت هذه الكلمة):

الاخ الفاضل الشيخ فريق المزهري آل فرعون المحترم

بعد التحية ويزيد الاحترام:

انني اطلمت على مؤلفكم الجديد اذني هو أحد مؤلفاتكم الثمينة . هذا المؤلف الذي احييتموه بـ (القضاء العشائري) فسرني غاية السرور لاسلوبه . ولما فيه من الاسس والقواعد العشائرية التي كادت ان تكون نسياً منسياً ، لو لم تهم انتم بمجهودك الجبارة تجميعها وجعلتها كتاب مستقل . ولاجل ذلك اني اتقدم اليك بكتابي هذا رافعاً آيات الشكر والامتنان على هذه الجهود وتلك البادرة الحسنة الخالدة . وفقك الله لمثل هذه الخدمة العامة التي اخذت بها وحللك لابناء جلدتك .
ابناء العشائر الاشواص ودمهم موفقين
رئيس عشائر خفاجة

لواء المنتفك في ١٩ نيسان ١٩٤١

صكبان العلي

نائب لواء المنتفك

الاخ الاعز فريق آل مزهر المحترم

بعد التحية ويزيد الاحترام:

مررت جداً حينما سمعت انكم انتم كتاباً احييتموه (القضاء العشائري) ولما حضرت عنديكم ونصفت الكتاب المذكور وجدته جامعاً لقواعد وأعراف العشائر بأحسن أسلوب وأوضح بيان . الامر الذي دعاني ان اهنئكم على هذا العمل الجليل وتلك الخدمة التي فت بها تجمعت بذلك شتات قواعد العشائر وشذوذ احكامهم فاضفته للاسس التي لازالت تنهش عليها العشائر . فأسأله تعالى ان يوفقك لكل عمل صالح كهذا انه ولي التوفيق ٢ نيسان ١٩٤١

رئيس آل فتلة في الشامية: عبدالسادة آل حسين

(٥)

(نفضل علينا بهذه القصيدة حضرة الامتاز الشيخ علي نقى الخالصي)

(الكاظمي)

وهل يأتي الزمان بئانه

أذا لك بدر قد سما عساني	أم المر منظوم بمجيد حسان
وتلك لآلي قد تشمع ضوءها	تسط في ملك كقند جمان
نم ذاك سفر قد فرد نظمه	فريد بسبك في رشيق معاني
بدا آية اذ ليس يؤني عسفه	قد بما وهل يأتي الزمان بشاني
تفرد فيما قد حواء مذاخرأ	به العرب فلتفخر بكل مكان
كتاب بأحكام المشائر حافل	وقد شاد فيه المجد اكرم بان
(فريق) الذي شمل الفضائل جامع	وقد شهدت في فضله الثقلان
نجوم تعد الناس في جنب فضله	ملاّء نسامي بدونه القمران
إبهنك اذ شهدت لعرب مفخرأ	اليك كطبيب المسك طيب نهان
الكاظمية في ١٧ صفر الخير ١٣٦٠	علي نقى الخالصي

الاخ الاعز الشيخ فريق الزهر آل فرعون المحترم بعد التحية والثناء :

وبعد أن ما احتواء كتابكم الموسوم بـ (القضاء العشائري) الذي اطلعنا على بعض فصوله هو الاسس الصحيحة لقروض العشائرية المتبعة عند كافة العشائر . وعليه رأينا من واجبتنا أن نقدم تشكراتنا الخالصة لكم مقدرين جهودكم المبذولة في سبيل جمع شتات فوائد المشائر التي كادت أن تفسى لولا مؤلفكم هذا وفقكم الله تعالى لخدمة العروبة ودمتم محترمين .

المنتك ١٦-٤-٤١

رئيس بني زيد

حاج عيسى الحواس

سليمان آل شريف

من رؤساء خفاجة

(ض)

« تفضل علينا بهذه الكلمة الخالدة الكاتب المعروف الاستاذ جعفر الخليلي صاحب جريدة « الماتف » التي تصدر في النجف الاشرف ، بلد العلم والادب . والاستاذ الخليلي في غنى عن التعريف ، فهو بعد اليوم في طليعة الادباء ومن الذين خدموا الادب المراقي الصرف . »

القضاء العشائري

بين الكنوز الطيبة الغالية التي لم يتناولها البحث ولم يتطرق اليها التنقيب بصورة وافية كافية هي القوانين التي تتمسك بها عشائر العراق تمسكا أشد من تمسكها بالشرايع المدنية فلا يكاد يتم بيع أو شراء وعقد أو اتفاق واعتداء أو نزاع الا وكان القاضي في ذلك القانون الخاص الذي تتمسك به تلك العشيرة قبل ان تخضع به السنة الشرعية اهم الاقبا يتعلق بالعقد والطلاق وما شابه من الاحكام التي ليس لها مساس بالجوهر العرفي ولما كان لكل عشيرة قانون خاص وقضاء معين توسعت دائرة هذه القوانين حتى صار من الصعب الاحاطة بها احاطة تامة لغير اهله وبالرغم من كثرة رجال القانون وهواة التأريخ فلم يقنئ لنا من يتقرب ويبحث في زوايا تأريخ القضاء ليخرج لنا هذا الكنز الطيب الذي لا يمضي فكرة صادقة عن قابلية التشريع في اوساط العشائر فحسب وانما ليعمل صورة صادقة عن الحياة الاجتماعية عند مختلف القبائل العراقية . أقول انه رغم أهمية هذا الموضوع فلم يتصدق البحث فيه بحثاً وافياً كافياً كأنسى لشيخ فريق الزهر، والشيخ فريق كزجيم من زعماء آل فتلة ومن اسرة لما القدح الممل في التشريع القبلي وعن مكتبته مواهبه الفطرية وخبرته الواسعة بالاحاطة بسنن العشائر وقضاها احاطة تامة لا يمكن ان يقدم على مثل هذا الموضوع الا وهو أفدر من يستطيع ان يعطيه حقه من البحث والتنقيب والتعريف والشرح وعلى اني لم أستطع ان أرى من هذا الكتاب النفيس الاصفحة

صغيرة وهي ما نشرته إحدى صحف العاصمة كنموذج من البحوث التي تطرق إليها المؤلف ، فاني متيقن بان الكتاب نسيج وحده وان المؤلف قد خطا فيه خطوة لا اظن من الهين بمهاراته فيها . مضافا الى ذلك ان ما قرأته من كتابه كان كافياً ليبدل على ان كتابه يتمتع بموهبة أدبية من بعض مزاياها حسن الصياغة وحلاوة الحديث والبراعة في اخراج الفكرة واضحة لا غبار عليها من التعميد والقموض . واذا كان الشيخ فريق قد قام بخدمة ستدكر له بالشكر من بين العلماء والادباء من طريق التأليف قد أدى خدمات وطنية باهرة من طريق العمل استحق عليها تقدير المواطنين على اختلاف طبقاتهم .

جفر الحلي

النصف ٢٩-٤-٩٤١

النبيل بفرصة (القضاء العشائري)

هيئت علينا من وادي النجف الاشرف بلاد الأدب ومنه . ومبث الروح الوطنية ، هذه القصيدة المعصاة التي تفضل بها علينا العلامة الأديب والشاعر الموهوب حضرة الحبيب السيد مير علي أبو طايخ مقرضاً فيها مخطاينا « القضاء العشائري » وذلك بعد ان تشرف هذا الكتاب بمطالعة وها هي قصيدته الرائقة التي جاءت آية من آيات شعره فكانت ثلاثة اثني عشر فنا بها ^(١) واليك هي :

فقه الشريعة أول في الفضل لافقه العشائر
لكن وددت بأن أكون مقرضاً تمرط شاعر

(١) عندما سجننا حكومة السيد حكمت سليمان لمرض في قلب رئيسها سنة ١٣٣٧ وارسلنا واخواننا من الرعاه والسادة والروضاء من ابطال (الرميثة) وغطارفة (الساوة) الى السليمانية والقسم الاخر من اخواننا الى كركوك وآخرون الى (الحوبيجة) تفضل السيد مير علي فبعث الينا بقصيدة كانت والحق يقال ابدع ما قيل في هذا الباب وقد احببت ان اذكر بعض ابياتها وهي :

(غ)

وحملك روبي لم أقبل في الفتن قد نسخ (الجواهر)
كلا ولا فاق (الحقائق) وهي رائعة ثم المتناظر

انت والسجن صادم وقرب او وجار توطنته الحبيب

ومنها

بالغوراً يهني عليها بضات
اغتم قلعة المراق وفيك
ورعاة اذا الضموب استقلت
ورؤساً تقودها الاذناب
سطع العرش وانطوى الانتداب
وحمة انت ساورتها الفلاب

ومنها

سكم وهبتم فضامة ومعالى
واستقلت فيشكم زعماء
وتجلى في مفرق الملك تاج
وبعسماكم همت القباب
واقفتكم في سيرها الاحزاب
رسمته سيوفكم والحراب

وعندما جاءت حكومة فخرية السيد جميل المدفعي الى الحكم بعد ان قوضت
حكومة حكمت سليمان بقتل المرحوم السيد بكر صدقي نقلتنا من السليمانية الى
سامراء . وعندما وصلناها بعث اليها السيد المثار اليه بمطافئته التي تجلت منها
مواهب الشعرية فكانت قصيدة وان هي مما جادت بها عبقريته الا انها عبرت عن
شعور النجف الاشرف تجاهنا واليك البعض من ابياتها : -

الدر في التاج غير الدر في العصف
والبحر لا ترهب الابصار لجته
ان الف الشرق من اقبال مملكة
ومنها قوله
يدوم هذا وهذا عرضة التلف
الا اذا احتشمتها كف مفترقه
فانتم النقطة الاولى من الالف

تقول شعب يا قوم الخي انتهجي
حتى اذا امننت فيكم مسالكه
والمرش قد وطدت فيكم قواعده
وعن بلادي (يا انكلترا) انصرفي
واصبح الصيف منها جد منتصف
فانصاع يلحم فيه فاصم العرف

(ط ك)

وأعوذُ باسمك أن أقول	(لمرورة الوثقى) مصاهر
أو أدعي قوت (الرياض)	وورد هذا الخفل زاهر
هو من نتاج العقل في	أحكامه والعقل قاصر
(أفريق) حسبك ما أتيت	بهن من حكم بواهر
فجمعت من تشذباتها	غوراً نجت بها الخواطر
هي قسيون جملاتها	وهي القلائد للفتاح
راقت فلا عجب إذا	زانت بها جيداً وناظر
أسس على أحاذر أن	تدين بها البوادي والخواضر
صاغت براعك حلها	فحببتها ففتات ساهر
أفراطها آذان الذي	وعلى معاصمها أساور
وعقود در نظمت	بين الترائب والاضفائر
أهمذهب القلم السذهب	حين ترضه الحجار

ومنها

أني لآسف والاقدار حاكمة	لولى حكومتها ما كنت في اسف
تجنى الاباغث والعقبان واجة	وتسبب الاسد والحلان في الالف
هذى المقادير قد جاءت مدبرة	من حكمة الله لا من حكمة الصدف

• • •

هذه الايات من يثذك القصيدتين ذكرنا البعض منها لمعرفة ما لهذا العالم
الاديب من الشموخ الوطنى القياض . والروح العربية القبلية التى تتجلى بمفهوم
قوله سواء كان في قصيدته البائية او بقصيدته الغائية او بقصيدته هذه التى
تفضل بها فقرض بها كتابنا هذا

(المؤلف)

(ى ك)

نجرى	فجاجة	كا	نجرى	السلافة	للعافر
برناد	منك	أنا ملاً	تغنو	لشارتها	النابر
ملك	تلوف به	الصحائف	والطور	له	مساهم
يتعقب	الكلم	الروايم	دوقه	فيمود	ضافر
ويروح	منقطع	النظير	اذا	نشابيت	النظـاـثر
النجف في ٢ ربيع الثاني ١٣٦٠			مير علي ابو طليخ		



الى حضرة السري الامثل الشيخ فريق المزمهر آل فرعون المحترم
سلاما كثيراً : وأرجو ان تقبلو مني تحية مخلص وشوق صادق وتقدير
موجب بما بذلتموه من جهود جبارة متواصلة في سبيل انجاز مؤلفكم القيم والذي
هو الأول في هذا الموضوع . اي « القضاء العشائري » الذي تصفحته فوجدته
قد جمع بين دفتيه الفروض العشائرية المقدسة والعنفات التي يجب أن تكون مرعية .
واني شخصياً ممن طالبوا المسؤولين في مختلف الظروف وكافة الأدوار بتعديل
نظام دعاوي العشائر . وبإلغاء المواد الانضباطية التي ليس لالفاظها مفاهيم معينة .
والاحتفاظ بالميراث الصالح من الموائد المشبعة المتكونة من مزاج الأمة وأخلاق
الجموع . وهذا ما جعتموه وأوضحتموه في كتابكم . فسوف يساعد على هذا القصد
فيورك فيك وبالذين يعملون لمخضة الامة مثلك بأفلامهم وسيوفهم والسلام عليك !

رئيس البو سلطان

الحلة في ١٧ نيسان ١٩٤١

جود الهيمى نائب لواء الحلة

(آل)

بين أيدي القراء الكرام كتاب قيم ، وحين أصفه بالقيم فلا أحسبني مجازفاً بالتقدير . إن هذا الكتاب يستمد قيمته من أسباب ثلاثة : أولها أهمية موضوعه في مجال تاريخ القانون والفقه باعتبار أن الفقه العشائري يؤلف مرحلة تاريخية من تاريخ القانون في العراق ، وثانيها أن المرف العشائري يؤلف بمحذاته عنصراً من عناصر القانون من الناحيتين النظرية والتطبيقية . وثالثها أن الفقه العشائري بفضيلة البنية الاجتماعية والنظام الاقتصادي السائد في عشائر العراق ، وإن الاطلاع عليها يساعد على التحقيق والتعمق في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي عليها رسم الخطط الإصلاحية نهضتنا المأمولة

هذه الأسباب الثلاثة ، تجعل لهذا الكتاب أهميته الخاصة فضلاً عن مكانة المؤلف المرموقة بين رؤساء القبائل التي تجعله ثمة في موضوعه .

إن الكتاب قد أضاف إلى المكتبة القانونية العراقية سرفاً ثانياً لا يستغنى عنه أسرة القانون والادارة ومطالعوا المؤلفات ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية وإذا تقدمت إلى مؤلفه العزيز الأخ الشيخ فربق المزهر ، بالتهنئة والاحجاب فائقاً أودعي واجب الطالع المنصف الممج

الحاج عباس علي الحلبي

بغداد في ٢٣-٤-١٩٤١

ساعة بين كتاب

وهل هذه الساعة التي كانت عند الأخ « الشيخ فربق المزهر » الفرعون رئيس قبائل الفتنه « أشاهد فيها جسمه » أو انحدث إليه ؟ أو أجمع كلامه ؟ . كلا ١١١ لا هذا ولا ذاك . وإنما هي ساعة أناجي فيها فكري ،

(ب ل)

وأتمس فيها روحه ، وهي ساعة بين صفحات مكتبته « القضاء العشائري »
وما أدراك ما « القضاء العشائري » ؟ ؟

فألحبه أسلوب مبتكر جديد ، فلا نجد فيه من الغريب والوحشي مما يشغل
عليك ، ولا فيه من التكرار والابتذال ما يكره عليك ، ويجلب لك الملل والسأم .
فوضوعه جديد في ذاته ، لانه دون القواعد والفروض والانظمة العشائرية
التي كانت غير مدونة من قبل ، بل كانت كل هذه القواعد والفروض معروفة
ومحفوظة عند الفرضة ورجال القبائل العربية .

وليس علينا إلا أن نرفع شكرنا وتكرار إعجابنا للأخ « فريق » على هذه
الجهود الجبارة بإخراجه هذا الكتاب القدي خدّم به أبناء القبائل ودون أحكامها ،
ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بيده للقيام بالخدمة ، والنضحية لأبناء هذا
البلد المبارك ، إنه ولي المؤمنين

الكاتبة ٢٣/٤/١٩٤١

رئيس عشائر بني نعيم

الحاج محمد باقر السهيل



(ج ل)

المصحافة العراقية

تجمع على تقرّظ

كتاب

القضاء العشائري

جريدة البلاد عدد ١٦٥٥ تاريخ ١٦ آذار ١٩٤١ م ، ١٧ صفر ١٣٦٠ هـ
أتم سعادة الشيخ فريق المزهري (نائب الديوانية) وضع كتاب طريف في
« القضاء العشائري » دون فيه عادات العشائر وآدابهم وأصولهم ومعاملاتهم في
مأثر شؤون الحياة الاجتماعية فجاء من انقضى الآثار لم يسبق إليه المؤلفون من قبل
وسيرع في طبعه هذه الأيام فنقدر عناية الشيخ الفاضل والنائب الهام ، ونرجو
أن يصدر الكتاب سريعا .

جريدة العراق عدد ٥٧٦٣ تاريخ ١٨ صفر ١٣٦٠ ، ١٧ آذار ١٩٤١
انجز سعادة الشيخ فريق المزهري الفروع نائب الديوانية وضع مؤلف مهم
بموضوع « القضاء العشائري » ضمنه ما لدى العشائر من عادات وتقاليد وآداب
ومعاملات في مختلف شؤون الحياة . وسيرع في طبعه قريبا .

جريدة النصر عدد ٢٠٢ تاريخ ١٩ آذار ١٩٤١ م ، ٣٠ صفر ١٣٦٠ هـ
يقوم الآن الشيخ فريق المزهري الفروع بطبع مؤلفه « القضاء العشائري »
وهو يحتوي على مجموعة من دعاوى العشائر وعاداتهم وأخلاقهم وسيظهر هذا
الكتاب بعد انتهائه من الطبع وهو أول كتاب يبحث في مثل هذه القضايا خاصة
وإن مؤلفه من صميم العشائر الكبيرة وله اتصال تام في العشائر الأخرى مما سيكون
له الأثر البالغ عن عادات عشائرتنا والقضايا التي تتعلق بها . فارجو للشيخ فريق
المزهري الفروع ولؤلفه هذا الموقعية التامة .

جريدة الكرخ عدد ٥٥٢ تاريخ ٢١ صفر ١٣٦٠ هـ الموافق ٢٠ آذار ١٩٤١

مؤلف طريف

القضاء العشائري

أنتم سمادة الشيخ فريق المزهري « نائب الديوانية » وضع كتاب طريف في « القضاء العشائري » أودعه عادات العشائر وآدابهم وأصولهم ومعاملاتهم في سائر شؤون الحياة الاجتماعية . فجاء من أنفس الآثار لم يسبق المؤلف أحد إليه وسيشرع في طبعه هذه الايام . فنقدر عناية الشيخ الفاضل والنائب الهام ورجو أن يصدر الكتاب سريعاً .

جريدة الرأي العام ٩ نيسان سنة ١٩٤١ عدد ٤٧٧

كتاب القضاء العشائري

وهو كتاب جليل يبحث في الاصول والقواعد العشائرية والامادات المألوفة عندهم وقد احسن الزعيم الجليل الشيخ فريق آل مزهر الفرعون ذعيم قبائل الفنتة بتدوين وجمع تلك الاحكام العرفية والامادات المتبعة عندهم في كتابه الجديد « القضاء العشائري » الذي هو على وشك الانتهاء من طبعه . وقد دون في هذا الكتاب جميع الاحكام العرفية والمتبعة عند كافة القبائل العراقية والتي ساروا عليها منذ ثمانمائة سنة تقريباً .

وقد نسق المؤلف كتابه على شكل ملذ وبأسلوب ممتع ، معجم شوارد هذه الامادات والتقاليد ونسقها احسن تنسيق وصنفها بشكل جديد من حيث الاسلوب واصبحت مجموعة غالية شاملة جميع الانظمة والقوانين والوادرات التي يؤيدها الواقع وشرنا اقراء « الرأي العام » فصلا من فصول هذا الكتاب في جريدتنا .

جريدة صوت الحق عدد ١٨ وتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٤١

كتاب القضاء العشائري

سيظهر قريباً الى عالم النشر المؤلف القيم كتاب القضاء العشائري حافلاً بأهم المواضيع العرفية العشائرية النادرة لمؤلفه سمادة الزعيم الجليل الشيخ فريق المزهرة الفرعون رئيس عشائر الفتة ونائب الديوانية فتنمى للمؤلف التوفيق والاستمرار في إبراز مثل هذه الآثار القيمة .

لم يكن الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخليل بمقدرته الطيبة وسهره على ترميض الانسانية واسماها برأيه النظامي بل اضاف الى ذلك ادباً حياً وميلاً سليماً الى النظم الاجتماعية مما دفعه الى تخریط كتابنا « القضاء العشائري » فنحن نقدر له هذا الروح السامي ونشكر له تقربته الرقيق واليك هو :

القضاء العشائري لمؤلفه البارع الشيخ فريق

كم اناس من محائف المقبرة	في سجل الحفا غدت مطوية
حسد الدهر ما بها من ذكاه	وكان قد ومن اربيه
بيد ان الانوار مهابت	سوف تبدو للعالمين جليه
ككتاب قد ضم اسمى فصول	أدرجتها القرائم العريه
لم اشتاتها بشاقب فكر	بارع بمد درس كل قضيه
فأتى سفره الجليل وحيداً	في فضايا المسابر العرفيه
وبدا في بداعة الوضع والتأليف	ينمي لفكرة ورويه
كم فريق قد رام ذا قبل لكن	فزقيها (فريقنا) عن حربه
جمع الرأي والشجاعة شهم	كان في ذا وذو سلم المطوبه
النجف الاشرف (٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٦٠) محمد الخليل	

(١)

كلمة السيد صالح ابو طميخ

لحضرة الشيخ فريق آل مزهر الفرعون المحترم
نحية واحتراما :

اني لما تصفحت كتابكم (القضاء العشائري) ونظرت الى صفحته
وجدته روضة من رياض الربيع التي طرزت جوانبها بالرياحين العطرة مما فيه من
احياء سنن السلف الماضي التي كادت ان تندثر لولا براعتك (ايا نجاح)^(١) الذي
ينفث فيها وعبرية وفلك الله وامثالك لمثل هذه الباحث الجليلة التي احييت بها
ذكر الابهاء الكرام هذا وافبل مناقض الاحترام ودمتم بخير

ابو طميخ

النبضية ١٤-٦-٤١

صالح السيد مهدي

ابيات من نظم العلامة الكبير صاحب التوقيع

في غريب الكتاب

الفقه يقرظ القضاء العشائري

غمرنا لطف الاستاذ العلامة الفقيه الشيخ محمد نفي صادق العاملي العربي بقصيدة
قرظ فيها كتابنا (القضاء العشائري) حيث اني رأيت من الاحسن ان اثبت
هذه القصيدة في كتابنا هذا لتكون مفضرة له كدف لا وان الشيخ محمد نفي من حملة
العلم الفقهوي الذي يفتخر بملءه كل مسلم . وقد اضاف لفقهه ادبا فلما يوجد عند غيره
ملءه الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

المرة في التحديد اخلاقه وفهمة الانسان ما يحسنه

(١) اسم نجله الا كبير

والمرء مجيد خاله يحضنه	وان من افضل ما يحتق
بالانجم الزهر علا نقرته	ورشفة من ادب ناضج
من ملك احرار الورى يمكنه	وفبة من خلق زاهر
خلت فربق مزهر بسككته	محاسن في الدست لو جسمت
بالفضل في اقراءه تعلقه	وهذه موسوعة فذة
يطيب ان ماقد زكى معدنه	طاب شذاها والشذا طبعه
ولله الى هزجا تعلقه	ارسلها داء لاءدائه
نابهة حبيب العلى ديدنه	وشاهدنا على انه

النصف الاشرف : في ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٦٠ المخلص

محمد نقي صادق العاملي

لحضرة الاخ الشيخ فربق المزهر المحترم

بعد اهداء التحيات .

اتقدم اليك رافعا اعلام الشكر الجزيل لما قمت به من جمع عادات وقواعد

وجعلها كتابا هذا الذي اعميته (القضاء المشائري) تلك القواعد والمادات التي
كادت تذهب ولم يبق منها اثرأ لولا مؤلفك هذا وبعد ان اطلعت على محتوياته
وجدته حاويا لكافة القواعد والسنن المتبعة لدى عشائرتنا هذا وبما ان هذه خدمة
لم يسبقك بها احدا فلا يسعني الا ان اتقدم اليك بالشكر على ما قمت به سائلا
المولى ان يوفيك لأعام مؤلفاتك الاخرى التي خدمت بها العرب والسلام .

رئيس عشائر ال بدبر

رحم الحاج صكبان

(جـ)

هيبت علينا من وادي القري ينبوع العلم وعاصمة الادب وباب حطة الله
ومنيح الفقه الاسلامي رسالة من الاديب الفاضل الاستاذ العلامة الشيخ محمد رضا
المظفر معتمد منتدى النشر في النجف الاشرف يفرط فيها كتابنا (اقضاء العشائري)
وحيث الرسالة ذات مغزى اكثر من ان تكون تخريضا ولذلك قلنا اثبتنا مفعلة
اقضاء العشائري ولتكون مشكاة لـ أعضاء بها ونورا يهتدى على ضوئها واليك
هي :

حفاظ القبائل العربية على تقاليدها

أرأيت تلك الجماعات الحرة على ضفاف الرافدين (او الجماعات بكسر الجيم
في لغة القرويين بالعراق) ، ام رأيت مثلها في بلادنا العربية البدوية ؟
أرأيتها كيف ترحل بجوها الطليق العائن ، وتميش في استقلالها الفسكري
والاجتماعي ، وتتمتع في سفاجة عيشها وخشونته ؟
املك كنت رأيتها ، فاصبحت بمن افتنن بجمال نفوسها وكرم طباعها وسمو
اخلاقها ورباطة جأشها وقوة قلوبها واباشتها على الخسف والضميم ؟
أي ذلك من مر غير ان تلك الحرية الطليقة والعيش الساذج الحشن يبعثان
على مثل هذه التربية العالية ، تلك التربية التي حاولتها المدنية الحديثة المزيفة من
طريق اخرى فاختفت وجرحها الترف الى الخنوع والنجوع والضعف والخور (فان
الترف

نعم ! وك في تلك القبائل الحرة من صفات اخرى تشاهد فيها صلاية عودها
وفوتها المعنوية منبثة عن تلك الحرية والبطامة ، هي استمساحها بنسبها القبلي
ومبالغتها في المحافظة على تسلسله الى جدها الاعلى الذي تحت راية اممه تجتمع كلمة
القبيلة وتتوحد صفوفها ، وبه فخرها وعزها .

(ط ل)

هذا هو طبع العربي الصريح وطابعه الذي ليس لامة اخرى من امم الارض وهو دليل قاطع دم الوشيع من اورمته — فبرى في نسبة الصراح عنوان مجده الخالد وسر فخره التليد ومغزى عزه القومى ، بل يرى فيه كل معنى عرويته التى تجتمع حدودها في نسبة ويختصم نسبة في حدودها . ولا يرى افيع من ان يكون المرء أعجبيا لا يتصل له نسب معروف ولا قبيلة تذكر فنشكر .

ولا تعجب بعد هذا اذا رأيت القبائل العربية قد أخذت لها طابعا خاصا من عاداتها القديمة وتقاليدها الموروثة من الآباء والاجداد ، فتشتق الحظاظ منها من المحافظة على نسبها ونجد أن فيها مغزى القبيلة واعتصامها وصبر جامعتها وكيانها ، فتستعصي على كل ما يحاول ابتزازها هذا التراث الخالد بخلود القبيلة الخالدة بخلوده ، حتى ان الباحث قد يرجع به تاريخ بعض العادات والتقاليد في القوم الى العربية الى ما قبل الاسلام ذلك الاسلام الذي جاء منها والىها ، فبرى ان بعضها قد تمتع على معالم الاسلام ان يتأثر بها كل التأثير خصوصا في احوال القبائل الشخصية ونظماها الاجتماعية في علائق كل قبيلة باخرى وعلائق افراد القبيلة الواحدة ، تلك الاحوال والنظم التى تسمى بالاحكام العشائرية وتعطي بالخير امة (قانون العشائر) ، فيفوز هذا القانون منتصرا في هذا العصر عصر التطور والتجدد في كل مناحي الحياة .

ولا يغيب عليك أن تعلم أن من نوع هذه الناحية والحفظ هذا لآلاف القيم الذي بين أيدينا والذي قام به مستهلا كل صعب الزعم الفاضل الشيخ فريق الزهره وقد رأى أن التطور قد دب في محيط العشيرة العراقية ، وأخذت تستمخض التحضير الذي قد يقضي على الحفظ العربي في تخاليد ، فيجري الى التساهل أيضاً في نسب القبيلة الذي يراه العربي — كما فندنا — هو كل معنى عرويته التى يمتاز

(ي ل)

بها ويقتصر بل هو كل ما في نفسه من معاني سامية وأخلاق عالية .

فأراد المؤلف أن يجمع هذه التقاليد والمعادن القبائيل العراقية في كتاب يبنى للأجيال المقبلة ، لا للتاريخ فقط ولكن ليحفظ بتراث تلك القبائل ألا تنساه . حتى تبقى في مناعتها مستمعية على الحضارة القريبة (الزائفة اليوم وبعد اليوم) التي هاجتها وحاولت أو تحاول أن تأخذ بأيدي أولئك العرب الأبناء الملتصمين بهذه الحرية الواسعة الى سور من التحضير الضيق في جوه ومحيطه .

ولعل المؤلف الزعيم أقدر الناس على تأليف هذه المجموعة النادرة في قيمتها التاريخية ، وهو — سدد الله خطاه — أضاف الى البراعة والبراعة طلباً بشتون المشائير العراقية ، وكفى أنه أجند وزعمائها الافذاذ الواقفين على سبيل أغوارها ويكفي أن يكون هذا الكتاب بفترة ومادة اكمل من أراد أن يطرق هذا الموضوع المبكر الذي افتتح بابه وافنض بكارته ، وهو أول زعيم فيما أعرف من زعماء القبائل اشتمل في التأليف خصوصاً في موضوع خطير كهذا — ونرجو أن يوفق في باقي مؤلفاته كتوفيقه في هذا الكتاب الذي حاز فيه فضيلة الابتكار والتقدم لا عدم الأدب أمثاله .

مؤتمد متلدى النشر

محمد رضا المظفر

النجف الاشرف

١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٦٠



وفاقی ذات اقدس
ولت بیدار شود

چند

تعلق بلاد
ولت بیدار شود

ترجمة مؤلف الكتاب

ان هذه الترجمة هي من نواحي حياته العملية منها والتدبيرية والدراسية مع بيان طرف من الظروف التي اكتشفت المترجم من بدء نموه اطفاله وريعات شبابه الى حين صدور هذا الكتاب الموسوم بـ (الفضاء العائلي) .

اسم المترجم ونسبه

هو فريق بن مزهر بن فرعون بن ياقوت بن عبود بن ابراهيم بن ادليهم ينتهي نسبه الى قحطان وهو رئيس قبائل آل فتل بأما عن جد . وخشولته من قبيلة خفاجة .

ولادته

ولد الشيخ فريق من أبوين عربيين عراقيين في فجر ليلة السابع من شهر محرم الحرام سنة ١٣١٧ هجرية في دار جده المرحوم الشيخ فرعون في قرية تسمى (الدار) في ضمن ناحية الفيصلية الملحقة لقضاء أبي صخير التابعة للواء الديوانية .

نشأته

لقد شب المترجم وترعرع ناشئاً في حجر جده مكملوه أ برعاية الطفولة للمحاطة بسياج من العطف والحنان لمدة تناهز السبع سنوات اختطف القدر بهذه المدة جده الشيخ فرعون . فبعد ان مات تولى تربية المترجم ورعايته عمه الشيخ

مبدر القرعون نظراً لما يتمتع عطفاً خاصاً . وحناناً متعدياً حدود حنان الوالد لما توسم في ابن أخيه من بواذر الذكاء وحدة النظر وعذوبة اللسان . مما جعلته ألقاباً في تربيته حتى عن والده . وعند ذلك فكر عمه في التدرج بتربيته فأوكل أمر ثقافته المبدئية الى احدي الكتائب كما يفهم الكتابة والقراءة . ففرض فيها شطراً وبمدها استأنف دراسته في مدرسة أبي صغير فأكمل القراءة والكتابة المجردة وفضل راجعاً الى اهله تاركاً حياة المدرسة المنوّه عنها التي لم ير فيها حاجته السكاملة . ولم يضفر منها بثقافته المقصودة .

ثقافة العشائرية

وعندها توجه الى ناحية أخرى فشب على مدرسة النوادي العشائرية . ونال منها قسطاً وافراً من الثقافة العرفية .

وقد استكمل عن دراية عادات العشائر وتقاليدهم وانظمتهم بتمعق ودراية وهو أديب أيضاً وعنده قسط من الادب الفطري والتطبيعي كما ان له كثيراً من القطع الشعرية باللغة العربية الفصحى وباللغة الدارجية . وهذه القطع هي وليدة المناسبات وان تلك المناسبات تنحصر في ناحيتين . حاسية وعاطفية . وعلى الاغلب يكون انجاءه الشعري في المناسبات التي تستدعي الحاسة . هذه النزعة الجياشة هي التي اهله لاصدق الاقارب المختصة بالزعامة العشائرية .

وهو بعد مجيئه من مدارس بغداد على الشكل الذي ستقف عليه أخف في تسيق اعماله وتزنيها على الشكل الذي سندمكره مع مسابرة ومحامسة للادباء الذين يرتادون مضارب آل فته واحياهم بغية الانتجاع وطلب الرزق . وحصل منهم على الشيء الكثير من النوادر والملح الادبية . كما ان الادباء المنوّه عنهم مياولون اليه بشيء من الاحترام وينظرونه بسين الاكابر تخديراً لنبوغه وعبقريته .

وفي هذه الرحلة من المراحل التي قطعها المترجم في أواسط طفولته افتدح المخلصون شرارة القضية العربية في العراق وكان معه الشيخ مبدى أول من غمدى هذه الفكرة وايقضها في نفوس المخلصين من العرب المراقبين لهذه القضية المقدسة وكان الشيخ مبدى اذ ذاك بطلمح ابن أخيه المترجم على بعض النواحي المهمة عن سير تلك الاحمال وهكذا دواليك حتى سنة ١٣٣٢ هـ سجدت حكومة الاتراك عائلة آل فرعون منهر ومبدى وعبدالواحد وعبدالكاظم وبقية آل فرعون وكان السبب الرئيسي الذي حدى بالحكومة التركية وهي بميدة كل البعد عن الاستساعة لمثل تلك الاعمال التي يقوم بها المراقبون وعلى الاخص مثل هؤلاء الرؤساء المتمتعين بنفوذ واسع وجاه له معنويته العسكرية في نفوس مواطنيهم وعشائريهم وان الباعث لزوجهم في السجن من قبل الحكومة التركية هو اشتغالهم في تلك القضية الكبرى . لان الاتراك لم يرق لهم هذا الحس ولم تعجبهم هذه اليقظة التي وراثتها ماورائها من نتائج تمود بالنقمة على حكومة الاتراك .

ثقافته المدرسية الرسمية

وفي ضمن المدة أي مدة السجن ارسل الشيخ مبدى كتابا الى ابن أخيه الشيخ فريق في انت يأتي الى بغداد ويلتحق بالمدرسة الجعفرية استكمالاً لثقافته وهكذا جاء الشيخ فريق امثالاً لاسمه ورغبته منه في الدراسة وفي مدة نزاول اعماله المدرسية بكل محافظة ونظام حتى اطلق سراحه وبقية آل فرعون من السجن فافر الشيخ مبدى حمل ابن أخيه وابقاه الى الاستمرار في الدراسة . وانقضت على هذا العهد سنتان اجتاز الطالب فريق خلالها الامتحانات الابتدائي وكان في خلال هذين السنتين الدراميتين يلتحق بعد فراغه من اوقات الدراسة بالنادي العلمي الوطني الذي كان نواة صالحة لاجتماع المشتغلين في القضية

العربية الكبرى .

وان الشيخ مبدراً آل فرعون هو أحد أعضاء هذا النادي العاملين الآن السكوت عليه في بغداد مدة طويلة تمكنه من تبادل الآراء بين اخوانه والمشتغلين معه ليس من السهل . فانتدب عنه ابن اخيه الشيخ فريق آل مزهر وان كانت شاباً في ذلك الحين لعله أنه أكفاً مندوب عنه في هذه المهمة لما بعده في ابن اخيه من المهمة العالية والنشاط الفعال ونفوذ الذهن فقام الشيخ فريق بالمهمة التي انتدب من أجلها خير قيام ممكن لشاب مثله . وهكذا قضى الشيخ فريق شطراً من ريعان شبابه وابان صباه في مزاوله هذه القضية المقدسة التي اعطت أكلها بعد حين . ومن ثم التحق بالمدرسة الرشدية فقضى فيها سنتين ايضاً من السنين الدراسية الاعتيادية وبينما هو يفكر في استكمال ثقافته في المدارس الاخرى الا وعادت حكومة الانراك واستأنفت زج آل فرعون في السجن لسبب نفسه أي سبب اشتغالهم بالقضية العربية واطلقهم من السجن عند ما اعلنت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ وعند ما انتهت شرارة الحرب وتأثر العراق بها عاد الطالب فريق الى اهله لا عن سأم من الدراسة بل بالعكس كان شغفه بالدراسة من الرغبة بـمكان يمد عليه من جميع اقوانه والذين زاملوه في الحياة المدرسية .

ولكن الضرورة الملحة من قبل عمه وابيه وبقية اقاربه لحذرهم عليه هي التي الجأته على ترك بغداد واستيطانه في بيته التي لا يميل الى استيطانها وهو غير مكتمل ثقافته لولا اندلاع السنة الهيب الحرب . وبعد ان توسط اعمامه وحل بين ظهري قبيلته عاد ابوه فاخذ من عمه واوكل اليه ناحية من الاعمال الزراعية والعشائرية وقد قام بها المترجم خير قيام استحق عليه اعجاب جميع ابناء عشيرته الذين هم في سنه كما انه اخذ على عاتقه ايضاً مهمة جمع فرضة التحكيم في قضايا اقتل والقضايا العرفية الاخر التي كثرت في ذلك العهد وتنوعت تنوعاً رهيباً لتقلص النفوذ التركي عن

تلك المناطق وإنما تكررت هذه الأسباب والدواعي بهذا الشكل لألف السلطة التركية تلاشت الى حد بعيد وما أصبح لها في تلك الاصقاع أي ظل غصب بل اللواتر والدحول القديمة بين القبائل والتي رأوا الفرصة سانحة لتسوية الحساب مع أصحابها وفي هذه الفترة استهدف عند ذلك الشيخ فريق قطع دابر تلك المحاولات الربكة للنظام والتي تمكّر صفو قبائل آل قتله وقام بتلك المهمة خير قيام وزاولها احسن مزاولة فتراهم يحضر التحكيم وينفذ على المحكوم عليهم وهو في ذلك مهيب الجانب مرهوب الخطوة محترم القول نظراً للسلطة المخولة له على أساس الاعتماد عليه لما يتصف فيه من الرعاية المنصبة الى قبيلته والعطف عليها وان هذا العطف وتلك الرعاية التي يمنحها لقبيلته شاهدنا نتائجها في الايام الاخيرة ورأينا ان ام قبائل آل قتله ملتفون حوله اتفاقاً متيناً ومحيطون به احاطة السوار بالمعصم لما تومئونه في الشيخ فريق وتمتعوا من صدق تخمينهم فيه من مناصرة ضميمهم وبمحافظة حقوقهم وهو مع ذلك يعتقد بميله هذا قياماً منه بالواجب ولا يطلب من نتائج تلك الاعمال اعظم أو أبسر الجزاء وهكذا أكل الشيخ فريق الصفحة الاولى من صفحات حياته العشائرية .

زواجه واهله

وبعد ان وضعت الحرب اوزارها واصبحت فترة متوسطة بين عمدين عتيقين وشمل تلك الاصقاع هدوء نسبي اغتم فيها المترجم فرصة ذلك الهدوء وتزوج بابتنة عمه الحاج سكر سنة ١٩١٩ وفضى شطراً بقل عن السنة في حياته الزوجية بزاول اعماله الآتفة الذكر . وازداد اليها عملاً آخر هو الاشتغال بخدمة الوطن . الى ان حانت سنة ١٩٢٠ واندمجت السنة طيب الثورة العراقية العراقية على السلطة المحتلة مطالبة بالاستقلال الذي ما فتأت نفوس العراقيين الوثابة تنوق اليه بصورة

عامة وبالاخص قبائل آل فتله الذين اخذوا بالنعس له اكثر من غيرهم من القبائل وان هذا الحس الرهيف للتمركز في فؤوس عشائر آل فتله ناشى عن ثقافة زعمائهم واعتزازهم اعني زعماء آل فتله بقوميتهم بطرف في تلك النزعات عنيف . وان العراقيين يعرفون جيداً مدى القهنية العربية في احراق فؤوس زعماء آل فتله لان القبيلة أو العشيرة تكون قيمتها على قدر قيمة زعيمها . فاذا كان الزعيم ليست له تلك الكفاية والقدرة والمهارة المطلوبة لشخصية الزعيم معدومة منه لا يكون لذلك الزعيم شيء من الاحترام والتقدير له عند مجاوريه . لانه مجرد عن مآهلات الزعامة حتى وان كثر عدد قبيلة ذلك الزعيم وكثر ماله وسلاحه فلا يحسب له أي حساب لفقدان المزايا منه أعني مزايا الزعيم الآفة المذكور . اما اذا كانت هناك قبيلة قليلة العدد بسيرة السلاح معدومة المال لا يكن لها زعما موصوفا بالحنكة معروفوا بالدهاء مشهوراً بالذكاء والتدبير والمرونة الفريزية فلا بد وان تكون السيطرة لتلك القبيلة الصغيرة على جاراتها الاخرى الكثيرة العدد النزيرة الثروة الشاكبة السلاح للذو هلات التي برزت في شخصية زعيم تلك القبيلة الصغيرة القليلة العدد اليسيرة السلاح .

اذن فالزعامة الحقة وعفوية القيادة واصالة الرأي من أم الموامل التي ينتنى على دعائمها واسمها شرف القبيلة ومحميتها وشجاعتها ومقامرتها في كل معصية من المعاصم وملحمة من الملاحم بها كان نوعها . وان ابرز الميزات التي يجب ان تكون في شخصية الزعيم هي موجودة في كل مصداق من مصدايقها ومفهوم من مفاهيمها في شخصيات الزعامة من عشائر آل فتله . ومن هذا يتضح للقاري ان النبوغ المتعالي به الزعيم الفتلي من صغر سنه حتى اوان شيوخه آخذة في النمو . ومثالت في شخصية المترجم هذه المزايا فانه شب على حب الزعامة وترعرع على الاستهانة بالنضحية في سبيل حب اعلاء كلمة الوطن وفي سبيل الحرية والاستقلال . وان خبر دليل

على ما اسلفنا في وصف المترجم ومزاياه وتزعماته الوطنية في مساهمته الجبارة المعروفة لدى المشتغلين معه والعاملين في سبيل تلك القضية وتحقيقها تلك المساهمة التي سجلها تاريخ الثورة العراقية العراقية المترجم وهو في إبان شبابه ووريمانه نشأته وسوق المطامع نبذة موجزة عن أعماله في تلك الثورة العراقية المعروفة .

أعماله في الثورة

كان الشيخ فريق أول المشتغلين في حقل القضية المقدسة هذه وقد اشتد أوارها وانفجر بركانها وعلقت المدافع وفصفت الطائرات والتعم الفريقان حتى أصبح ذلك الحلم الجهنمي من الفريقين المتحاربين في عدة ميادين . وكان الشيخ فريقاً مشتبكاً في تلك الميادين بذاته وفي تلك المعارك خائضاً فخارها بقلب لا يعرف الحلم وبمقيدة ثابتة ووطنية صادقة ونفس وثابة في مواقع كثيرة ومعارك عديدة منها معركة أبي صخير ومعركة الزانجية ومعركة الحلة ومعركة سدة الهندية ومصدر الحسينة والسبب وغيرها من المعارك الدامية . وقد باشرها كاحد الجنود مع انه من القواد المدبرين لتلك المعارك المبني على العقيدة والهدف السامي مع صرف النظر عن التضحيات مهما كلف ثمنها خالياً .

مساهمته الوطنية

وبعد أن تم لقائهم بعض ما أرادوا من نتائج هذه الحركة المباركة وابتدأت حكومة الاحتلال رضوخاً اسطوة الثائرين في تشكيل حكومة وطنية تتفق معاهج بنصوص ومعااهدات واتفاقيات وهكذا انتهى الفصل الاخير من الثورة المسلحة وابتدأ الفصل الاول من نتائجها وهو تشكيل الحكومة العراقية وبعد أن تم تشكيلها

وقدت المعاهدات والاتفاقيات ما بينها وبين حكومة بريطانيا وعرفت مفاهيم تلك المعاهدات من البنود المتطوية على تحديد الاحمال في سير الحكومة الوطنية واحتج بعض العراقيين الذين لم ينخرطوا في سلك ذلك الحكم نرفعا منهم عن السلطة المحتلة . والاشتهال على أسس هذه النصوص والاتفاقيات التي كانوا يسمونها بـ (الجائرة)

وقوفه في وجه السلطة

كان المترجم أول رجل رفع عقيرة الانتقاد على هذه المعاهدات بصوت عال وبصراحة نافذة من صراحة . كل هذا والاستمرار ملازات مخالبه ناشبة في صدور العراقيين مع ان الحكومة الشكيلة وطنية نوعا ما واستمر هذا السخط والسخط على السلطة المنتدبة وعلى الوزراء الذين تعاونوا مع سلطة الانتداب على كراسي الحكم مستهدفين اشياء تقناق ومصلحة الامة والشعب . فصار الناس لهم ان هؤلاء الرجال المتناوين على كراسي الحكم قليلوا التجارب . إذاً يجب ان يعطوا وقتاً كافياً لاستكمال شرائط المرونة والحكمة . ولكن الواقع الذي ارتطم بصخرته الجمهور اعطى برهاناً جلياً اعموم الشعب انه ليس محققاً في هذه العقيدة . فان هؤلاء النفر استغلاليون ويجب على الشعب مناوئتهم ويتحتم عليه اقصاؤهم عن كراسي المسؤولية حتى يفسح المجال لاشخاص آخرين يمكنهم التقلب على مصاعب الاور الاجتماعية ومداواة الادواء الادارية وانعاش الحركات العمرانية والزراعية

غرضه ليعرده

ولما نال المراق استغلاله بفضل اليهود المبررة التي بذلها صاحب الجلالة المظفر له فيصل الاول طيب الله ثراه والمخلصون من أبنائه أخذ يتطلع العراقيون

الى عهد جديد تزدھر فيه الاعمال العمرانية والمشاريع الخيرية ويعمل رجال الحكم فيه على تطبيق المعاهدة العراقية البريطانية — التي سببت كثيراً من الجدل وأدت الى نشوء معارضة قوية لوزارة فخامة السيد نوري السعيد الذي كان بطل المعاهدة — أجل الى تطبيقها بأمانة واخلاص مما يخفف وطأتها التي سببت تلك المعارضة .

يبد ان فاجعة فقد صاحب الجلالة باني مجد العراق الملك فيصل الاول أدى الى غير ما كانت تهفو اليه قلوب الخلفاء من حينئذ بدأت الخلافات تندب بين رجالات العراق وأخذت الحزبيات القائمة على الانانيات الشخصية تظهر نفسها . وقد كان المترجم من عمل على معالجة الاوضاع السياسية الناشئة مما سطرناه أعلام بالاشترار الشيخ عبد الواحد الحاج سكر على انه كانت هناك خصومة بين الزعيمين القريبين والكن أبة خصومة طالما كانت على وشك الانفجار بكل مرحلة من المراحل مما تباينت أشكالها وتنوعت مقاصدها وتباعدت مراميها سواء كان عند الحكومة او عند المشائر . ولكن قل في خلقه شؤون لا يمكن أن نحل ألفاظها الا بالتأنيج التي تنجم عنها . وأما الذي نجم عن كيفية التفاهم على هذه الحركة فانه يبرره القاري . جيداً من ان المترجم كيف تنوب مصالحه الشخصية وخصوماته الفردية في سبيل المصلحة العامة وقد أثبتنا هذا التفاهم على عوامل ثلاث :

عوامل التفاهم بين ربيع الشيخ عبد الواسع

العامل الاول : الاحتزاز الشيخ فريق الشخصي من الوضع المزعج أعلام وحذره وخوفه من ان تعد الفوضى يدها الى بقية الاسواق العراقية .

العامل الثاني : انه أحد المساهمين والذين لهم القسط الوافي في بناء كيان هذه الدولة .

العامل الثالث : وهو أم عامل يتفعل في نفسه وهذا العامل سوف نفضله تفصيلاً موجزاً حتى نبتعد عن الاسهاب في الترجمة وبيانها كما يلي تحت العنوان التالي :

مير البيت الهاشمي

الشيخ فريق يحب البيت الهاشمي حباً صميمياً من عقيدة لا عن تميز . ولشدة اعتزازه بهذا البيت لا يحب ان يرى الوضع على الشكل الآف الذكر حتى لا يسرب الى اذهان الجمهور من ان هذه الاحمال وتلك القوانين التي تستصدرها الحكومة هي بأمر وابتكار من البيت الهاشمي المالك . وهذا شيء يتنافى مع العقيدة التي أخذت ترتكز رويداً رويداً في نفوس المرافقين عامة والفراتيين خاصة وان العامل على ارتكازها وعموها في نفوس الفراتيين المترجم ومن على شكلها . اذن يمز عليه كثيراً ان يكون هذا الوضع من الحكومة رد فعل للعقيدة المتغلظة في نفوس الفراتيين لبيت الهاشمي .

سبب مناوأة المترجم الانجليزية

إذن فالباحث الاسامي لوقوف الشيخ فريق مناوأة لشكل ذلك الحكم في تلك الظروف لهذه الاسباب والعوامل لا لأجل قربه من ابن عمه الشيخ عبد الواحد . وشرع عند ذلك بأساليب المناوأة السلمية حتى كانت التبدلات الوزارية المعروفة التي أدت الى عجيء نخامة السيد جميل المدفعي الى الوزارة في أوائل سنة ١٩٣٥ . وكان السيد جميل المدفعي صديقاً للمترجم ولكنه لم يشأ الا ان يعارض وزارته تضاماً مع زملائه مفضلاً المصلحة العامة القائمة على العقيدة لا على الصداقة الشخصية بيد ان نخامة المدفعي لم ير من المصلحة ان يبقى في الحكم بالنظر الى التأزم الشديد

و قد رأى أن يتخلى عن الحكم حقاً للماء و اخلاصاً لوطن . وبعد أن استقال فخامة السيد جميل المدفعي جاء الى الحكم فخامة الرحوم السيد ياسين الهاشمي فهذا الاضطرابات و طمن القبائل و وعد بعدم تكرار تلك الاعمال السابقة من تلك الوزارة وفي هذه المرحلة اخذت سياسة الحكم الاعتيادية تعود الى مجاريها الطبيعية . و اخذ السيد ياسين الهاشمي رئيس الوزارة الهاشمية في حل المجلس السابق و تأليف مجلس يمثل جميع طبقات الامة بام رجالها من المخلصين و تم له ما أراد في تأليف ذلك المجلس الحافل بام الشخصيات التي لها قيمتها و معناها من الحبيبتين الوطنية والاجتماعية .

انتخاب المترجم نائباً

وفي هذا المجلس انتخب المترجم الشيخ فريق نائباً عن لوائه اي لواء الدبرانية و اخذ فصلاً عن كيفية انتخابه و على أي أساس من الاسس الانتخابية سار جريانه وكيف وقع الاختيار على شخصيته مع كثرة الشخصيات اللامعة في زعماء آل فنلة . نعم ان المترجم ساهم مساهمة فعالية في تكوين رأي عام ضد الوزارتين اللتين نحيتهما عن الحكم بسبب هذه المناوئة السلمية كما انه ابرز مقدرة فائقة وفعالية نستحق الاكبار في ادارة دفة شؤون تلك الحركة مشفوعة بما كان له من الماضي الناصع و التاريخ اللامع في الثورة العراقية العراقية وهو في ريعان شبابه . و اظن ان هذا دليل كاف يؤهله لارفع منصب من مناصب الدولة التي تتناسب مع طموحه الوثاقب و عزيمته التي لا يحصل عليها إلا من كتب له الخلود .

ف سجلت له المحاضر في ذلك المجلس اشرف المواقف و أخطرها من ناحية الصراحة في القول و المطالبة بالاعمال التي وعد بتنفيذها رئيس الوزارة حينما تسلّم

كرسى الحكم . وعلى هذا النحو من الصراحة والقول في قاعة المجلس النيابي استحق
فيها اعجاب العامة واجلال النواب بطلته واكبارهم لذكائه عند ما سجلت له تلك
الوافيق الوطنية المشرفة .

وبقي مسترسلا في هذه الغامرات الوطنية الى ان حدث الانقلاب في
٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ م

مناوشة الحكومة الانعزوب

فكان ما كان من مخالفات ارتكبتها تلك الوزارة وفي ضمن تلك المخالفات
منج المخلصون ضحيج السأم والاستنكار من الاعمال الهائلة قدستور . وفي اول
المستنكرين الذين قالوا بصراحة قولاً لا يهتبه الشك والريب امام ارباب الحكم في
ذلك اليوم الرهيب هم نفر من اسلفنا ذكرهم غير مرة في هذه الترجمة الوجيزة .

سجنهم في ابام حكومة الانعزوب

وكان اعلام موتنا صاحب هذه الترجمة الشيخ فريق الزهر جابه رجل
الانقلاب غير مرة بمرير القول وعنيف التعبير مما اضطر رجال الانقلاب في التفكير
بالانتقام منه ومن سار على هذا البدأ . وفرروا باقتل زحهم في ضياهب السجن
ربما ينسئ لهم التفكير في شيء آخر اما قتل او تبعيد . ولما علموا ان قتلهم يجر
وبلات اخرى لا يمكنهم تلافيها واطفاء نائرة عواقبها اكدتوا بالتبعيد بدد
السجن وانقطاعهم عن كل مله ونحلة لانهم يطنون جيداً منزلة هؤلاء في قوس
المرافقين عربهم واكرادهم . ولقد رأينا بعد ان تنفست الكربة نوعاً ما اقبالا
من الشالين عليهم ومنعهم المطف الذي يمتاز عن كل شيء فترى المحتقلين

والمتعنين بهم يتأسون مع شدة الاسف على ملاقاته هؤلاء المخلصون الابرار من العنت والشدة والقسوة والضيق عليهم وهم في السجن . كما ان اهالي الشمال خاضعوا عذابهم بهؤلاء الماسجين الاحرار وعندما علموا ان الحكومة الاقلية زادت في نكابتها بهم عن طريق القسفي حتى شغلهم بالاعمال الترابية . وهذا اقصى مصداق من مصداق القسوة على هؤلاء الوطنيين المخلصين الاحرار . ولازبد ان نأني علي معاناة هؤلاء الرجال باساليب الانتقام في السجن من الحكومة الاقلية لان الترجم سجل في سجنه مذكرات سماها (مذكرات المحكوم البريء) ايام سجنه وتبعيده وما صادفه هناك من ظروف القسوة والعنف . ولنكتف الان بهذه الألمامة عن تلك الفترة السوداء .

اما الان فلترجع الى ما صادف الترجم بعد هذه المراحل فقد باشر اعماله الوطنية وجعل نفسه وفقاً لصلحة بلاده متناسياً ملاقاته في سبيلها من ضروب القسوة العنيفة . وبعد ان اخفت نسير الامور سيراً اقرب لتناؤل عند استقالة حكومة الانقلاب على الشكل الذي رآه وعرفه العراقيون . جاءت بعدها حكومة السيد جميل المدفعي

الطريق سراحه من السجينة واستئناف اعماله الوطنية

وبعد ان اطافت حكومة المدفعي سراحه مع سائر اخوانه واستنصب في البلاد نوع من الأمن عزيز على اهل العراق عامة . وفي هذا النوع الذي يفهمه للترجم اكثر من غيره رجوع على اعماله السالفة الاولى من مطالبة حكومة المدفعي بايضاح السبب عن هذا الحيف الذي لحقه من جراء مطالبته بحقيقة اعمال رجال الانقلاب فلم تلق مطالبته واستفهامه اذناً صاغية نظراً لظروف المحيطة بالوزارة في ذلك اليوم . وبعد ان استقالت حكومة المدفعي وجاء الى الحكم نخامة الجنرال

السيد نوري السعيد الذي يقدر المترجم واخوانه اكثر من غيره لخبرته ومصاحبته
جلالة المنفور له الملك فيصل وعلمه بما ينطوي عليه ضمير الراحل العظيم من الاكابر
والتقدير هؤلاء الذين يسميهم جلالاته (بمشيدى دعائم الحكم والمضامين في سبيل
استقلال العراق)

انتخاب نائباً للمرة الثانية

ولما ان استقر الحكم لفخامة السيد نوري السعيد استصدر ارادة ملكية محل
المجلس النيابي السابق والف مجلساً جديداً انتخب فيه المترجم نائباً عن لواء
الديوانية . ولا تريد ان تأتي على وثبات الشيخ فريق في المجلس وصرخاته في
سبيل الحق والواجب . وما زال ولن يزال نائباً لبقائاً للخير محباً للعمل الصالح .
دينه العطف وشعاره الاخلاص للامة العربية عامة وللعراق خاصة وبالاخص
لقبيت الهاشمي العظيم . وان هاتين الميزتين من ابرز مزايا المترجم كثر الله المخلصين
أمثاله وجعله فدوة سالحة لابناء وطنه .

شغفه في مطالعة كتب التاريخ والكتب الادبية الاخرى

ان الشيخ فريق ميلاً خاصاً في مطالعة الكتب الادبية منها والتاريخية .
وهو يصرف جل اوقات فراغه في مطالعتها . واه كان في محله أو في محل آخر .
وانت له في محل اقامته مكتبة محتوية على اثنى الكتب وانفس الآثار الادبية
واغلاها من حيث الانتقاء والاختيار فانك عندما تشاهد تلك المكتبة وهي حافلة
بانفس الكتب النادرة المثال يمكنك دراسة نفسية المترجم وعقليته على
ضوء تتبعاته الادبية والتاريخية وله ايضاً ولم خاص في البحث عن الكتب والآثار
الادبية النادرة الوجود ولشغفه المتشاهي في مطالعة الكتب نراه اذا سافر بأخضعه

مكتبة صغيرة المطالعة في المحل الذي يكثر فيه وربما يستغرق سفره زمناً طويلاً
يستغله لتوسيع تلك المكتبة السفوية الصغيرة فإذا رجع إلى محل إقامته ضاعف
بها مكتبته الرئيسية التي أمتاها بمكتبة آل فرعون وهذا يدنو في كل أسفاره
وهذه حياته بكل ما انطبعت عليه نفسيته سلمه الله وكثر المحصلين من أمثاله
ذخراً ونخراً للمراق.

سبر نوري شمس الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

بفهم صديقي الملهب الشاعر العربي المعروف الأستاذ
السيد نوري شمس الدين

اعتاد المؤلفون ان يقدموا لوائح من تأليفهم الى أهل الخبرة الفنية الخ
في ذلك النوع من التأليف المعروفة بالاحاطة في تلك الاساليب وان مؤ
هذا الكتاب الشيخ فريد الزهر جمع في تأليفه أنظمة وقوانين عشائرية وعادات
وقاليد قبلية تعمل فيها وفي مفاهيم احكامها العشائر العربية العراقية عادات
والفرائض خاصة وقد سجلت العشائر أنصع الالواح الفرضية العادلة في أوتار
وذخولها الى غير ذلك من القضايا التي تبت في الفصل بها هاتيك الاحكام
والفرائض والتصوص العشائرية وقد طلب مني أن أضع مقدمة لكتابه هذا الموص
بالقضاء العشائري ولا غرابة في استاده الى هذه التبعة الخطيرة والمرحلة الص
لانه بعد ان استقرأ وتبعم الرجال الذين مارسوا العشائر وامتزجوا معهم زماناً
بالليل أبى أن يفتخب أحداً منهم لان يضع مقدمة عمودية لكتابه هذا اسبب
امتزاجه بهم امتزاجاً أقرب للصدقة من الصحبة فوقع اختياره على صديق يميز
معه ويتجانس تجانساً بكل مظهر من مظاهر الامتزاج والتجانس في مختلف المبادر

في متنوع الظروف . وبعد أن تصفحت الكتاب المذكور وفهمت مضامينه تقيت
مع الفخر اختياره هذا وشرعت حالا في وضع مقدمة تمهيدية تمكن المطالع من أخذ
كرة اجمالية عن محتويات الكتاب وقد قسمت هذه المقدمة الى خمسة أبواب ومجل
في المقدمة احكام القتل ووسائل اثباته وتعيين ظروفه والتميمات الناشئة عنه
والجلسات والمجان التي تشكل من اجله وما يستدل من خوي اعراف وفروض
مشائر عليه وما يترتب من دية على القاتل وجلاته وتحتوي هذه المقدمة ايضا على
كيفية تشكيل هيئة الفرضية المعروفة عند العشائر (بالمشية) وما يبتنى على تلك
الأسس من احكام يستحسن بيان مفهومها ومنطوقها كما يناسب القياس المنطقي
الاساليب الاحكام والفروض العرفية وان هذه البيانات والنواحي الفرضية التي
ستلخصها في هذه الابواب الخمسة مع اتيان كل باب من الابواب بتفصيل واف مع
تنسب الاسباب والأطالة في البحث والركون الى الاجاز الموفى بالقصد الذي
استخلص منه القاري نتيجة منطقية في امرساله بمطالعة ذلك الموضوع بدون
تقد في التعبير وتعمق في الاسلوب أو خلل في الانسجام وان كل هذه الوسائل
التي سنأتي بها كما يسهل على القاري استيفاء النتيجة واستنباط الحكم من مفهوم
هذه الفصول المحتوية على تلك الاحكام بسهولة وبدون تكلف وان السبب الرئيسي
لتنسج هذه المقدمة على النوال المسجل والاسلوب في هذه الوريقات حتى لا يجد
المطالع تمسقا في انسجام العبارات المختصة بالفروض العرفية وعلى هذا الاساس
قدمت على أن يكون أسلوب المقدمة على هذا النحو من التقسيم .

الباب الاول

ان دعائم الحكم وأسس الفرض عن قضية تختص القتل وامثاله من الاصابات غير المبتة بمفية على أمرين مهمين الامر الاول هو نزاهة الحكم الاجماعية عند مختلف قبائل تلك البيئة وذلك الصفة حق بسلم الحكم الذي استصدر من ذلك الحكم منزهاً من شبهات الطعن وبرادر الشك والامر الثاني هو قبول الطرفين المتنازعين ورضاؤهما في التحكيم عند ذلك الحكم مهما كان نوع السبب المؤدي الى تلك الخصومة .

أما الحكم وصاحب الفرض فيجب أن يكون من الذين لهم سابقة وراثية بالتحكيم يمثل تلك القضايا على الاغلب (وربما يكون رجل عدل في بيئته من البيئات العشائرية يستحق ان يجعل محكماً ومن أهل الفرض . أولاً وبالذات لان له مزايا تؤهله لهذا المنصب الخطير وان تلك المزايا هي أولاً احاطته بمختلف الفروض والاحكام العرفية ودرايته بالقواعد العشائرية مع ذكاه معترف به عند أغلب القبائل . ثانياً عدم تميزه في كل حكم من احكام العشائر . ثالثاً أن يكون معروفاً باصلاح وطمارة القلب والاستقامة والنزاهة عن كل الموبقات الخلة بالفرض والحكام من القبائل العربية فاذا اطمأن الجمهور الى وجود هذه النواحي المؤهلة لرجل الفرض في الشخص الآنف الذكر الذي ترجع القبائل اليه في احكامها وفروضها وخصوماتها حتى وان كان ذلك الرجل فرداً من افراد قبيلة من تلك القبائل لا رئيساً من رؤسائها المبررات التي تتحلل بها شخصيته حتى انه يصدر احكامه فردية وفروضة عن نفسه بنفسه في قضية أو خصومة من الخصومات العشائرية حتى وان كانت منشأ تلك الخصومة قتل رجل لرجل آخر .

الباب الثاني

وهذا الباب ينترقب على أصل الجنابة وأساس الجريمة وعن أي سبب نشأت وعلى أي شيء بنيت وبأي مكان حدثت . نعم أن الفرض في مثل هذه القضايا أي قضايا القتل والاصابة غير المميتة لا يسبق التحقيق عن أصل الجريمة اذ ربما شهد شاهداً وشاهدان على أحد من الناس من أنه ارتكب هذه الجريمة وعلى ضوء هاتين الشهادتين استصدر اهل القتل الحكم على اهل الجاني ونفذ فيه العقاب وظهر بعد زمن ان الجاني الحقيقي هو غير الجاني الذي شهد عليه الشاهدان ونفذ فيه حكم الفرضة وهو بري من تلك الجنابة اذن كان ثبوت الحكم في مثل هذه القضايا مبني على القاعدة المعروفة وهي قاعدة فسخ العقاب بلا جريمة وسننوق فصلاً تمهيدياً في هذا الباب عن وقوع قضية على غرار قضايا القتل والتحقيق به والاجراءات التي تتخذ في سبيله . لو ان رجلاً قتل رجلاً آخر وجاء اهل القتل الى رؤسائهم وأخذ الرؤساء في دورهم ارسال اهل القتل الى الفرضة المختصين بالتحقيق في اكتشاف مثل هذه الجرائم كما ان الحكم العرفيين يشكلون هيئة بسمونها هيئة الترضية وهذه الهيئة تأخذ على عاتقها تعيين الهدية وترتيب العقاب وتعيّن مقدار الجلاء على مرتكب تلك الجريمة وهذا لا يكون طبعاً الا بعد التحقيق من قبل الفرضة والحكام عن أصل الجريمة وسبب الجنابة ولماذا حدثت وان هذه الاشياء يستخلصها الحكم وأهل الفرض من استجواب القاتل عن سبب القتل المباشر دون ان يمارى ذلك الجاني الفرضة والحكام في جوابه على استئثارهم وان اقتناع الحكم بصلق لهجة الجاني في مؤدي جوابه لا يكون الا بعد عرفانهم أهم الاسباب عن حدوث هذا القتل واقتناعهم اقتناعاً لا يغفل الربيب والشك من قبل القاتل لسبب ان الفرضة برهنوا للقاتل عن علمهم واقتناعهم بأنه هو المجرم الحقيقي لانه سار في

طريق كذا ورعى طائفة نارية مثلاً وممع صداها جحلة من الناس أو لان الجاني اعترف لبعض اصدقائه باقتراح تلك الجريمة أو غيرها من الاسباب التي تخرج القاتل بالاعتراف بجريته أمام المحكمين وبعد قطع هذه المراحل في سير تلك القضية يجتمع المحكمون على افراد ويتداولون في حسم تلك المشكلة ويبينون الوجه الذي تعطى فيه دية القتل من قبل القاتل أو عشيرته وبعد هذا ينصرفون أي المحكمون على ان يمينوا وقتاً لاهل القتل ويحددوا زمناً لمحبتهم أي مجيء الفرضة الى قبيلة اهل القتل وهذا المحيي بذلك الزمن المعين يشرع اهل العرف والفرضة في تأدية دية القتل واسترضاء قبيلته وذويه بكل وسيلة من الوسائل المتيسر في سبيل انتهاء تلك المشكلة والخصومة الناشئة بين تلك العشيرة أو العشيرتين بسبب هذا القتل وتلك الجريمة .



الباب الثالث

وهذا الباب يبحث عن أهمية السبب أي سبب الخصومة بين القاتل والمقتول مثلاً إذا كانت من ذوي الوجاهة وأرباب الشرف أو كانت زعيماً معترفاً بزعامةه وصادف أن ارتكب جريمة قتل وبعد ارتكابه هذه الجريمة لى كيف يأخذ المحكمون والفرضة المعروفون من الزعيم دية هذا القتل وبأي صفة وعلى أي أساس .

وعلى الأخص إذا كان ذلك الزعيم الذي ارتكب جريمة ذلك القتل من الزعماء غير المعروفين في ارتكابه مثل هذه الجرائم وأن الفرضة والعرف مقتنعون من أن شخصية هذا الزعيم ارتكب تلك الجريمة هي شخصية معروفة بالعدل وكرم الأخلاق موصوفة بالصلاح والمروءة بعيدة عن ارتكابه مثل هذه الجرائم هذا مع تحملها بالرزاة والآلة وتسربلها بالكرامة والعفة فإذا كانت الشخصية المرتكبة هذه الجريمة متعلية يمثل هذه الزايا السامية والأخلاق العالية إذن فكيف يتأخها الفرضة والمحكمون في الدوال والتحرى والتحقيق عن سبب ارتكابه هذه القلة .

وهنا يستعمل المحكمون براعتهم ويستخدمون غرائزهم ويستغلون ذكاهم في التدقيق والتحقيق مشغوعين بالدرس الجدي لهذه المشكلة درساً عقلياً ويعملون في البحث عن أسبابها وينوغلون في التنقيب عن الأسباب والبواعث والدوامي الموجبة لوقوع هذه الجريمة المؤسفة بالنسبة للقاتل ومجملون عندئذ دراستهم لسير تلك القضية الموضوعية البحث أي قضية القاتل على ضوء الزايا المتمركزة في شخصية القاتل والأخلاق التي يتحل بها والعادات المتغلغلة في أعماق نفس ذلك الرجل

الذي اقترف تلك الجريمة وفي أثناء تلك الدراسة الدقيقة والتنبؤات الجديده ربما يستنتجون من تلك الدراسات العميقة والتنبؤات الخطيرة أدلة تبرهن للمحققين على ان القتل عمل عملا أو تخفى خطوات يستحق من أجل أقدامه عليها هذا القتل استحقاقا جديدا وذلك لقيامه أو عزمه على السير الى مكان ولنفرض ان قصده في عمله كان على هذا النمط التالي . مثلا ان القتل سمح أو رأى ان امرأة تخص ذلك الزعيم بصله رحيه أو غيرها وهي في داره وان تلك المرأة مروفة بجها لها وطاؤها فحدثت القتل نفسه بان يمضي على هيئة سارق وينال وطره من تلك المرأة مهما كلفه الامر فان أقدامه هذا لا شك من انه دل على عمل ينكره الشرف وتبرأ منه الانسانية وبعد تصميم القتل على المضي في هذا العمل والامراع في تلك المأامرة وتنفيذ تلك الفكرة صادف ان رآه ذلك الزعيم متلبسا بجريته أو محاولا التلبس بها وعند ذلك اطلق الزعيم عبارات ناربه على ذلك المعتدي الاثيم وأرداه قتيلًا وبعد استقرار العراف والفرضه وتحقيقهم بالجريه وسيرهم على آثارها رويداً رويداً كما يوفقوا لاستكمال الدرايه من ذلك التحقيق والاستقراء وقد حصل لهم هذا واطمأنوا له الاطمئنان السكافي المرنكز على العقيدة القطعيه التي لا تقبل الشك ولا يعترضها الرب من ان هذا القتل كان أخرى وأجدر بهذا القتل لارتكابه هذا العمل ولكن الفرضه عندئذ لا يمتطون التفصيل والتحقيق الذي أوصلهم الى النتيجة المختصه بمحدث هذا القتل حتى لا يطاع الجمهور لان اطلاع الجمهور على السبب الذي حدى الزعيم الى ارتكاب هذه الجريه هي محاولة القتل فعلا من الافعال الشنيعه التي لا تناسب مع كرامه ذلك الزعيم وهذا طبعاً أمر لا يمكن اظهاره عند عموم الناس حفظاً للكرامه وصيانته لشخصيه الزعيم اذن ما هو حكم الفرضه بعد درسه اياها وعرفانهم لها على الشكل الآنف الذكر .

ولرى الآن كيفيه الحكم الذي يصدره المحكمون في شأن هذه القضية

نعم يكون فرار الحكم على الشكل التالي .

بان يرسل المحكومون على أهل القتل ويحتموا بهم اجتماعاً خصوصياً ويخبروهم من أن قتلهم هذا لا غرض له ذية بقيامه بعمل منك من الاعمال الدينية الشنآء أما أهل القتل بعد صماعهم هذه الكلمات من أفواء الفرضة بذلك الجلسة السرية مع علمهم ان قتلهم مقتول بيد ذلك الزعيم الجليل ترتكز في نفوسهم صورة مصغرة عن القضية التي ارتكبها قتلهم ولا يطلبون التفصيل بعدئذ عن ماهية القضية للحدث المذكور الذي قام به القتل واستحق عليه هذا الجزاء من ذلك الزعيم الصالح الجليل . وحكم الفرضة ذلك الحكم الذي انبأ واقفهم أهل القتل من أن قتلهم لا يستحق أكثر مما فرضوه وإن كان ذلك الفرض ليست له نتائج مادية يستغلها أهل القتل وذووه لكن أهل القتل يأخذون قول الفرضة بدون أدنى ريب ويأخذون منطوق حكمهم ومفهوم فروضهم تمام الرحابة والمعنوية ولا يحملون أو يضمرن للقاتل شيئاً أو حنفاً بل بالعكس فإن أهل القتل من جانبهم قومون بمناسبات ملائمة اذ يحتمون في تلك المناسبات بذلك الزعيم وبعد أن يتم اجتماعهم به يطلبون من الزعيم آتذ الكف عنه والرضا والصفح الجليل مع الاعتراف منهم بان قتلهم عمل عملا استحق عليه ذلك الجزاء وهم جد مرتاحين من قتله لأنهم خلصوا انفسهم من الامثلة السوداء والسمعة النكراء التي كادت أن تلتهم من أجله لو بقي حياً مع أنهم مجهلون ماهية المسألة ولا يعرفون كنه الحقيقة في الفعلة التي قام قتلهم الآنف الذكر واستحق عليها ذلك العقاب .

فعلى هذا النوع من الحكم وهذا التحقيق في الجريمة وتلك النتائج التي اعطاها سير دراسة القضية المتعلقة بهذه الجريمة نعرف جيداً أبا القاري مدى استيفاء الحقوق المشروعة التي تترتب وتتركز على مفاهيم الاحكام والفروض العشائرية الاساسية العرقية .

أما إذا كان القاتل كفوءاً فقتيل بمعنى أن القاتل والقتيل متحدان في التعديد بالنفوذ ومتساويان في الجاء ولا يزداد في نظر الناس أحدهما عن الآخر جاهاً وصحة وصادف أن اعتدى أحدهما على صاحبه فقتله دون أن يعرف السبب من قبل الجمهور بهذا القتل .

فالفرضة بعد تشكيل هيئة التحكيم العرفية أن يستجوبوا القاتل عن السبب المباشر لهذا القتل بعد احاطتهم بالظروف التي حدثت فيها هذه الجريمة كما أن القاتل يقطع بأنهم عرفوا أي المحكومون من أن هذا القتل مفقود على يد هذا الزعيم الذي وقف أمامهم للاستجواب فإذا أقاد القاتل بأنه إنما أقدم على قتل ذلك الرجل القليل لانه عمل صلا واقترف جريمة تقتضي والشرف العشائري فإذا فرغ من افادته هذه فإن المحكمين آنئذ لا يقتنعون بمجرد تأديته هذه الافادة ما لم يقدم القاتل أوضح الأدلة وأنصح البيانات التي يدعم بها افادته حتى تثبت صحة افادته أمام المحكمين من أنه إنما أقدم على قتل صاحبه لعمل مشين استحق من أجله القتل فإذا حصلت عند المحكمين القناعة الكافية بصحة قول الجاني مع التحقيق من جانب الفرضة وأهل العرف فعند ذلك يعني عند افتتاح الفرضة بصحة قول القاتل وصدق مؤدي افادته .

يرم الفرضة حكمهم القطعي بعدم اعطاء المدية لهذا القليل لفضاة العمل الذي قام به ولا يترتب على القاتل أحد مفاهيم التقرير الذي يطبق على الجناة أي أن القاتل لا يتمتع عليه الجلاء ولا يحق عليه أهل القتل لافتتاحهم بفداحة ما قام به فقتلهم من أعمال استحق عليها هذا القتل هذا إذا ثبت ثبوتاً لا يقبل ادني شك أو ريب من أن المقتول ارتكب عملاً استحق عليه هذا القتل .

أما إذا لم يثبت ذلك القاتل ولم يدعم حججه بالبيانات في ارتكابه جريمة القتل ونجلى واضحاً للمحكمين أن القتل وقع على القليل من جانب القاتل لغيض

أو حسد وخصومة أو غير ذلك فيحكم الفرضة يكون على الشكل التالي أن يعطى القاتل دية القتل التي يفرضها المحكمون مهما كان قدرها وتنفذ في القاتل شروط الجلاء مع أداء الدية الاعتيادية مشفوعة بالتفريع للقاتل على ارتكاب تلك الجريمة غير المدعومة بالواقع ولربما تتجلى للمحكمين أشياء تبرهن لهم من أن القاتل إنما أقدم على قتل صاحبه لتخلي القاتل بجزايا غير موجودة في القاتل فإذا انكشف جلياً عند الفرضة فيكون حكمهم عندئذ حكماً مضاعفاً ويسمونه أهل العرف الحكم الزوج بمعنى أنه إذا كانت المادة الاعتيادية تقضي بأن يعطى القاتل بحد الدية امرأة لأهل القاتل فإن هذا الحكم الزوج يفرض على القاتل أن يعطى امرأتين لذوي القاتل أما إذا كانت المادة المطردة من أن القاتل يعطى امرأتين عن جريمة القتل الاعتيادية فيمتحن على القاتل عندئذ أن يعطى أربعة نساء لذوي القاتل اثنتان منها قدية الاعتيادية واثنتان قديمة التي الصقها بذلك القاتل والذي برأ القاتل منها بعد التحقيق الذي قام به الفرضة والمحكمون مع القاتل فعندئذ يكون الجلاء مضاعفاً أيضاً بالنظر لاستخلاص الفرضة وأهل العرف النتيجة الواضحة لهذا القاتل على توحيد الدية وبتميز المرمي لهذا القاتل وحصر الجريمة في نوع من الأنواع الخاصة التي حدثت بالقاتل لا اقتراف تلك الجريمة وأن هذا النوع من الفروض والاحكام في مثل هذه القضايا يستدعي الإعجاب وبسترعي الانتباه ولا شك في أنه تشريع مدعوم بأعمدة الحق والمنطق في جميع مقاييس الاحكام الاخرى .

الباب الرابع

وهذا الباب يحتوي على عدم رضا أهل القتل بحكم فرضة تلك القبيلة أما لشك أو ريب أو غيرها وإن هذا النوع من التردد في تعيين الفرض والاستبدال في المحكمين من أي جهة كانت أي من جهة أهل القاتل أو القاتل مسموح به لكل الفريقين المتخاصمين ويعتبر حقاً من حقوقها وبيان ذلك مثلاً إذا أصر أهل القتل وتصلب قومه على عدم رضائهم بحكم فرضة قبيلة ما فعند ذلك يرجع في هذه القضية أي قضية عدم الرضا بالفرض والاطمئنان بالحكم إلى رئيس قبيلة المتخاصمين أو رئيسي قبيلتيهما وعند ذلك يتفق الرئيسان فيما بينهما على فرضة قبيلة أخرى فيرسلان رسالة مع الفريقين المتخاصمين إلى الفرضة الذي اتفق عليهما الرئيسان ورضي بهما المتخاصمان للاحتكام عندهما فيحضر الفريقان عند هؤلاء المحكمين ويشرحون قضاياهم ويؤدون شهاداتهم أمام هؤلاء الفرضة ويقوم الفرضة بدورهم في التحقيق حسبما يؤدي نظرم ويشبهون القضية بحثاً وتديلاً في مراحل التحقيق ثم يصدر عن حكمهم على ضوء دراساتهم وانطباعاتهم التي حصلوا عليها من سير التحقيق ويسجلون الفرض والحكم على مرتين ومسمع من ذوي القاتل والقتيل ويسجل هؤلاء الفرضة والحكام محاضر الجلسات ونتيجة التحقيق ونص القرارات في حسم تلك القضية مرفقة بكتاب موقع من قبل جميع الفرضة في تلك القضية ويرسلونه ويرسلون القرارات لا مع الفريقين المتخاصمين بل ينتخب الفرضة اناساً ليست لهم علاقة بأرباب الخصومة حتى يؤدوا رسالتهم بكل أمانة وشرف خضر التلاعب من قبل الفريقين بمنطوق القرارات الموقفة من قبل الفريقين المتخاصمين وبوئي بالسجلات والمحاضر ونص القرار الذي أصدره الفرضة ونظم هذه كلها إلى رئيسي ذبلك المتنازعين

كما يقوم الرئيسان بتنفيذ مقررات المحكمين في انتهاء هذه القضية بعد تلاوتها من قبل الرئيسين على اهل القاتل والمقتول وبحضر عشرينهما المتخصصين بسبب هذه الجناية .

وعند ذلك يشرع الزعيم أي زعيم عشيرة القاتل في جمع الهدية وتأديتها على الوجه الاكل والشكل الأنتم .

وعلى هذا القياس وتلك الاماليب وبمقتضى هذه النصوص العرفية تمت احكام المسائل والفروض التي ستجدها بين دفتي هذا الكتاب الذي سيهديك بهانا جلياً عن كيفية محافظة الحقوق على اساس هذه السنن والفروض التي ترجع اليها جميع القبائل المراقبة الا ما شد منها .

وبعد اعطاك ايها القاري هذه الالامة الوجيزة في هذه المقدمة عن محتويات ما في الكتاب الذي ستجد فيه تفصيلاً بدهشك وبأخذ بمشاعرك عند تلاوتك اياه فصلاً فصلاً .



الباب الخامس

وهذا الباب يحتوي على بيانات وتوضيحات الفصول والابواب التي جاءت في هذا الكتاب بمختلف العناوين .

ولنأتي على بعض التفاصيل الوافية التي ستدرك عليك ايها القاري بعد التوصل في مطالعة هذا الكتاب ومن باب التنبيه للطلالغ افول وان يكن في بعض فصول الكتاب تكراراً أو اعادة مؤدي تعبير او انتقال معنى من عبارة الى عبارة اخرى فان هذا التكرار انما جاء به المؤلف قصد الايضاح عن تعبير مؤدي الحكم في القاعدة والنص المبين ولربما نظرنا على نص من النصوص أو قاعدة من القواعد الفرضية المدرجة في هذا الكتاب فانما تلك الطواري من مستلزمات مصداق ذلك الحكم .

اما القصاص الذي ليس له فصل منفرد في هذا الكتاب وليست له باب من الابواب في المقدمة فان المؤلف قد استغنى عن افراد فصل بكتابه هذا للقصاص اكتفاءً منه بسررد بعض القضايا التي من مفهومها معنى القصاص كالمقابلة بالمثل أو غيرها في كثير من تلك الفصول المدرجة في كتابه وبعد اشارة المؤلف والماءه الى عدة قضايا في كتابه هذا ابرز ظواهرها هي قاعدة القصاص على نهج المقابلة بالمثل ولما ان ايض المؤلف من انه وان لم يفرّد فصلاً خاصاً للقصاص ولكنه أورد جملاً من مصاديقه وامثلته استغنى استغناءً كافياً بتلك الفصول المؤدية الى كل نوع من انواعه كما انه اسهب في تفصيل اقامة الحدود على ارتكاب تلك الجرائم وان المؤلف صرف عن الاسهاب ركونا الى الاجاز في كتابة تلك الفصول في هذا الموضوع القيم اكتفاءً منه بسررد الحوادث المهمة المنطبقة على التشريع العادل في

أغلب القوانين التي فتنها الطغوس الدينية واللاظمة الحكومية .

وجمل حوادث كتابه هذا كوقائمه مميّنة لها تاريخها وزمنها ورجالها كما
يسهل على المطالع مجرى الاستدلال في مؤدي الحكم والاستنباط لماهية الفرض معتمداً على
أصديق النصوص وأوثق المصادر التي تكفلت بحفظ وصيانة سجلات الأحكام
العرفية العشائرية ولا ريب من أن المؤلف تحمل في سبيل إنتاج كتابه هذا على
الشكل التي تضمنته دفننا الكتاب بهذا التعبير الطريف والانسجام للملذ الذي سهل
على المطالع مجرى الاستنتاج لآباب الحكم في قضية مدرجة بفصل من الفصول كما
أن الكتاب هذا مصدر يوثق به ويرجع إليه في أحكام العشائر والقضايا المعقدة لها
ويرجع إليه في قضية من القضايا التي يفسر حلها وإذا روجع هذا الكتاب فهو كفيلاً
بحل كل مشكلة من المشاكل العشائرية مهما كان نوعها وإلى هنا نكتفي عن إسهاب
الفصل في هذه المقدمة المحتوية على خمسة أبواب مع إعطاء القاري فكرة اجمالية
عن الفروض والسنن والأحكام التي تضمنها هذا الكتاب القيم ومن الله استمد
لمؤلفه التوفيق

سيدر نورى شمس الدين

الشيخ الشريف

كلمة المؤلف

توطئة وتمهيد

ان البواعث والدواعي التي دفعتني الى الاقدام على تأليف وجمع شتات القواعد والاحكام والفروض العرفية العشوائية وجمها في كتاب مستقل منفرد في وحدة الموضوع عن القضايا العشوائية إنما أقصد به اطلاع الجمهور على غوى مؤيدي فروض العشوائية ولا يفرق عن البال من اني لم أعتد في تأليف كتابي هذا على جميع العادات والتقاليد العشوائية والسنن والفروض والقضايا العرفية في الاسس منها والفروع . ولكني اعتمدت على تأليف ما جاء في هذا الكتاب من قواعد ونصوص كالاسس لقواعد العرفية كما اني وضعت كتن قبل الشرح والتعليق . ولرب قائل من باب الاستفسار من ان القواعد التي يحتوي عليها هذا الكتاب في مختلف الفروض والاعراف التي يجب ان تكون مسجلة على صفاته هل هي مبنية على قواعد وفروض قبيلة خاصة أم تستوعب جميع الفروض والعادات العشوائية .

فيكون الجواب للمستفسر على الشكل التالي . ان القواعد والتقاليد الاساسية التي تبنى عليها أهم الفروض في حل مختلف القضايا العشوائية . عدى الاشياء الفرعية . فهي مبتنية ومنفرعة عن تلك الاسس التي نحن بصدد البحث عنها . وأما جعلنا موضوع كتابنا هذا عن اسس الفروض والاعراف القبلية الموروثة فحسب . أما القواعد الفرعية لو اردنا تسجيلها لاستوعب ذلك أضخم المجلدات ولاستغرق زمناً كثيراً . ولكننا بعيدن عن الحصول من الفائدة المتوخاة في

تأليف ونشر هذا الكتاب . ولا أريد أن أطري على مجهودي واثني على مؤلفي
لأن ذلك ليس من حقي وإن كنت أعرف جيداً ما لافيته في اكمال تأليف هذا
الكتاب فجعلت الحكم للقراء مع التجرد عن العواطف والتزوع عن التحيز مع
اعترافي بأنني لم أسلم من شوائب الخطأ ولكنني بشراسير على مضرب المثل (بدل
المجهود في الوجود منهي الجود) وأزبد القاريء توضحها عن مؤدى مضرب هذا
المثل من إن الرجل الذي يستنزف أقصى جهده ويحصل على ثمرة انمايه قاصداً منها
الخدمة العامة لها كان نوع تلك الخدمة قد ادى اقصى واجباته كما اتنى انلق بكل رحابة
صدر النقد من الادباء الذين لهم المام في هذه المواضع لطبي ان النقد صابون القلوب . وإن
الذي يكتب ملاحظاته على ضوء مطالعته فصول هذا الكتاب بكل دقة وعدم تحيز
يكون قد اسدى بدأ يضاء على المؤلف حتى يسجل ملاحظاته في الطبعة الثانية لهذا
الكتاب على سبيل الاستدراك .

اما الناقد الذي يتركز نقده على غير ما يقناه من باب القول في عدم
التوسم وضآلة القواعد الموجودة في الكتاب على كثرتها في عقيدته فسأجيبه
بمنطوق المثل المعروف (ما لا يدرك كله لا يترك اقله) وقد برزت هذا الكتاب
وجعلت نفسيه حسب ما يراه المطالع ومن الله التوفيق

المؤلف

التعريف

فيل ان أشرع في تفصيل العادات والنواميس العشائرية المتغلغلة في نفوسهم أود ان ابتدئ الفصل في كلمة تمهيدية .

ليسمع لي القاري الكريم اذا علمت ان الانظمة والتعاليم والتقاليد التي تنمشي العشائر على ضوئها وينسجون على منوالها والتي تليث عن مفهومها احكامهم الفردية والاجماعية على نسق مستقيم وبت في المقررات لا يقبل الجدل مدعوما بالانظمة الفطرية الموروثة من اسلافهم المحترمة عندم لانها تكفل لهم العدل وتستوعب الانصاف .

ان تلك الانظمة والعادات لو نسقت وصنفت بشكل يجمع شواردها ولم شعبها على اساليب التفسير الحديث لاصبحت مجموعة غالية مفعمة بالنوادير من جلائل الانظمة وابرع القوانين .

وهذه المجموعة على فرض تسيقها لا يمكن لامة غربية كانت أو شرقية عربية أو غير عربية الاستغناء عن محتوياتها وما تطوي عليه من سداد الرأي وأحقية الحكم وأهمية المنطق . هذا مع الإبرام المحكم الذي يؤيده الواقع والنقض غير البغيض لما يرتكز عليه من دلائل الى غير ذلك من المنعمات التي يعنوا لها اسان المنطق الفصل ويدعم اركانها الحق اليقين . واليك ايها القاري فصلا من هذه التقاليد المحبوبة تحت هذا العنوان .

من هم العشار

لا يكاد يجمل أحد يعرف العراق أنه قطر عربي متوئب الى حيث يخوله تأريخه الهيد . وهو لا يخلو — في حواضره ^(١) وأريافه — من أن يقسم الى قبائل — رحل وغير رحل — وأفراد — فأما قبائله فقد يقطن الكثير منهم في المدن ولكن ذلك لا يعنى أن جللتهم كذلك . فان الاصول التي يرجع الى دوحتها كل عربي هي لا تألف المدن لانها جربت أن حرية الرأي والعمل لا تنسفي لها في الحواضر . ولذلك فانها تشغل الاراضي الزراعية في كافة أنحاء العراق هؤلاء غير الرحل . أما الرحل فلا يعتمدون كثيراً على الزراعة ولكنهم يجبلون على تربية المواشي والخيول والابل ثم هم يستوردون مرافق الحياة من نتاج هذه . وليس بين الرحل وغير الرحل من الفروق . ويعود الجميع الى أصل واحد يعرفه الجميع والكل منهم يحافظون على أنسابهم أكثر من أي شيء آخر فلدى كل قبيلة وقرقة وسلف أصول يعود بعضها الى بعض حتى يجتمع الى جذر واحد .

إن العربي لا يجمل نفسه وتأريخه لانه لم يفكر بالدفاع عن شيء كنعوه ما يفكر في الذب عن حياض الشرف ولئلا يختلط شرفه بالعناصر غير المرغوب فيها . نراه يسأل عن أبيه وجده وعن أمه وجدته وعند ما يرى أنه دخيل لا يتردد في رفضه . وبذلك حافظوا العرب على كيانتهم الاولى . فعربي اليوم هو عربي أول التاريخ ولا تزال الماديات المعروفة عند العرب الأقدمين مألوفاً عند عرب اليوم ولا تزال تلك الصفات محفوظة كما هي وبطابعها الأول .

(١) تطرقنا لهذا الموضوع وستجد ذلك وتطالما بين دفقي هذا الكتاب

أما تقسيم الأصول والفروع بحسب الأسماء المعروفة اليوم فهي كما يلي :

الاول — العشيرة

الثاني — القبيلة

الثالث — السلف

وتعريفها هو :

١ — العشيرة - وهي تكون من عدد غير قليل من الناس ينتسبون بالأصل الى بطن واحد وان كانوا (أخذاً) حسب عرف العشائر

٢ — القبيلة - وتتكون من عدة عشائر وكلها تنتمي الى جد واحد فهي أوسع من العشيرة

٣ — السلف وهو يتكون من عدة عشائر كالقبيلة إلا أنه يدخل فيها عدد من العشائر غير القريبة بالنسبة لتلك القبيلة فتتضمن تحت لوائها وهذا ما يسمى بالسلف وهو أوسع من القبيلة

فهذه الأسماء الثلاثة تدل على مفهوم واحد وهو عشائر أو عرب . واثلاث المجموعة أسس وقواعد وأحكام وتعاريف سنأتي عليها بالتفصيل مبتدئين بالأحكام الجزائية .

نواميس العشائر

العشائر عادات يحترمونها ونواميس يعضونها ويكبرونها ويحافظون عليها كقديسات . كما للدول الحرة الفكرة من القوانين والنواميس المحترمة لديهم . منها على سبيل الأجمال مثلاً :

(١) دية القتل

دية القتل من القاتل بعد الاثبات وحكم زعيم القبيلة على القاتل ومن
يسكن معه من ذويه بالنفي عن حدود تلك العشرة سبع سنوات او اكثر بالنسية
لاهمية القتل لحدوث القتل غيلة او نعداً . والنتيجة المنطقية لهذا الحكم على هذه
القاعدة هو ان الجاني اذا صمم ان يرتكب جريمة قتل لا عن وتر سابق او غاية
شريرة بل لمجرد الحقد والغايات الدنيئة يجب عليه ان يحسب ان ارضه سوف
يستغلها اهل القاتل اذا مكثهم منها ذلك الزعيم بعد استصدار الحكم لهم ومساعدة
زعيم القبيلة اما اذا كان القاتل يطالب وترأ (٢) فحكه غير هذا الحكم . وليفتبه

(١) ان دية القتل ربما تكون عند قبيلتين متجاورتين غير مستوية في
كيفية واحدة اذ ان دية قتل القبيلة خمسون ديناراً والثانية عشرة دنانير وهذا
يعنى ان القبيلة التي تختص دية قتلها معروفة بالشجاعة والاقدام وانها غير هيابة من
جارتها الاخرى فجعلت كمية دية قتلها ضئيلة امامها ان اى قبيلة متاخمة لها لا يمكن
ان تتمتعها حذراً من السطوة وخوفاً من الانتقام . اما القبيلة التي تبسأل في
فرض سنة الدية لقتيلها فهي اما انها تخشى سطوة جارتها القوية الاخرى فتجعل
كمية الدية كبيرة بالاتفاق مع جاراتها طلباً او انها مقتنعة بانها غير امينة من جاراتها
اذا وجدت معها كمية الدية على نسق واحد وان مثل هذا الاختلاف في كمية
دية القتل يقع حتى بين قبائل سلف واحد وليكن وقوع ذلك نادر وشاذ اما وقوعه
بين القبائل المتاخمة لبعضها فكثير

(٢) لطالب الوتر عند الميثاق تسامح كثير على حسب العرف لانه اذا قتل
رجل من اسرة او قبيلة ومضت على القتل مدة ولم يقيم اهله بأخذ ثاره او الانتقام
من قاتله ربما يسم اهل القتل كلمات جارحة من اصحابهم وذويهم مثلاً اذا تشاجر

القاريء الى هذا الفصل من منطوق الحكم في البيان التالي .

اذا قتل رجل آخر وبعد القتل لم ينجز الجاني دية القتل الى اهلخان اهل القتل ينفرون قبيلة القاتل ليدفعوا الدية أى دية المقتول حسب السنة المتبعة بينهم اذا كان المتخاصمون من قبيلة واحدة أو من قبيلتين ويشتمون انذارهم بانذار آخر اذا تماهلت عشيرة الجاني وسوفت في دفع الدية وبعد هذين الانذارين يحاول ذوو القتل ان ينتقموا من اهل القاتل أو من عشيرته بقتل رجل يارز في قبيلة القاتل نكابة وانقاما من عشيرة القاتل ^(١) الذين لم يحسبوا لاهل المقتول حسابا في دفع الدية وحسم النزاع . فاذا أنفذ القتل الانتقامي الذي يسمونه بـ برهان العزة ودليل الكرامة فان اهل المقتول الثانى ليس لهم لوم الا على انفسهم . لا على القبيلة المنتمة لقتلها الثائرة لكرامتها عند وصول القضية أي قضية البادي* لـ جناية والمنتقم لثأر . يقف عبون لقوم ووجوههم من القبيلتين المتخاصمتين أو القبيلة المنقسمة

اهل القتل مع بعض افراد قبيلتهم او مجاورهم يسمعون من الافراد الذين تشاجروا معهم كلمات مؤداها اذا كنتم اهل بأس وشدة لم لاتأخذوا بثأر قتلكم من آل فلان مثلا .

فعلى هذا الاساس وتلك القاعدة لا يلام طالب الثأر اذا قتل احداً من واثريه ويكون اليوم على اهل الرجل المقتول طلبا للثأر لتساهلهم في اداء وجائب حسم النزاع والمقصومة مع قبيلة الرجل الاول الذي ثبت انهم المسؤولون عن قتله ولا يخفى ان في هذا النوع من التساهل مع طالب الوتر ينجم كثيراً تكررا الاعتداء ويجعل المدين يفكر بأداء ما كان عليه

(١) ان كلمة الانتقام في هذا الباب ليس معناها هو مجرد الانتقام لاعتدائهم فأن هذا يقضى عند القبائل لان الانتقام لا يصدر الا من الثبم واللوم غير موجود البتة عند المشائير بل ان الانتقام لا يأتي الا للقصاص (وفي القصاص حياة)

على بعضها بسبب هذه النكبة وفتنة حائلة دون تكرار مثل هذه الآمني ويكونون
هداً منياً فيما بين المتخاصمين وفي هذه الرحلة يهدون الطرق والاسباب المختصة
بهم لحسم النزاع وقطع دابر الفتنة باختيار انجع الوسائل.

فانظر الى شروعه في الحكم وانظر الى مؤدى الحكم ولا اظنك ايها القاري الكريم
عندما نشرع في تلاوة الحكم والاسباب المبنية على مقرراته باللوب راء. وسبك محكم وعقيلة
جبارة وسداد في الرأي وبمدني النظر. الا ان يأخذ منك الاعجاب مأخذه ويسيطر
عليك رجحان العقيدة وسلامة النطق والدق في مفهوم الحكم. وسوف امثلك
هذا الحكم بالشكل الآتي :

يجتمع كبار الرجال من القبيلتين المتنازعتين ويرمون الحكم الاجاعي^(١)
بهذا النص. على ان يؤخذ من عائلة الجاني الاول امرأة تعطي الى اهل المقتول
وبأحدون امرأة تعطي ايضاً الى اهل المقتول الثاني مع صرف النظر عن المادة والمال
وكل من هاتين العائلتين يجهز امرأته بما يتمكن وحسب ظروفه وتطلب عند ذلك
السرعة في الزواج خوفاً من حدوث ما لا تحمد عقباه من منازع عقول تلك القبيلتين
وبعد الانتهاء من مراسم الزفاف كالعقد ولزماته فيبدأ التقارب من الطرفين وبعد
ذلك بمدة لا تزيد على السنة يتزاور الفريقان المتخاصمان فيزول كل حقد أو غل من
صدور كليهما وربما يسمى ذلك التماسل في الزواج الى القرى المحيطة والمودة المثبتة
على اساس ونتاج القرى الفعلية^(٢)

(١) ومعنى الحكم الاجاعي هنا اي ان المحكمين لا يرمون الحكم بموافقة
الاكثرية فحسب بل انهم ملزمون بالمقيدة الاجماعية على ان يشمل الاعتقاد
بحقيقة الفرض في جميع المشتركين في مجلسي التحكيم وهذا الامر متفق عليه تماماً
(٢) ومعنى هذا ان الزواج المنيع عن هذه القضية والتي يترتب حلها

إذن فلنأتى على النتيجة المنطقية والحكمة الفعلية الناشئة عن هذا الحكم
مقيمتهما وكيف أصبح مفعولها في نفوس المتخاصمين . نعم ان الناسل الناشئ عن
ذلك الزواج ينمو على مر الايام بواسطة الاطفال الذين ملكوا مشاعر آبائهم
وبواسطة الزوجات ايضاً خصوصاً وان النساء اللاتي أصبحن من السبب في قطع
سلاسل البغض . ومبك حائل المودة يعرفن كيف يترقن على مسرح هذه القضية
ولا يخفى على القاري الكريم ما للنساء من مفعول في حل مثل هذه القضايا واليك
نبذة تاريخية نسوقها دليلاً على ما اسلفناه آنفاً .

كان رجل من قريش ينفذ آل العوام ويكره بني كلاب كرها شديداً
حتى تزوج امرأة من آل العوام اخوالها من بني كلاب فاقطب ذلك البغض بمد
زواجه من هذه الفتاة حباً لبني العوام واحتراماً لبني كلاب . وقد علم اصحابه بنفسه
السابق لآل العوام وبني كلاب ويمرفون منشأ هذه الخصومة وقد رأوها تتضائل
في نفس ذلك الرجل . فسألوه عن السبب الى هذا الحب بمد ذلك البغض فقال
مرجلاً هذين البيتين :

احب بنى العوام طراً لاجلبـ ومن اجلها احييت اخوالها كلبـ

فان تسلي نسلي وان تنصرى تحط اناس بين اعينها صلبـ

ربك ايها القاري . انظر الى هذه القضية التاريخية التي لها مغزاها واهميتها
في زوال الغل عن نفس هذا الرجل بسبب هذا الزواج السعيد الصالح . وانظر الى
أهمية التقارب بين تلك القبائل . فان هذا الزواج لو لم يقع لثي الغل في نفس ذلك
الرجل وهو زعيم معروف وهاتان القبيلتان معروفتان ايضاً بملو الكعب بين العرب
عليها لا بد وان تكون احد الزوجات التي تمنطى لاهل القبتل هي من أسرة القاتل
نفسه حتى يتم التهام بين العائلتين بسبب الاطفال ولو بمد حين

ولا أصبح بينهما صراع عنيف يمكن ان يؤدي الى فتاة احدى القبائل المتخاصمة .
والق نظر كشاف على احكام العاثائر الآفة الذكر وانظر وحدة الفاية المتوخاة
من كل الطرفين .

القرشي قبل الف عام والمربي في القرن العشرين حتى تعلم جيداً ان العاثائر
عادات كما قدمنا منقطعة النظير في بنود احكامها سيراً وراء المصلحة ونمسياً مع
الوحدة التي تكمل لهم وحدة العقيدة في كفاحهم الموضمي او الكفاح العام .

وسأسوق لك مثلاً ثانياً من هذا القبيل حتى نعرف كيف يميزون في احكامهم
الحقة ويكشفون سر الجريمة وبمطون كل ذي حق حقه دون تحيز ولا محاباة .

ربما تكون عند العاثائر في خلال السنة افراح كالاعياد والامراس وغير
ذلك فيجتمعون وينشدون اناشيدهم الشمية واهل بيهم المستلحة وبعضهم الصخب
المباح قد يطلقون العيارات النارية الشديدة بكثرة كما يزداد حماس المنشدين . وعن
طريق الصدفة وهذا نادر جداً ربما نصيب احدى الطلقات واحداً من هذا الجمع
فيصاب او يموت من جراء اصابته بتلك الطلقة فهل ياترى يمضي دم هذا القاتل
هدراً لان المصوب غير معروف والاصابة حدثت فضاءً وقبراً (١) وعن طريق
الصدفة فما ذنب هذا المصاب على فرض اصابته صدفة وما معنى حرمان أهله من
الدية ؟ اذن فما الحيلة وما هو السبيل لمعرفة المصوب من غير قصد ؟ واذا لم يعرف

(١) ان التحقيق في اظهار دم هذا القاتل وكيفية ديبته على التفصيل في
متن الكتاب هو اقوى دليل على مهارة العرف العاثري في التحقيق ووسائل
اثبات الجريمة ومثانة القرض وضخامة الدية في هذه الصدفة التي حصل فيها
هذا القتل

فما معنى حرمان أهل القتل من الدية ؟ وما هي الكيفية في تحصيل الدية ؟
نعم استمع أيها القاريء إلى هذه القاعدة التي أسسها مشرعوا هذه الأحكام
والقواعد من قادة الرأي وأهل الحل والعقد من زعماء العشائر ومفكرهم حتى
يقين لك مدى تفكيرهم ورجحان عقليتهم وبعد انظارهم وانظر إلى هذا الاستخلاص
والتمحيص .

في مثل هذه القضايا الموبسة المعقدة التي لا يمكن أن تحمل إلا بهذه الطريقة
التي توضح لك المسالك وتطمينك أن أبناء العشائر ساهموا على مصالحهم بكل
أمانة ودقة .

ولترجم بك الآن أيها القاريء إلى الحكم في قضية هذا المقتول عن طريق
الصدفة بمعارات (١) هؤلاء المرحين المرحين الوديعين . نعم يأتي الرجل المختار
في فرض الحكم أي الحكم في هذه القضية فيجتمع هؤلاء نفر الذين أطلقوا
العيارات وبفرض عليهم دية القتل على أن يؤدوها باجمعهم هذا إذا لم يتميز المصوب
عن بقية أخوانه . إذن انظر إلى النتيجة المنطقية والرفعة في هذا الحكم . فبعد أن
توزع الدية على جميع هؤلاء ربما يشهد أحدهم على آخر فيظهر القاتل جثثاً ويتخلص
الباقون من تبعه الدية ، أما إذا لم يتميز المصوب وفرضت الدية على الجميع فذلك
أفضل الحلول . أما إذا حدث قتل عن طريق الخطأ كأن يصوب أحمد بتدقيقه
إلى هدف يقصده فاصابت الطلقة خطأ شخصاً لم تكن أصابته مقصودة

(١) ربما يعتمد أحد هؤلاء المجتمعين وهو يضرر لأحد الناس شراً في
نفسه فيقتله ثم تلك الفرصة للإيقاع به كلما تحسب تلك الطلقة قضاء وقدراً ولكن
التعقيق يظهر الجريمة على كل حال مهما أخذ صاحبها في السكتان .

فإن القاتل يدفع الدية لأهل القاتل ولا يحكم على القاتل بالجلاء فجالوا بثمن
الفرض الحكم عدم تعمد في تلك الامساك ، وهذا مثل نصريه عن أحكامهم المنطقية
على الحق ، والتضمنة روح الانصاف . وإن أهل القاتل لا يحقون على ذلك الجاني
لأن المادة الجارية في مثل هذا الحادث دفع الدية فقط ، وعدم الجلاء لأن الجلاء
لا يتعمد الا على الجاني إذا كان متعمداً . وهذه القاعدة تكاد تكون إجماعية عند
أغلب القبائل ولا سيما القرابية منها .

المعارك الكبرى

والآن نأتي على القتل في المعارك الكبرى التي تحدث بين القبائل ومجرى
الاحكام والفروض فيها ، فنوردك على سبيل الاختصار شيئاً عنها في رسالتنا
المختصرة هذه .

الخصومة بين الناس سنة طبيعية ولا بد أن تكون ، ولو أن البواعث ليست
مهمة ، وغير جوهرية وربما تكون على الاغلب ذات صبغة حيوية ومادية ، ولكن
الاجلب في إثارة الخصومة سبب نافع وغير مهم . فمثلاً لو أن قبيلتين الواحدة
مناخلة للآخرى ، ومحاذاة لها وأرض القبيلة الزراعية محاذاة للأرض الزراعية
الراجعة الى القبيلة الثانية واعتدى أحد أفراد هذه القبيلة على شيء يسير من متبوع
أرض القبيلة الاخرى بنفسه ، أو بسبب مواشيه وشوهد هذا المعتدي أو السارق المسترسل
فينهره رائي عن ارتكابه مثل هذا التعدي وتكراره فإذا كان الرجل على رسله
يستلزم عن التكرار محتجاً بعدم درايته وربما يعيد ذلك المسترسل الكلام على
المتنهر بعين الالهجة ويلوم على عدم مجاملته في سبب التعدي في الكلام لأنه يعرف
عن هذا الرجل أنه غير سارق وإنما حصل وبدر عن طريق عدم الدراية منه . من
أن هذه القطعة من تلك الاراضي راجعة الى القبيلة المناخلة المجاورة فيحصل بين

هذين الرجلين في شجار ربما يؤدي الى اشتباكهما في معركة يصل مداها الى عشيرة كل واحد من هذين المتخاصمين ، فيأتى الفريقان من أصحاب هذين المتشاجرين فيشتبكون في معركة أولية وهكذا يدمع نفاثها ويتقد أوارها ويحتدم الشجار ، ويطلق رجال الفريق الاول النار على رجال الفريق الآخر ، وربما تدوم هذه المعركة اكثر من ثلاثة ايام ، تؤدي نتائجها الى قتل عدد كبير من الجانبين ، فعند ذلك يقف السادات ^(١) والاشراف ورؤساء القبائل الاخرى بين هاتين القبيلتين المشتبكتين في المعركة ، فيوقفون القتال وينهون المعركة فتتقل عند ذلك كل قبيلة قتلها من ميدان المعركة ، ويجلسون للمراءاة .

وهناك تترك المجال الواسع في مصالحة هاتين القبيلتين المتقاتلتين الى الرؤساء والسادات ، وأهل الحل والعقد ليحكموا فيما بينهم ، ويفرضوا عليهم الفرامات ضمن التقاليد والمادات المتبعة ، ولنتظر ماذا يحكمون ؟ نعم يكون حل مثل هذه المشككة في طرفتين : —

الاولى — وهي أن القتل من الفريقين في مثل هذه الصدفة أو الواقعة ، لا يؤدي أحدهم الى الآخر الدية اذ كل قبيلة لاتعجز دية قتل القبيلة الثانية ولكن الفرضة والمحكمة ، يستعملون الخلق والحكمة في أن تكون المصاهرة عاملاهما ومركزاً أساسياً في اصلاح ذات البين فيما بين هاتين القبيلتين المتخاصمتين . وبعد حصول المصاهرة ، يمكن عند ذلك التقرب بين القبيلتين رويداً رويداً ، وهكذا تصبح هاتان القبيلتان قبيلة واحدة تقريباً . والطريقة الاولى تكاد تكون منحصرة في

(١) اما احترام القبائل لانباء الرسول فحدث عنه ولا حرج فان انباء الرسول عند العشائر يأمررون وينهون ولا يرد لهم امر لقرايتهم من النبي العربي الكريم ونسبهم الواضح وشرفهم الباذخ مالا يادي جدم على الامة الاسلامية طامة والامة العربية خاصة من الفضل والشرف .

قبائل الفرات الاوسط تقريبا

الثانية — وهي ان يخصي قتل كل قبيلة ، فاذا زاد عدد القتل في قبيلة دون الاخرى ، فان القبيلة القليلة القتل تؤدي الدية عن الزائد من قتل القبيلة الثانية بعد التساوى في عدد القتل من الجانبين . وهذه الدية ، يأخذها الرئيس ، ويضعها ، ويوزعها بالسوية على جميع أهلي القتل في تلك الموقعة ، وهناك يظهر الفرق ما بين الطريقتين في الحكم ، فالصنع الذي نستعمل فيه الطريقة الاولى يظهر أنه كثير القشاجر والمشاحنات واستدامت الممارك ، وهم أى أهل الصنع المذكور أهل الفرات الاوسط ، والطريقة الثانية ، تظهر في الصنع الذي لاتقم فيه مثل هذه الممارك الا عن طريق استجهاج الحقد والبغض . ولكن لكلا الطريقتين لها منزاها ، ومعناها ، والنتائج المترتبة على مضامين فروضها .

حوادث القتل الوقتية

وإلى هنا نعطيك أيها القارئ صورة مصفوفة عن حوادث القتل الوقتية فمثلاً : لو أن رجلاً يحمل بندقية مملوءة ، وتناولها منه رجل آخر دون أن يعلم أنها محشوة بالطلقات « اذ لم يخبره صاحب البندقية بذلك » (١) وفي أثناء عبث الرجل بها ، انطلق منها عيار ، وقتل الرجل العايب بالبندقية . فان صاحب البندقية الأصلي يدفع ثلث دية القتل لأنه لم ينبئ القاتل بأنها محشوة ، وكذلك لو استعار أحد سلاحاً منها كان نوعه من أحد آخر ، وقتل فيه شخصاً متعمداً فان صاحب السلاح الذي أعاره للقاتل ، يكون ملزماً بنصف دية القتل ، ولو كان غير

(١) ان دفع ثلث دية القتل الذي اصابته الطلقة غير المقصودة من صاحب البندقية فرض تام عند جميع القبائل العربية في جميع أنحاء العراق ولا تختص به قبيلة دون اخرى .

عالم عند إعطائه ذلك بأن قصد المستمير إيقاع جرعة به . غير أن صاحب السلاح المستعار يستثنى من الجلاء والقيظ اذا وقعت الجريمة فصدأ ، وإن الجلاء يقع على القاتل والسالكين معه في بيت واحد ، ويستثنى من ذلك الرئيس ، أي زعيم القبيلة حيث أنه اذا أعطى لأحد من أتباعه سلاحاً ، وأجرم ذلك الشخص بذلك السلاح المأطى له من قبل الزعيم وقبل به شخصاً أو أشخاص آخرين فإن الزعيم غير مسؤول بديهة ما مطلقاً ، ولا يحق عليه أهل المقتول . وهذا الاستثناء يعبر عن أهمية الرئيس وميزته بين أفراد قومه .

القتل بواسطة الحيوانات

لحيوانات في القتل حوادث كثيرة . لا تريد ان نبحث عنها كلها . بل نأتي لك بشيء يسير منها وهو به للكفاية .

مثلاً : لو أن لرجل جواداً أو حصاناً أو بقرة أو أي حيوان آخر وكان بسببه أن قتل أحد فإن الحكم في هذه القضية حكم ينطبق على الواقع تماماً . وفيه شيء من القباله بمناسبة هذا القتل غير المعتاد ، وكثيراً ما يقع مثل هذا الحادث عند القبائل التي تعيش على تربية المواشي بمختلف أنواعها .

فالغرض في هذا القتل ، هو أن صاحب ذلك الحيوان القاتل ينازل عن ملكيته لأهل المقتول ، أما اذا كان الحيوان عزيزاً عند صاحبه مثلاً ، وكان ذلك الحيوان من حياد الخيل المروفة ، وأراد صاحبه أن يحتفظ به . فيشتد بتحتم عليه دفع الدية « أي دية المقتول » كاملة العدد المحدود ، كما هي العادة الجارية بين تبتك العشيرتين أو في تلك العشيرة ، التي منها المقتول وصاحب الحيوان القاتل . إلا أنه يعني من الجلاء عن أراضيه ، أو عشيرته ولا يحمل له أهل المقتول غيضاً أو حسناً .

قتل السارق

أما السارق إذا أعتدى على شخص وهو قائم في بيته ، وأراد أن يسرق من البيت مالا أو طعاماً أو حيواناً أو غير ذلك ، وأمس صاحب الدار بالسارق ، وقتله في نفس الدار أو حوالها ، فإن صاحب البيت يؤدي دية القتل المتعارفة هو وعشيرته دون يكاف قاتل السارق بالجلاء ، كما أنه لا يضر له أهل السارق المقتول نوعاً من الغيظ ^(١) والملة المنطقية لهذا الحد في السارق والاستمثار بقتله وعدم الحق ونفي الجلاء عن قاتله خلافاً للماليد الآخر ، فبما إذا كان القاتل غير سارق

كيفية تحصيل الدية وتأديتها

ذكرنا في فصولنا السابقة في هذا الكتاب فيما هما من أنواع القتل وما يترتب عليه من دية كل حسب ظروفه ، والآن أتاني على كيفية استحصا الدية وتقسيمها .

فقدما لك أبها القاريه كيف نجتمع عشيرة القاتل والمقتول ، وكيف يكون الحكم في الدية ، وأن كانت معروفه ما بين العشيرتين ، وهنا تبلغ العشيرة المقاتلة بالدية ، وحين ذاك يجتمعون وفرضون مبلغ الدية المعينة على القاتل الذي هو من عشيرتهم ، ويوزعونها عليهم فرداً فرداً ، وإن القاتل نفسه ، يقع عليه

(١) ربما يظن الحارس عندما يبصر رجلاً واقفاً في الليل أنه سارق فيقتله وبمد القتل يظهر أن القاتل ليس بسارق وإنما هو ترصد لاحد يطلبه أو ينتظر صاحباً له أو قاصداً جهة معينة فمعتدئ يدفع القاتل الدية فقط مع الاعتذار دون أن يحل لانه لم يتعمد القتل

مثل ما يقع على أفراد عشيرته التي ليست لها أى علاقة بالقتل سوى العلاقة القبلية وعندما تجمع الديه من تلك القبيلة ، يختارون فيما بينهم اناس من عليه القوم ، كالزعماء البارزين والسادات ، وهذه المجموعة من الزعماء والشخصيات البارزة تسمى في عرف العشائر (بالمشبه) أى هيئه الترضيه ، وقبل وصول هذه الهيئه الى أهل المقتول يبعث أهل القاتل كفيه من المال وتسمى هذه الكفيه في الاصطلاح انعشائري (بالمرشيه) أى أن هذه الكفيه المسماة بالمرشيه تكون تعهد الضيافه لهيئه الترضيه لأهل القتيل ، وتحسب كفيه المرشيه بعد الانتهاء من قبل هيئه الترضيه من أصل قيمة الديه ، وان هذه الكفيه المنوه عنها ، وهى المرشيه تبعث لأهل القتيل قبل وصول هيئه الترضيه بيوم واحد على الأقل ، حتى يحصل العلم الكافي عند أهل القتيل بالوقت المعين لقدم هيئه الترضيه الى دارهم ، وعند ذلك تنهباً قبيلة القتيل الى ضيافه هذه الهيئه ضيافه تتناسب ومقام الشخصيات التي تشكل منها هذه الهيئه ، وأن أهل القتيل يستمعون على تكلفه ضيافه الهيئه وهنا تحضر الهيئه المذكورة دار الضيافه المدة لهم عند أهل القتيل ، فتأخذ عند ذلك الهيئه المدة لهذا الغرض أهبها فتحدث عن سير القضية بعد حضور اعمام وأقرباء القتيل ، وفي تلك الندوة تبدأ الهيئه اولا بكلمات بنم عنها الامسى والاسف على حدوث ذلك الحادث .

ولولا بشعر الطرفان من القبيلتين أن الخصومة التي نشبت بينهما من أجل ذلك القتل بالتلافي حسم هذا النزاع وأهمية التصافي بينهما بدل الخصومة لما انجشما هذه الصعوبة في استدعائنا لاسترضائكم ، وها نحن قد حللنا بساحتكم رائدنا الصفاء وغايتنا المهادنة ، والمصالحة فيما بلغكم وعدم الزكوت إلى مهاوى الحق والفيظ والبضيضة ، وإن كلامنا إنما جاء ونجشم هذه المصاعب ، فما هو إلا من أجل حسم القضية فيما بين قبيلتكم على الطرق المألوفة عندنا ، والله اليد التي اتخذناها أساساً

أقطع الخصومات فيما يفتنا .

وبعد نفوه هيئة الترضية بهذه العبارات المعسولة ، والتعابير العاطفية ،
تذهب المجاملات العرفية من كلى الطرفين ويشرع عندئذ أرباب الحل والعقد في
أداء الدية مع تسجيل أم محضر تلك الجلسة من الهيئة الأصلية . وقبل الشروع في
قيام الهيئة إبتغاء القول الى الامكنة التي جاءت منها بدعوى أهل القتل ،
وعشيرته ببارات المظف والترضية الودية مع إبداء أحر الاسف ، على حصول
تلك البادرة السيئة التي وضموها لها حداً نهائياً ، لعدم تكرار مثل تلك المأسات ،
التي نشأت بسبب هذه الحادثة بين تبتك القبيلتين ، كما أن أهل المقتول آنذاك
يقابلونهم بمثل تلك العبارات والجل التي ابتدأتهم بها هيئة الترضية عند مفادرتها
ديارهم ، وهكذا تنتفض الجلسة وينتهي المحضر .

ونرجع المياه الى مجاريها الطبيعية بين تلك القبيلتين . ويسود الوثام فيما بينهم
بدل الخصومة السابقة . بفضل هذه السنن الحكيمة ، والقواعد المنطبة ، على الحق
والمتحلية بالواقع مدعومة بالرأي السديد والمنطق الفصل

أما كيفية استلام أهل المقتول الدية من عشيرة القاتل فتوزع على النمط التالي:
وهو أن يعطى لأهل المقتول ثلث الدية . أما الثلثان الباقيان فيوزعان بالسوية على
جميع افراد عشيرة المقتول . . وكذلك يفرض هذا الفرض في جمع الدية من أهل
القاتل وينقسم نفس ذلك الاسلوب في اعطائهم وتلك القاعدة في توزيعها لأهل المقتول وعشيرته
على النحو الآنف الذكر ، فذلك متفق عليه تماماً وبطرد قياسه على جميع قبائل
الفرات وعشائره ، كنص ثابت لا يقبل النقض والابرام

هذا من جهة القتل ، اذا حدث من أحد أفراد عشيرة مع أفراد عشيرة ثانية
وهم يمتون لسلف واحد . وكذلك فصلنا بعض القواعد المهمة والعادات اذا كان
القاتل من قبيلة ، والمقتول من أخرى . أما من الجهة الثانية اذا حدث القتل

من عشيرة واحدة تؤدي الدية كلها كفرد واحد أي إذا كان أحد أفراد تلك العشيرة قتل رجلا من تلك العشيرة نفسها . فبعد الجلاء كما أسلفناه ، وعلى الشكل الذي المعنا إليه ، يؤدي القاتل دية المقتول من ماله الخاص ولا يشترك معه أحد من أفراد تلك العشيرة ، وذلك بعد الجلاء كما تقدم .

المكبة

وهذه كلمة أصطلحت عليها المشائر ، ومعناها التمتع على الجاني بعد الفرض عليه من جانب المحكمين واستيفاء الفروض والانهاء من الجلاء . فمئذ ذلك يكون الجاني غير مسؤول عن تلك الجريمة بعد الفراغ والرضوخ لهذه الاعتبارات . وبعد أن لم يبق حق على القاتل لابقائه بهذه الشروط والالتزامات المفروضة عليه ، وبعد هذا كله يكون القاتل حراً في تصرفاته ومسيره ، في أي جهة بقصدها حتى الاستطراق في حي المقتول وبين عشيرته بل وحتى الاستيطان في حي ذلك المقتول دون أن يخشى عادية من أهل القتل أو عشيرته ، لأنه أنجز الفروض والمراسم المقتضية عليه من ارتكاب تلك الجريمة . وإن تلك العشيرة ، أي عشيرة القاتل بعد اقتناعها من الجاني أنه خلص نفسه وحقق ماله ودمه ، ولم يبق على عاقبه أي نعمة من جهة القتل ، لأنه قد استكملت الشروط والفروض وأنجزت الدية ، ولا يوجد أي مبرر للاعتداء عليه ثانية .

وبعد إتمام كل هذه الاعتبارات لو قام أحد أفراد عشيرة القاتل السابق وقتل القاتل السابق الذي نوهنا عنه ، أو اعتدى على أفراد العشيرة الذين منهم القاتل وقتله ، إذن فإذا يحكم الفرض في هذه المعضلة ؟ وبأي طريقة يكون حلها ؟ وعلى أي بند من بنود أحكامهم تكون دية هذا القاتل بعد أمانته . وما يسمون تلك الجريمة الثانية . نعم يسمونها (عكبة) وهنا يكون للمحكمين فرض يختلف عن سائر فروض القتل

السابقة ، فعندئذ يظهر إبرام حكمهم على هذا النمط التالي :

وهي أن تتضاعف دية هذا القاتل الذي نبعت عنه أربعة اضفاف مثلا إذا كانت دية القاتل الأول ثلاثين دينارا فإن دية القاتل الثاني يكون مقدارها مائة وعشرين دينارا . أما إذا كان القاتل والمقتول من سلف واحد ، فيكون الجلاء ضعفين فقط ويتضاعف استرضاء أهل أو عشيرة القاتل الأول لأهل أو عشيرة القاتل الثاني ، لأن هذا القتل أي القدي وقع على القاتل الثاني « قتل خير شريف وغير مستند إلى قاعدة مبررة لارتكابه جريمة »

وبهذا النوع من الفروض أمكن الرؤساء أن يسيطروا على عواطف قبائلهم والقتيل من ارتككب مثل هذه الجرائم غير المشروعة وعلى غير أساس يستند إليه المنطق أو شرف القبيلة ^(١)

أما إذا عارض أحد عشيرة المقتول الأول فرداً من عشيرة القاتل وتهدده بقصد طلب ثأر المقتول لفظاً بلا عمل ، فهذا حكمه أن يعطي امرأة « حشم » بدلا من ذلك التهديد ^(٢)

هذه (المكبة) وتلك أحكامها . أما إذا حدث حادث ثان من بعد تلك المراسم ما بين العشيرتين بشرط أن لا يكون له علاقة ولا صلة بالتأثر قبل حدوثه

- (١) وإن أمكان السيطرة على القبيلة من جانب الرئيس الطبيعية ، لأن العشيرة لا ترى مسئولا غيره ، نظرا للتقاليد التي تؤهلها لأن يكون مطاع القول محترم الرأي عند أفراد قبيلته ، فهو وحده الذي يأمر وينهى حسب رأيه .
- (٢) إن التأمل في فلسفة الحشم والاستعاضة بالمرأة عن النقود يرمي إلى امر حيوي وهو قطع سلاسل الاعتداءات والجرائم . أما إذا كانت الاستعاضة عن الحشم بالنقد فتسهل حينئذ المقابلة أي مقابلة الاعتداء بمثله ويكون الحشم الوقتي بالنقد . وهذا طبعا لا يكون مانعا للخطر .

حتى ولا في أثناء وقوعه لفظياً كان أو عملياً فحكه حكم القاتل العادى تجري فيه مراسيم قتل عادى كسائر القتل العادى .

فروض متنوعة

فصلناك أبها القاري* النبيل بعض انواع القتل المهمة منها ، وما يتروى على القاتل من العقاب اذا كان عمداً أو خطأ حسب فروض المشائر وأحكامها المبينة كلها على منطق مقبول .

واني أورد لك البعض من قضايا القتل المتفرقة لتلم بذلك وتقف على هذا التشريع الذي سن قبل ثمانية فرون تقريباً ، وبقي معمولاً فيه ولم يتغير حتى يومنا هذا ، إذ بهذا التشريع وعلى تلك الاسس بنت المشائر قواعدها ، وحافظت نفسها بنفسها خير عابثة بما تكتنفها من مصائب وعقبات ، في عصور لم يكن منها ما كل شي فيها كما موجود الآن كأشعة (رونشكن) والتحليل وطبع الاصابع والتصاووير وغيرها من الامور الفنية الدقيقة . واليك نبذة قليلة لتلك القواعد والعادات والاسس وهي اذا تنازع اثنان واشتبكا في معركة أدت الى ضرب الواحد الثاني بحجر أو مدية أو هراوة أو شي آخر ووقعت تلك الضربة على رأسه أو في بطنه أو على صدره أو أضلاعه أو أي مكان في بدنه من الامكنة التي تؤدي الضربة فيها الى الموت . أو جلد به الارض فمات في وقته أو بعد ذلك الحادث بيوم أو يومين . فذلك مما لاشك فيه ان الفاعل يؤدي المدة بعد جلته مدة لا تزيد على السنة والسر في هذا الجلاء القليل هو ان هذا الحادث لم يكن مقصوداً فيه القتل بل انما هو حادث نزاع أو صراع أدى بطلك الخاتمة الغير مقصودة .

أما اذا كانت الضربة الآفة المذكور لم تمت ذلك المضروب حالياً وبقي المضروب مدة من الوقت وهو يتشكى من ألم تلك الضربة ومات ولو بعد سنة

كاملة على شرط أن يوصي قبل موته بأن سبب وفاته هي من تلك الضربة أو تلك
الصدمة (١)

فيجتمع المحكون ويقررون اداء الدية من المسبب على نحو ما تقدم وبنفس
تلك المراسيم ألا أنهم يستثنون القاتل من الجلاء . وذلك القرار أي قرار المحكين
يكون مبنياً على وصية الميت أولاً وشهادة الحاضرين في تلك الحادثة ثانياً مرض
المتوفي وعدم قيامه بمزاولة اعماله الاعتيادية كالزراعة والمغارة والرعاية وغيرها
من الاعمال الاخرى لسبب الضربة ثالثاً . حيث يعلمون ان هذا هو أي المقتول ذاهب
عن هذه الدنيا ومستقبل عالماً ثانياً وتلك الساعة هي آخر ساعاته من الدنيا وها
هو يوصي بأمور دنياه فلا يفادر صغيرة ولا كبيرة الا اوردها . حتى اذا كانت
سارقاً من أحد شيئاً من المال أو الاثاث وغيره قليلاً كان أو كثيراً لا بد وأن
يعترف فيها ويوصي بها ويطلب وفاتها من خلفه . لذلك وتلك الاعتبارات يجب
أن يكون الجاني ملزماً بدية القليل كما نوهنا عنها . أما اذا مضت السنة بكاملها
على الجاني عليه وهو يزاول اعماله الاعتيادية المارة الذكر ومات بعدها وادموا
أهله أو عشيرته بدية قتل فإن المحكين لا يحكون لهم بشيء ما سوى انه اذا كان فيه
عطل في اصبعه أو احدى عينيه أو أي عطل في أي عضو من أعضائه فعلى الجاني
ان يدفع دية ذلك العطل الحاصل فيه بشرط الاثبات وتلك الدية هي كما سيأتي
ذكرها في فصل آخر من كتابنا هذا وسترى الاصول التي يتمشون عليها في ذلك

قتل المرأة الفقيرة أو المرأة القاتلة

اذا حدث ان أحداً تنازع مع امرأة من عشيرته أو من عشيرة أخرى

(١) ان الايضاء بالتبيان او تعيين المعتقد الذي هو السبب في اصل الوفاة
لا يؤخذ بمجرد القول ايضاً بل ان التحقيق يكون له السهم الأوفى في اثبات مؤدى
هذه الوصاية اما اذا لم تثبت فليس على الماتهم جناح من تبعت هذه التهمة .

وضربها فقتلها فإن المحكمين يحكمون لأهل المرأة بدية قتل كقتل الرجال ونهري نفس تلك المراسيم وإضافة فوق الدية يؤدي القاتل امرأة أو عشرة ليرات باعتبار المبرة تسمية وخسون فلساً وذلك ما يسمونه حسب عرف العشائر « حشم »^(١) لأنه أي القاتل تجاوز على امرأة لم تكن لها صفة كصفة الرجال . أما إذا ضربها زوجها وماتت من تلك الضربة فليس عليه سوى دية القتل التي يجمعها على نحو ما ذكرناه ويدفعها لأهل المرأة المقتولة . أما إذا كانت المرأة حامل وقتلها أحد من عشيرتها أو من عشيرة ثانية فعلى الجاني أن يدفع دية المرأة لأهلها بتلك المراسيم ويدفع كذلك لزوجها دية الحمل الذي في بطنها باعتبار دية قتل غير ناقص .

أما إذا أسقطت حملها من تلك الضربة فإن الجاني يحكم عليه بأن يعطي دية قتل كما هو متعارف ما بين العشائر بسلته إلى زوج المرأة مع قيامه بتلك المراسيم ويستق من الاثنتين الحمل . أما إذا قتلت امرأة رجلاً فليس عليها سوى أن أهلها يؤدّون دية ذلك القتل بمون جلاء . لأن المرأة^(٢) لا ينطبق عليها

(١) بيان كلمة الحشم

نعم إن لفظة (الحشم) مأخوذة من الحشمة أي أن الرجل المعتدى عليه من قبل رجل آخر ولم يأبه الرجل المعتدى بالرجل المهان فيظهر في ذلك أنه غير أهل لأن يعطى حق اهانتته ولم يترتب على المعتدى أي شيء من أنواع الجزاء لأن المعتدى عليه غير محتشم في قبيلته . وهذا لا يمكن لأن الرجل مهما كان لا بد وأن ينتسب إلى قبيلة من القبائل . فعليه أن الحشمة عامة ولكن تفاوتاً قياسياً يطرأ على مفعولها لأن المعتدى عليه إذا كان من أهل الجاه والمنزلة الرفيعة يكون جزاء حشمته أعظم من حشمة سائر أفراد قبيلته وهذا طبعاً امر مفروغ من التسليم به ولا يتنازع فيه اثنان

(٢) حيث أن المرأة لها حرمة عند القبائل ما فوقها من حرمة . وإن أجزمت مثلاً لو أنها قتلت رجل لم يرد بها سوءاً بل لجرد أن الرجل اعتدى على زوجها

يؤدي تلك الاحكام التي تنطبق على الرجل . وكذلك الامراة اذا قتلت ابنها أو بنتها فلي أهلها ان يؤدوا لشيرة الولادية قتل وتسننن الامراة من الجلاء . أما الرجل اذا قتل ولده أو بنته بأي دافع كان سواء كان خطأ أو عمداً فإنه يفي من الذبة ومن كل شيء .

تلك المامة قليلة قدمها لك أبها القارئ المحترم لكي تنظر بهذا التشريع الذي اقتبست منه دول العالم قواننها وجعلته مدار أعمالها .

فصل فبى قتل امرا طمما فى زوجه او فى ماله

او لده بزعم بمر قتل ذلك الرجل^(١)

وهذا الفصل من فصول القتل الذي ذكر عند التاريخ الشيء الكثير كقتل مالك بن نويرة من قبل خالد بن الوليد وامثاله وفي أمثال هذه الحوادث لم يحدد التاريخ ولا الشارع حداً لعقاب هذا الجاني ولم يميز حده عن حدود الجنايات الاخرى

أولاً أو أخيها أو أحد اقاربها وبمجرد ادعاءه رمته المرأة أما بطلقة أو أصابته بضربة ممينة فلا تنطبق على تلك المرأة التي سببت قتل الرجل المراسيم الاعتيادية التي تنطبق على الرجل عندما يقترب مثل تلك الجريمة . وذلك للاحترام الذي تتمتع به المرأة عند القبائل والصيانة التي تكسبه المرأة على أساس العرف المشائري وقد اردنا بكلمة المراسيم الاعتبارية بمعنا استثناء المرأة من الجلاء والحنق عليها اما ذب ذلك القتل فيجب على امرتها ادائه على الوجه الاكمل .

(١) ان هذه الأنواع وان حدثت فانه نادرة الوقوع اذ ان القبائل العربية تعتز بشرفها وبكل مصداق من مصاديق القدر والعزة وبالطبع ان اقتراف مثل هذه الجرائم تقلل من قيمة بعض القبائل التي تجاوزها وعلى كل فان كل قبيلة لا ترضى بان تكون اقل مركزية من جارتها الاخرى في جميع المحيئات المشرقة

ولكن العرف العشائري والفوانين القبلية الفطرية الموروثة جعلت مبرة خاصة لهذا الجاني واعتبرت تلك الجناية من اخطر الجنائيات واشنعها . وهي جنابة مستنكرة أشد الاستنكار وان العاثر على الاجماع يستنضمون هذه الجريمة أشد الاستنضاع ولا غرابة منهم في هذا الاستنكار والاستنضاع من هذه الجرائم التي هي بعيدة عن الشرف والوجدان كما انهم يستنكرون قتل زوج الامرأة الجيلة حتى ولو كان وانرا لقائله وعلم بعد حدوث القتل أن القاتل انما قدم على اقرار الجريمة لالاجل الثأر والوتر فحسب بل لالجل جمال امرأة القتل فكان حدوث القتل قد أصبح من عاملين العامل الاول جمال امرأة القتل والعامل الثاني وتره السابق فبعد وقوع هذا القتل واطلاع الفرضة على اسبابه يكون حكمهم على ما سيأتى بعد الانتهاء من متابعه أشباع هذا الفصل بحثاً وتنقياً .

نعم اذا اعتدى أحد الناس على رجل وقتله لمجرد جمال زوجته لا لشيء آخر فان حكم هذا الجاني عند فرضته القبائل القتل دون فبد أو شرط أي يكون دمه هدراً ابناً كان وكيف ما اتفق

أما اذا هرب وأخذت قبيلته تستجمع نفسها وتناهب لتمويض وأداء ألدية المضاعفة قصد خلاص صاحبها من القتل فالت نوع قادية الدية على النحو التالي :

واذا كان هذا الاساس الذي يرتكز عليه تقاليد القبائل فمن الصعب عليها ان ترتكب مثل هذه الجنائيات وتقرّف مثل تلك الجرائم . ولكن يقسم ذلك الحادث الذي تأتي به القصد عنوة وبدون سابقية اصرار . واذا حدث يكون الحكم الذي فرض لالجله نافذ على الشخص الذي ارتكب الجرم . وان هذا النوع من الفرض القاسي على فرض حدوث مثل هذه الجنابة يقتل من تكرارها ويوقف الرجال الذين يهيمون او يفكرون بارتكاب مثل هذه الجنائيات من سكرتهم الاجرامية

أن نعطي القبيلة ، أي قبيلة الجاني لاقرباء القاتل أربعة زوجات وأن يسلم أهل القاتل أرض القاتل وعقاره وما يملك من راعية أو ثاغية ^(١) وأن لا يمود

(١) أن هذا الحكم على الجاني الذي اقترف تلك الجريمة لجمال امرأته لا يأخذ قياحا على جميع أفراد القبيلة ورئيسهم على حد سواء بل يوجد قيد لهذا الحكم المطلق كما تنعتم الخصوصية لهذا المعنى العام . فلو أن زعيما رأى زوجة أحد أفراد قبيلته وسحر بركة جمالها واخذ يفكر بقتل زوجها كيما ينال وطره منها ، ونفذ قصده فعلا على سبيل الاغتيال الصرى لزوج المرأة ، وبعد القتل مباشرة عرف سبب الجريمة واتضعت حقيقته وهو جمال زوجة القاتل . وهنا ترى أن أهل القاتل يأخذون أرض الزوج وعقاره ومراشيه ؟ وبصفته هو القاتل على مؤدى مفهوم حكم الفرض العام بل أن هذا بالطبع من الصعوبة بمكان ولكن بعد أن ينضح تماما أن الزوج الذي اقترف تلك الجريمة لذلك السبب نفسه أي جمال زوجة القاتل ، وبعد معرفة الفرض هذه الحقيقة المبردة عن هذا الموضوع . يأخذ الزوج على طاقه حينئذ استرضاء أهل القاتل وأهل المرأة أيضا بكل وسيلة من الوسائل التي يمكنه فيها استرضائه كما أنه يستغفره عن خطيئته ويستطيعه الصنف عن جريمته وكما أنه يصرف الاموال الطائلة في سبيل ارضائهم وأن تلك الاموال التي يصرفها ذلك الزوج في سبيل استرضاء أهل القاتل وأهل المرأة لا يحسب لها أي حساب فرضي ، وأن كانت تكاليف الاسترضاء المالية تبلغ أضعافا مضاعفة عن مقدار الدية للقاتل . وإذا تم لذلك أي الاسترضاء يأخذ معه ثأنية هيئة الترضية كيما تؤدي الهيئة دية ذلك القاتل وبعد أداء الدية يمنح الزوج أهل القاتل قطعة من أرضه او منعة من المنح الأخرى علاوة على الدية وتكاليف الاسترضاء الباهضة وبمعد ذلك يتقبل أهل القاتل دية قاتلهم مشفوعة باعتذار الجاني .

أما الجاني فيأخذ حينئذ بعدم رؤية تلك المرأة او التحدث عنها كما أنه يعزف تمام العزوف عن التقرب منها ويكون بعيداً كل البعد عن فكرة الزواج بها كيما يبقى هتفظا باصراره وتصلبه على أنه لم يفكر عند قتله الرجل بذلك القصد الذي أثبتته عليه المحققون هذا وإن كان الفرضية يعملون حقيقة قصده ومهماته أي أن

الجاني الى حريمه أو قبيانه حتى المات ^(١) اما اذا كان زوج المرأة من الوازين والمدنيين الى قبيلة القاتل بدحول من قبيل القتل وأمثاله وأعتدى عليه أحد أفراد تلك القبيلة طاماً لثأر وقته. ونيين بعد ذلك ان القاتل انما قدم على الجريمة لالاخذ الثأر فقط ، وانما لجمال زوجته أيضاً فيعتبر عند ذلك الفرضة على أساس النصوص العشائرية وقواعد القبائل العرفية قصد القتل مشتركاً من سببين أحدهما يبطل مفعول الآخر ، وبيان ذلك أن القاتل انما ارتكب جريمة هذا القتل لاستيفاء ذحوله مع

الفرضة والمحققين يعرفون جيداً من ان الزعيم انما اقدم على الجناية بقتله ذلك الرجل لسبب جمال زوجته فحسب ، اما نكرانه فامر طبيعي فاذا تزوجها ثبت عليه جرمه حينئذ ثبوتاً تاماً امام العامة ويبقى هذا الزواج في تاريخ زمامته وعشيرته لطخة سوداء ليس يحوها من الازمنة والمصور فعلى هذا الاساس وذلك التقليد لم يفكر الزعيم بتاتا من تلك المرأة حتى وان كان عاطفاً لها ومغرماً بهاها اذ ان التضحية بالمعاطفة في سبيل النبل وشرف القبيلة امر تحتمه التقاليد والاعراف العشائرية.

(٢) ولكن ربما ان هذا الرجل الذي قتل اخاه وفرض عليه الجلاء النهائي يسترضي أولاد أخيه واشراف قومه وتشفع له عيون ورؤساء تلك القبيلة عند ابناء اخيه أو ان أبناء اخيه انفسهم يصفحون عنه ويحشون به اليهم وعند ذلك لا يشدخل بشئون تلك القبيلة حتى ولو ان احداً من أفراد القبيلة شكاه اليه من حادث فيقول راجع ابن اخي فلانا . وهذا جائز أيضاً في العرف العشائري لان المعنى مها يكن لا بدوان يفقد شيئاً من عزته وخيالاته كما ان قبيلته تشعر بهذا أيضاً ومن هذا الشعور يتأتى المطف على الجاني وتنبعث الرحمة عليه في قلوب عشيرته وأولاد اخيه صيانة لمزته وحفظاً لخيالاته ولا اظن ان هذا النوع من المطف في مثل هذه المواضع إلا أمراً حيويًا خصوصاً اذا اعترف الجاني بأنه تادم أشد الندم على فعله هذا وجانيته تلك ويطلب من قبيلته ان تقنع منه وان تلحقه باخيه ولا يبقى بعيداً عن قومه وموطن عزه وهذا مصداق البيت

بلا دى وان جارت على عزيزة ^(٢) وقوى وان شحوا على كرام

الرغبة في جمال امرأته . وأن هذا النوع من القتل له فرض خاص على حسب قواعد الفرض والاعراف حسب التقاليد والعادات العشائرية وتفصيله .

أن تعطى دية القتل . ضاعفة بالمال ، وأن تعطى القاتل لأقرباء القتل امرأتين « وأن يحجى الى مكان ناء لمدة سبع سنوات . أما حكم امرأة القتل فلها ان تزوج بعد قتل زوجها بأربعة أشهر لأي رجل تشاء هذا اذا رغبت المرأة في الزواج .

أما اذا عزفت عن الزواج لسبب ما . اما ان يكون لها أولاداً أو اكبر سنها أو على قاعدة الاتانية المعروفة عند بنات أغلب القبائل من ان الفتاة اذا مات زوجها حتى ولو كانت شابة لا تقبل بعلد زوجها آخرأ فلا ترغم كالا بمحق لها الزواج بالقاتل معها كان هناك من أمر ولا يجوز له أيضاً الزواج منها حتى ولو رغبت المرأة نفسها بالزواج منه . هذا مع الفرض المستحيل ولكن اما جثثا به على سبيل دفع دخل أو جواب لو كلن مثل ذلك .

القتل لرجل سرقة القتل

أما الرجل الذي له مال كثير ، من قبيل الارض والبساتين والاطيان والماشية والنقود وغيرها من الاموال التي تستوجب حقد الناس له ويغبط من قبل قوم آخرين ومن باب الصدفة ان أحد الناس حرق عليه ثروته وأخذ يفكر في قتله غيلة أو عداً ، وبعد تفكير المجرم بالكييفية التي يستغل فيها ثروته بالطرق التي تمكنه من السيطرة على المال دون ان يمس به أحد ، أو يعلم بعنوانه بشر ومن باب الصدفة ان المتري قتل غيلة ولم يعرف قاتله ، فهنا يأخذ الحذاق من حكم العشائر وفرضهم ، في كيفية استنتاج الجريمة والقبض على المجرم وإدائته بالقتل ويستمررون في تحقيقهم الى أن ينكشف أمر الجريمة ويعرف الجاني بشئ الامارات والادلة التي

حصل عليها المتنبهون في سير التحقيق عن هذه الجريمة .

وعندما يتضح تماماً وعلى التحقيق أمر الجاني ويأخذ الجاني بالاعتراف في ارتكاب الجريمة أمام المحققين ، من حذاق المحكمين من أبناء العشائر ، يأخذ عند ذلك الفرض ، في الحكم عليه ، أما كيفية الحكم فيأتي على الشكل الآتي :-

وهو ان الجاني يجب أن يعطي دية القتل مضاعفة بالمال مرتين وان تعطي فيلته امرأة لأهل القتل ، وان يضامف الجلاء المقرر عند تلك القبيلة وان لا يتزوج الجاني امرأة وارثة لهذا القتل بعد انتهاء مدة الجلاء (١) .

هذا اذا كان الجاني غير قريب من القتل ولبست له أية علاقة ماسة به من جهة الرحم ، وما قتله الا لجرد الحقد عليه والحسد له والتمتع بثروته بعد القتل من طريق الزواج باحدى بناته . أما اذا كان القاتل أحد اقرباء القتل أو انه ابن

(١) ان لهذا الحكم مغزى هو اسمي من أي مغزى آخر اذ ربما يحتمل الجاني بعد مدة الجلاء ويتواطأ من باب التآمر قصد الاستيلاء على ثروة القتل وان كان وجود مثل هذه المحاولات نادراً اما اذا وافق اولاد القتل انفسهم ووافقت قبيلته على ارجاعه أيضاً فان حركاته بعد استيلائه بين ظهراني قومه تكون مرصودة من قبل اولاد القتل وصنائعهم كما ان حركاته تكون مراقبة ايضاً أشد المراقبة من أفراد ذلك السلف فاذا آنسوا منه أي محاولة من المحاولات بعد الاعتناء بصحتها وتظافر الجهود عليه فانه يبعد ثانية ابعاداً نهائياً ولا يسمح له باستئناف الرجعة الى مركز اقامته الاول كما انه لا تقبل فيه بعد ذلك أي شفاعاة عند قبيلته وان اولاد القتل السابق بعدئذ ينعيون القرم الى قتله والتخلص من شروره كما ان قتله لا يلام على القضاء عليه بعد استئذان المحاولة القاسية التي تم في ارتكاب جريمتها ومادامت هذه النصوص وتلك الفروض نافذة المفعول عند القبائل بقضها وقضيتها يمكنهم في ذلك الحال السيطرة على ناحية الامن والاطمئنان لان قوانينهم وفروضهم العرفية كيفما كانت ومهما كان تشريعها لا بد وان تكون كفيلة بالقبض على مقاليد الامن والنظام وازمة الهدوء الاعتيادية بمختلف الحوادث مهما كانت .

أخيه أو من لحته ، فإن منطوق حكم الفرضة يكون على شكل آخر غير الشكل الآنف الذكر . وبيان ذلك أن يكون جلاء القاتل القريب نهائياً وأن يفرض عليه عدم الزواج من إحدى بنات تلك القبيلة . هذا فضلاً عن أنه لا يمكنه أي لا يمكن القاتل أن يتزوج امرأة من اقربائه وإن يصادر كلما كان لقاتل من مال أو عقار ويعطى لورثة القتيل وأن لا يدخل دار القاتل الثاني وهي دار الجلاء أي رجل شريف . لأن الجاني هذا موصوف بالحيانة والفقر والدناءة معاً .

كما ان الجاني إذا دخل على ناد من النوادي العشائرية ، لا يقوم له الناس إجلالاً بعد عرفانهم بما ارتكب من تلك الفعلة الشنيعة حتى يضطروه الى الانزال من الناس بدل الامتزاج بهم كما يكون عبرة للباقيين ووازعاً لكل من يفكر في محاولة من تلك المحاولات الشائنة (١)

المقتول لرعايته

وهذا النوع من القتل غير الانواع السابقة الذكر مثلاً لو أن رجلاً قتل أخاه

(١) ان تصور الناس منه وعدم احترامهم له يراد به افهام الغير حتى يكون له وازعاً من نفسه بعد رؤياه هذه لهذا الجاني . والا اذا كانت القبائل تعامل اللاجئين الذين يقتربون مثل هذه الجرائم معاملة لينة ويحترمونهم احترامهم قبل الجنائية لكثرة الجرائم ولشاعت الجنائيات بين القبائل ولو لم تكن تلك الحدود على المجرمين من المساواة بمكان لما ركن الاغلب منهم الى الهدوء والسكينة اذن فان نص الفرض شرع على اساس حفظ النظام والعدل بين القبائل وعدم الاستهتار بحقوق الغير وصيانة الامن وان الجور في اغلب القضايا يرجع الى اهل العرف على ذلك الاساس أيضاً اذن طالب الحق لا يرتكن الى اخذه بالقوة قبل التولج في الطرق السلبية فاذا استعصى عليه الامر بعد جميع المحاولات عند ذلك يفكر في اخذ حقه بالقوة معتذراً بالفرضة واهل العرف عند عتابهم اياه على هذه الفعلة .

لزعامتة أو ابن عم قتل ابن عمه لنفس الغرض أيضاً فإن هذا العمل تستنكره العشائر استنكاراً مرأً ويكون الحكم عليه من قبل الفرضة على ارتكابه ذلك الجرم بهذا النوع وهو الجلاء وعدم الرضا منه بالدية والاكتفاء بالجلاء الابدئي ، أما سبب عدم أخذ الدية منه ، مع انه مرتكب جريمة القتل والاكتفاء بتجديده فذلك خوفاً من انه إذا دفع الدية واكمل مدة الجلاء ورجع ثانية الى قبيلته ربما يزعم باستغلاله بعض ضمايف النفوس من تلك القبيلة ، ولكن هذا الرجل الجاني الذي قتل ابن عمه أو أخاه إذا أجلي فهو يعترف في مراحل جلالاته للنزلة الرفيعة التي كان يتمتع بها ، كما انه ينظر لا ينظر المجرم العادي ، بل ينظر الرجل الطموح فتراه بين ظهراني القبيلة التي اتخذها مركزاً لسكنائه في جلالاته هذا اذا دخل عليهم ، أو حل في نواديهم فيؤمنون له اجلالاً ويحترمونه احتراماً كما يحترم الزجل الشجاع لطموحه في الزعامة وحب السيطرة وشغفه بالتفوذ وإذا وجد رجل يتصف بمثل هذه الصفات يجب أن يحترم فانه إنما أقدم على القتل لا لأمر ديني بل لآس خطير يبعد عن الدائمة فيجيب على القبيلة التي يحمل بساحتها ان تحترمه أكثر من غيره من الجناة .

وليس معنى هذا انه عمل عملاً مرضياً بل بالعكس ان عمله منكراً ولكن استنكار عمله من قبل العشائر لا كاستنكار المجرم المرتكب الذي ارتكب جريمة قتل ابيب جمال امرأة أو لاستغلال ثروة . بل استنكار جريمة هذا المجرم المتمسك بالسلطة والافراد بالزعامة ^(١) وحديثك هذا دليلاً كافياً في هذه النواحي الفرضية

(١) لاشك ان حب الذات والانانية في الافراد بالحكم مهما كان نوعه شذوثة غريزية في كل انسان وان تلك الشغفنة والغريزة تبقى مخفية في اعماق كل نفس من كل بشر طموح ينتظر انتهاز الفرصة وسفوح الوقت المناسب للاستغلال والنقصاض كما يصيب هدفه المنشود وظائفة الخلق كما ان الانسان الطامع يستهتر غير مكترث في كل عتبة تحول دون بلوغه الغاية التي يتوخاها كما

بمختلف القضايا العشائرية التي نوهنا عن تفصيلها في الصفحات السالفة من هذا الكتاب .

(السطاط)

أى المغمول فى هيكل الانسانه مع رأسه الى قدمه

لو أصيب رجل بكدمة أو جرح وأدت تلك الإصابة أن يكون جرحه مغللاً في هيئة ذلك الرجل المصاب أما من جراء طعن خنجر أو تسويب طلق ناري أو ضرب بمطرقة على أن تؤدي هذه الضربات إلى الإحلال أما بمجموعة الجسم أو بعض من أعضائه ككسر العين والضرية المؤدية إلى العرج وغيرها وأن هذا الإحلال الذي يقع على جسم المعتدي عليه الغير مؤدي إلى الموت يعتبره المحكم والفارض على أساس أداء الدية نصف القتل . مثلاً إذا اقترف أحد جريمة من هذا القبيل

أنه لا يحسب أي حساب للعقوبات التي تعتاق طريق غايته ومسلك أمه وإن الرجل الوثاب إذا رأى أحداً من أقربائه أو امرته أو أخوته مترصماً على القبيلة ومنفرداً بالماه فإن وثب نفسه تجملة بتعين الفرص الملائمة للقضاء على الزعيم مهما كان ذلك الزعيم واحتلال مكانه والانفراد بسلطته مهما كلفه ذلك من عناء فإن وفق لغايته وظفر بما يتطلبه فهذا ما يتمناه أما إذا لم يوفق إلى مقصوده فقد ضحى بأخيه على مذبح طموحه وهذا كثيراً وغير نادر الوقوع أما بعد أخفاقه وفشل محاولته وتأب قبيلته عليه بنتيجة جريمته فلا بد وأن يفرض عليه الجلاء عن حيه واضطراره على الاستيطان في قبيلة أخرى أو أي مكان شاء فإذا لجأ إلى قبيلة من القبائل فإن تلك القبيلة التي أُلجأتها تصبح مضطرة على احترامه وليس على القبيلة من بأس في ذلك والخلامة أن الرجل الشجاع مهاب الجانب أيتما يحل وبأي مكان يوجد في كل ظرف من الظروف .

على شخص من الاشخاص، على الجاني ان يدفع الى المجنى عليه نصف الدية المطردة في الاحكام عند الفرضة أي دية القتل هذا مع الاحتفاظ بمشروعية دية القتل في عرف العشائر وسنأتي على قواعد العشائر الجارية فيما بينهم بالنسبة الى مقدار الدية في فصل مستقل . هذا ما عدى قطع اصابع اليدين والرجلين فان لكل قطع اصبع من الاصابع دية خاصة ولتأتي على هذا الفصل أي فصل دية قطع اليد والاصابع وبيان وجهات انظار أهل المرف والفرضة في ديانتها والفروق فيما بينها والتشبي على سبيل الاحكام العرفية العشائرية فهذا أيها القاريء بسطيك فكرة جلية من تفصيل وبيان ديانات اليدين والرجلين والاصابع كل بحسب اهميته ومنطوق حكمه ومنضرب لك من امثال على انمراد في كل موضوع من المواضيع السافرة أي مواضيع قطع اليد والرجل والاصبع .

مثلا لو ان رجلا قطع يدرجل آخر أو عطّلها نعطيلاً ابدياً فان الجاني يدفع الى مقطوع اليد نصف دية القتل المقررة وعلى سبيل المثال ان دية القتل في عرف تلك العشيرة التي حدث فيها حادث قطع اليد ثمانون ديناراً فان الجاني يدفع عندئذ الى المجنى عليه اربعين ديناراً وهذا الفرق مطرد وغير منازع فيه بالاجماع لما قطع الابهام فان المعتدي يدفع لقطع الابهام نصف دية اليد أي عشرون ديناراً لقطع الابهام وحده اما اذا قطعت السبابة فان دية قطعها على اساس هذا الحكم ومفهوم الفرض تكون عشرة دنانير أي اقل من دية الابهام خمسين في المائة اما الوسطى فتكون دية قطعها خمسة دنانير و قطع البنصر تكون دية دينارين ونصف دينار أما المختصر فانه يتساوى اذا قطع بالدية مع البنصر لانهما في حكم الفرضة متساويان في الاهمية ومن هذا يتضح لك أيها القاريء ان فرضة العشائر ينظرون بالدية واهميتها الى اهمية الاعضاء ايضاً . اما اصابع الرجلين فيجري قياس ديتها على قياس دية اصابع اليدين . اما قطع الرجل فانه كقطع اليد في الحكم وفي مفهوم الفرض أي يعطى نصف دية القتل .

وهذا الحكم ايضا اي حكم قطع الرجل كذلك حكمه وفرضه مستقر غير مضطرب كلا استقرار في دية قطع اليد تماماً .

اما اطباء العين فان حكم دية ينطبق على دية قطع اليد والرجل ودينهما يعني نصف دية القتل . وسأخص لك هذه الامثلة في مثل واحد على الاسترسال والاختصار في التعبير ليسهل عليك ايها القاريء ادراكه بدون تعسف .

أُسوة من ذلك

فلو ان رجلا تشاجر مع آخر وفي أثناء المشاجرة فقتل عين أحدهما فعندئذ يتعسف على الجاني دفع دية لمفقوء العين وهي نصف دية القتل على أن يقوم الجاني بالمراسم الاعتيادية الخاصة بكيفية تأدية الدية ، كما أن الجاني بعد أداء الدية لا يترتب عليه الجلاء لان جنحته هذه جاءت بطريق الصدفة وعن غير قصد .

الحالة الثانية : —

كذلك لو اشتبك مفقوء العين ثانية مع عدوه الاول أو مع غيره وقطعت في أثناء الاشتباك يد مفقوء العين أو عطلت فيتجنم على الذي قطعها ، أو عطلها إعطاء دية نصف القتل الى المجني عليه بقطع اليد أو تعطيلها .

الحالة الثالثة : —

ثم صادف بعد ذلك عدة ، أن التقى هذان الخصمان واشتبكا في معركة أخرى وقطعت أو عطلت من جراء تلك المعركة يد الذي فقت عينه وقطعت يده من قبل خصمه الاول في الاشتباكين السالفين ، وفي هذه الحالة أيضاً تعطى الدية النصفية للقتل على هذه الاصابة على حسب فرض العرف العشائري ، كما انه في جميع هذه الحالات الثلاث لا يتجنم على الجاني بعد أداء الدية واستكمال مراسيم الجلاء لمدة قليلة أو كثيرة لانه لم يسبق هذه الجناية اصرار .

الحالة الرابعة :

لو أن مفتوه العين وسطل اليد والرجل اشتبك في معركة أخرى مع خصمه الاول أو غيره ، ومن باب المصادفة وقعت في ذلك الاشتباك عينه الثانية فلا بد من أن الجاني يدفع الدية النصفية لهذه الجناية الرابعة فيكون مجموع الديات التي وصلت الى هذا الرجل تساوي ديتي قتيلين . وفي مجموعها فالجلاء غير محتم .

الحالة الخامسة :

وبعد هذه المشاحنات والمصادمات بين الرجلين المتخاصمين الذين أدت خصوصتهما إلى قطع يد وتعليل ساق وفقاً عينين من رجل واستنزاف أموال دينهن من رجل آخر . وبعد هذا كله حنق الرجل أو غضب لانه أدى دية قتيلين وصاحبه حي برزق والتقى به فحمل عليه وقتله فيتحتم عليه بعد القتل أن يدفع دية القتيل كالة غير منقوصة ، مع صرف النظر عن دفع ديات قطع أعضاء القتيل وكذلك يتحتم عليه حينئذ إتمام مراسم الدية الاعتيادية وهو الجلاء المفروض على القاتل ومن هذا يتضح جلياً مدى نضوج تلك الاحكام العرفية وانطباقها على الواقع ، شيأ مع التقاليد العشائرية .

الضرب بالآلة جازمة

وهذا فصل آخر من الفصول المتعاقبة باحكام العشائر في الضرب ^(١) وهو مؤد الجرح بليف بالآلة حديدية أو بدهى أو بهراوة . على أن يكون هذا الضرب غير مخجل بالمبكل المظني أي أقل أهمية من (السقاط) أما فصاص هذه الضربة

(١) ان هذا الفصل له مغموله بين الاوساط العشائرية ، وله قيمته وأهميته حيث ان المجنى عليه يرى نفسه بين امثاله من اهل ذلك المحيط عاجزاً عن القيام بحفظ نفسه ، وصيانة كرامته . مادامت كرامته قد اهينت بالفعل فانه لا يرى لنفسه

عن طريق الدية فعلى هذا البيان الآتي :

إذا فرضنا ان رجلاً اعتدى على آخر وضربه في آلة حديدية أو عصي أو غيرها ، فإن هذه الضربة إذا أدت الى الكسر والاخلال بالميكمل العظمي أو غيره كعقاً العين ونحطيم أصابع اليدين أو الرجلين ، فإن هذا النوع من الضرب يسمى (بالقاط) وأن هذا النوع من الاصابة أو ضحته في الفصل السابق من هذا الكتاب . أما إذا لم يؤد هذا الضرب الى كسر ولا الى غيره ولم ينزف دم من موضع تأثير ذلك الضرب ، فلا دية له أبداً الا التأنيب على الفاعل من الرئيس أو الزعيم ، والاهانة للفاعل ، وربما يحمله في ضمن ذلك . والقوم والتأنيب من أهله ، ومن أهل المضروب ، على ان لا يعود لمثل ما ارتكبه . أما إذا أجرى من هذا النوع من الضرب في المضروب دم فإن لجريان ذلك الدم وان لم يكن مؤثراً الى خلل ما ، دية مفروضة وحكم معلوم وهذه الدية ليست محدودة المقدار عند سائر

بعد ذلك اية قيمة . لذا يجد نفسه مضطراً للتشقي ممن جنى عليه حتى ولو كلفه الامر الى تضحية غالية . لذلك جعل القرصة وأهل العرف من المشائر ، لهذه البادرة نوع من الجزاء يدفع المعنى عليه مع القيام بالمراسيم المعتادة .

وقد قسموا القرصة وأهل العرف هذا الضرب الى نوعين : —

النوع الاول ، الضرب بالآلة خشبية مهما كان نوع تلك الآلة . والنوع الثاني بالآلة حديدية حتى ولو كانت تلك الآلة صغيرة الحجم الى حد متناه . ولهذا التفريق في الحكمين أثر ما عوس في الجرائم . حيث ان الآلة الحديدية تكون الضربة فيها قوية ومؤثرة ، وقلما ينجو المضروب بها من الموت او الجرح البالغ المؤدي الى التزام الفراش والمداواة زمناً طويلاً

أما الآلة الخشبية فإن أكثر الضرب فيها لا يندى فضلاً عن انه لا يمت ، فلأجل ذلك فرق القرصة وأهل الاعراف ما بين الضربة بالآلة الخشبية والآلة الحديدية فجعلوا لكل ضربة بنوع من الاثنين جزاء مستقل .

العشائر والقبائل اذ ان لكل قبيلة أو عشيرة مقدار خاص يرتكز عليه فرض وحكم الحكمين الذين تقر فروضهم رؤساء تلك القبيلة وكذلك فيما بين قبيلة وقبيلة اخرى ولكن مع كل هذا فان دية جريان الدم الموسوم بعدم الاخلال بالميكمل ضئيلة جداً بالنسبة الى دية القتل أو السقاط ، مثلاً : اذا كانت الدية للقتل مائة دينار والسقاط خمسون ديناراً في العرف العام عند تلك العشيرة أو القبيلة فان الدية أي دية جريان الدم الغير مغل والغير مؤثر تكون ديناراً ونصف دينار . أما الفرق بين الضرب بالآلتين الحديدية والحشبية فان دية الجرح بآلة حديدية تكون ضعف دية جرح الآلة الحشبية يعني ان دية جرح الآلة الحشبية اذا كان ديناراً واحداً مثلاً فان دية جرح الآلة الحديدية يكون ديناران . وعند هذا التعمق في النسب الموجودة في احكام وفروض العشائر بالنسبة الى نوع الاصابات المخلّة والغير المخلّة يقف الرجل على ان يتجرد عن العاطفة والميل والتعجز الفاضح وعلى ان يكون مؤمناً في القياس بين القوانين الرومانية وغيرها . او الجزائية وامثالها مع هذه الاحكام والفروض المشائرة الفطرية ويعطي حكمه على افضلية أي حكم من هذه الاحكام . وأي منها ينطبق على الواقع ويحقق الدم ويمنع ارتكاب أو تكرار الجرائم والاعتداءات الا بهذه القوانين العرفية التي تكاد تكون سيدة في التشريع والقصاص طيناً لا مدل ووفقاً للنفوس والتقاليد العشائرية ^(١) وان لتلك الاحكام وهذه الفروض مراسيم أولية خاصة لا يتبع اداء الدية بدونها ابداً .

(١) ان المجنى عليه يعرف نفسه موتوراً ، حتى لو ان الوارث يخسر عن دية جرح بسيط ، دية اربعة قتول ، ولكنها « اي تلك الخسارة من ذلك الوارث قد اعطيت » لغير الموتور فلا يحسب لها اي حساب . وبمعكس ذلك لو جاء بدية الضربة تلك الدية الزهيدة التي لا تساوي نصف دينار لمحل المجنى عليه مع هيئة الترضية التي هي الوسيلة الوحيدة لازالة البقعة وانزال الرضا محل بالشكل الذي رأيت في متن

طريقة الإثبات

ان كيفية الاثبات لوقوع الحادثه أولا ان يأتي المعتدى عليه بشهود يكون مؤدى شهادتهم على هذا الشكل من اننا شاهدنا فلانا ضارب فلانا بآلة حديدية أو عصي خشبية بالوقت الفلاني والمحل المعروف وان لاهل التهم بمحنة الضربة ان يستحلف الشاهدين الذين شهدا عليه اما اذا لم يوجد شاهد اثبات فان الفرضة يحلفون المجنى بمينا يقرره مجلس التحكيم الذي يؤلف من اجل تلك الغاية ^(١) على ان يكون اعضاء ذلك المجلس من خيرة رجال تلك المشيرة . ويجوز ان ينتخبوا من المشيرة الخاصة لهم بسبب هذه الحادثه وعلى الفرضين يشترط ان يكون المحكمين

هذا الكتاب ، وفي غير موضوع من مواضعه ؛ لكان اشقى لقليل المجنى عليه ولزال كل ما يوجد غل في قلب الموتور . ومن اجل ذلك جعل اهل العرف ذلك الحد ويتعهم دفعه حالا وبلا تأخير ، حيث التأخير لا بد وان يؤدي الى خرق قد لا يتمكن أحد من رتقه . وبهذا حفظ المبادئ توازنهم الاجتماعي

(١) وان الشهود الذين يأتيهم المجنى عليه قد يطلب الجاني تعليفهم ، وهم مع ذلك يجلبون ومعهم شهادة من اشراف ووجوه عشائرم تركبهم وانهم حسنين السيرة وغير سافطين من الحقوق المشاثرية ، وليسوا قاصمين الايهاث الكاذبة

وكذلك اذا لم يجد المجنى عليه شهودا وقرر الفرضة واهل العرف البين على الجاني ، فيكون عند ذلك لازما عليه ان يطلب معه شهادة كالشهادة المفروضة على اولئك الشهود ، التي تنص بتركه . وعلى ان تكون الشهادات مصدقة من قبل الزعيم او الرئيس ومذيطة بتوقيعه . اما بغير ذلك فلا تقبل مهما كانت

المأم نام في قضايا تلك العشيرة الثانية واحكامها وكذلك يجب ان يكون لهم المأم في الاحكام والدييات مع تلك العشيرة وذلك السلف المحامم للعشيرة الاخرى اما شكل مجلس التحكيم وكيفية تشكيله فملى هذا النحو يجب ان يشكل المجلس أى بمجلس التحكيم من الرجل النوء عن صفاتهم الحسنة تحت رياسة زعيم القبيلة أو من بنوب عنه على ان لا يوقع معهم ذيل القرار . وانما يكون مستمعا ومراقبا لان لا يجرد أحد من المحكمين عن الحق في تلك القضية لانه ربما تأخذ أحدهم عاطفة على الجانبى أو يقع سوء تفاهم بين المحكمين لسبب ما يخشونه اذا كان الرئيس مشرفا وحاضرا معهم يصبح هذا الاحتمال بعيد الوقوع .

ثانياً بعد اصدار القرار من لجنة التحكيم في تلك الدية يسلم القرار الى الرئيس أو من بنوب عنه فيأمر ذلك الزعيم أو من بنوب عنه بتنفيذ قرار المحكمين على الوجه الا كل . اما كيفية تنفيذ فان الزعيم يفرض على قبيلة الجانبى ان يساهموا حالياً في جمع الدية حسب الاتفاقيات والنصوص العامة بين العشائر في قضايا جمع الدية (١)

ثالثاً . عندما تجتمع الدية عند اهل الجانبى يرسلون بها الى زعيمهم وهون دوره يرسل لاهل المجني عليه بانه أى الزعيم سوف يحضر عندكم هيئة الترضية التي

(١) واذا تصر جم الدية من عشيرة الجانبى في القور ، لامور اساحية كتغيب البعض من افراد العشيرة ، او لشؤون حسانية فيما بينهم تستغرق زمنا طويلا ، وان الوقت اضيق من ان يساهلون بدفع الدية ، او لعدم ذلك من الامور التي تستوجب التأخير وحينذاك ، يكلف الزعيم ، او الرئيس الجانبى بان يدفع من ماله الخاص لانهاء هذه المشكلة على ان يتعهد الرئيس او الزعيم بجمع تلك الدية من عشيرة الجانبى كما هي مفروضة عليه .

تسمى في العرف (بالمشية) وعند رجوع الجواب من اهل المصاب بتعيين اليوم والساعة التي تذهب فيها هيئة الترضية على ما فصلناه لاداء دية المصاب.

قبول الدية

اما شروط قبول الدية المذكورة فانها لا تختلف اختلافا كلياً عن شروط قبول دية القتل بل تجري فيها تلك الراسيم والمجاملات عينا وبدون نقصان لان التساهل في الامور البسيطة ربما يجر وراءه اموراً خطيرة يصح خطرها جسيماً ولا يمكن تلافيه الا بالجمود الجبارة المضنية .

رابعاً : ببدال اهل الجاني واهل المجنى عليه اوراق القبول التي تشير الى انتهاء تلك المشكلة وحسم تلك القضية وتسمى تلك الاوراق في العرف العشائري (خلاصة) .

وعند اكتمالها اى اكمال هذه الخلاصة لا يمكن ان يقع حادث مؤسف بين ذينك المتخاصمين . اما اذا حاول المجنى عليه او من ينتسب اليه من اقربائه بطلب الثأر من المعتدى الاول او من اقربائه بضرب او ما شاكله فتكون الدية على حساب (العكبة) اى يؤدي الجاني اربعة اضعاف الدية المعتادة ^(١)

(١) وهذا فرض من الفروض العشائرية متفق عليه بالاجماع . ولا يتنازع فيه احد . وفي بعض الظروف يكون للرئيس او الزعيم (حشم) بقرره ويعين صفته ومقداره الفرضة واهل العرف ، علاوة على الدية المضاعفة . وذلك عندما يكون الرئيس هو الواسطة للرضا وانهاء تلك الحادثة ، ويكون خلاصها عن يده وتمت إشرافه

طلقة البندقية

وان هذا فصل يختص بمفهوم العنوان وله حكم خاص . وان كان ذلك الحكم لا يختلف اختلافا جوهريا عن الاحكام العرفية والقضايا العشائرية الاخرى في شتى المواضيع المتعلقة بالقتل والاصابة (والسقاط) وما كان على شاكلتها . فلو فرضنا ان رجلا اطلق عياراً نارياً من بندقيته على آخر فان حكمه اى حكم المصوب للبندقية على الهدف المقصود كما يلي :

اولاً : اذا كانت الطلقة من تلك البندقية قد اصابت مقتلاً من ذلك الرجل المقصود والمستهدف لطلقة المعتدى فان حكم المعتدى يجرى وفق منطوق الاحكام والفروض العرفية العشائرية المندرجة في فصل القتل من هذا الكتاب بمعنى ان يقوم القاتل باداء الدية وايجاد هيئة الترضية وتنفيذ فيه مراسيم القاتل من جلاء وزجر وتفرغ بعد التحقيق من قبل القرعة عن هوبة هذا القتل وعرقان سبب حدوثه . اما اذا لم يقتل ذلك الرجل المستهدف لطلقة المعتدى بل اصابته الطلقة اصابته بخنقة يهيكله من كسر عظم او شل يد او غيرها من الاصابات التي يكون حساب ديتها على المادة المختصة في فصل السقاط ، وان الحكم في تلك الطلقة على هذا الشكل مثبت وشبه بحثاً في ذلك الفصل .

ثانياً : اذا كانت اصابة الطلقة في موضع من جسده غير معطلة لاحد اعضاءه والتجأ بعد تلك الاصابة الى الاعتكاف في بيته وملازمة فراشه مدة غير يسيرة قصد التداوي من ألم تلك الطلقة ومن جراء اصابته واستغرقت مدة التداوي زمناً طويلاً وكلفته مالا ليس بالقليل فلا بد وان تكون مدة التداوي وزمن الاستشفاء واستنزاف كية من المال صرفها على حساب اصابته . يجتمع الفرض

بمدحهم طاماً مؤكداً ذلك المدة وكية اللال التي صرفت في بحرهما من أجل
تداولي المصاب ويقررون استيفاء جميع المصروفات للاعتيادية التي صرفت على
حساب إصابة ذلك الرجل من تلك الطلقة لامن غيرها وان تلك الاموال التي
يأخذها المحكوم ويصلونها الى المصاب مقابل مصروفاته من مال الجاني ومن خلاله
الخاص (١) بدون ان تشترك عشرته معه في السامحة بحجم تلك الكية فلذا شوفي
الرجل وبرأ من اصابة تلك الطلقة المادية فمتدند بشرع الجاني أو المعتدي بتطبيق
وتعجيل مراسيم الدية المعتادة لتلك الطلقة على يد هيئة الترضية الموقفة للمجنى عليه
من أجل الفرض الذي نعم بصدقه تفصيله وهو اداء الدية كما ان الدية التي تأتي بها
هيئة الترضية تكون مجردة لانضاف لها الاموال التي سلمت الى المصاب على حساب
تداوليه وفي سبيل برأه من اصابة الطلقة نفسها وهذه قاعدة اساسية لا تقبل التحوير
والتعديل عند مختلف الفرضه وأهل العرف في هذه القاعدة المعينة المختصة بنفس
الموضوع .

ثالثاً : اذا اخطأت تلك الطلقة هدفها فان الحكم في عدم اصابة هدف تلك
الطلقة من المعتدي يكون مجراه وترتيبه كما يأتي : —

اولاً : وقبل كل شيء يجب ان تعطى البندقية التي اطلق منها ذلك الميار
الناري لمضى الاعتداء على الرجل المستهدف لا المقصود بالاصابة نفسه . اما اذا اني
صاحب البندقية اصطادها الى ذلك الرجل الذي حاول الاعتداء عليه وقد اخطأت
الطلقة هدفها فيجب عليه حينئذ ان يقتديها بالكية المعينة في العرف العشائري وفي
احكامه الاساسية التي تنص على هذه الكية وهي كية القدية والاستبدال ويسمونها
ايضاً بالكية التعويضية وان تلك الكية لا تكون متساوية بالقدر في عرف جميع

(١) ولا تعتبر هذه القاعدة إجماعية . بل أنها موضعية ، فتكون في بعض
المناطق نافذة دون الأخرى إلا في أوقات وأحوال استثنائية .

القبائل . لانه رب قبيلة من القبائل يكون فرض كبتها الاستبدالية في هذا الموضوع عشرة دنانير مثلاً ورب قبيلة اخرى يكون مقدار كمية الغدية والاستبدال عندها لتلك البندقية خمسة دنانير وربما يكون المبلغ المعين لهذا الفرض أي غرض الغدية والاستبدال أقل من المبالغ الاول أو أكثر من المبلغ الثاني وعلى كل فان هذا الحد وتلك القاعدة في الحكم المعين بصمم الموضوع الذي نحن بصدده مبني على أساس عدم الاعتداء ومرتكز على عدم تكرار التعدي من رجل لآخر حتى ولو كان ذلك المعتدي من باب المصادفة أو على سبيل المثال من أهل الفرض أنفسهم وإذا كان كذلك أي وإن كان المعتدي من أهل الفرض فلا بد أن يجتمع هو وزملائه وينفذ مراسيم الحكم عليه بقرار من الفرضة الذين اجتمعوا لهذا الفرض كما يستطيعون تطبيق احكامهم وفروضهم العرفية على الافراد الآخرين ومن هذا التفصيل الذي اسلفناه والبيان الذي أوضحناه في هذه القاعدة وذلك الحكم ومؤدي الفرض لصدد الموضوع يتضح جيداً ان الاحكام والفروض العرفية العشائرية المتنوعة يتنوع القضايا عند مختلف القبائل كلها تركّز على تشريع أساسي خاص ولها أبواب وفصول معينة يستهدفها أهل العرف والفرضة قبل الشروع في ابرام احكامهم وقرير فروضهم^(١) أما النوع الشكلي من باب الحكم والكيف في القضايا المتنوعة والحوادث

(١) وهذا الحكم يشمل جميع أفراد العشائر ، ولا يستثنى منه أحد سوى الرئيس أو الزعيم ، فانه لا يشمل ذلك لاسباب : منها ان القاعدة المتخذة عند العشائر أن يقتنى الزعيم أو الرئيس عدد من البنادق لا يستهان به « حسب مقدرته المالية » وكذلك عدد من المسدسات ، كي يسلح بها العاجز والمعوز من أفراد عشيرته وجميع خدامه الذين يسمون في العرف العشائري « الصبيان » . وكما انه يعونهم بالعتاد اللازم لذلك عند الحاجة . ولا شك في ان الذي يطلق تلك الطلاقة هو من أحد أفراد تلك القبيلة أو أحد « صبيان » ذلك الرئيس أو الزعيم الذين حاملين بنادقه . لذلك السبب فان الفرضة وأهل الاعراف نظروا لهذه الناحية

العشائرية المتباينة ترجع الى القتلوس والتقاليد المحلية عند كل قبيلة من القبائل ولكن الاسس واحدة ومصادر الفروض متفقة وموحدة في كل القضايا على اختلاف انواعها هذا ما خلا التفرع الشكلي الذي يناوله العرف العشائري حسب الظروف والتطور مع الزمن وان التطورات في التفرع لا بد وان يكون ذلك التفرع يرجع الى اساس الحكم العرفي الاول.

(الشهرة)

أى الزجر من رجل لآخر يريد ان يقدم على زواج امرأة قريبة له أى للزاجر .

نم جرت العادة واستمر العرف على ان العشائر يراعون اذا ارادوا ان يزوجوا احدى بناتهم من أحد افراد الناس على ان لا يكون لها أى تلك الفتاة ابن عم يرغب في الزواج منها حتى ولا قريب من اقربائها يرغب في زواجها ايضا . فاذا تبين أهل الفتاة من زوال هذه الموانع وهى عدم وجود ممانع كابن العم والقريب عند ذلك يشرعون في زواج ابنتهم من ذلك الرجل الذى خطبها من أهلها . اما اذا حصل في اثناء الخطبة مانع من الموانع التى اطفئها من ابن عم أو قريب بشرع في تحذير أهلها عن زواجها بذلك الرجل وبعد فراغه من تحذير أهلها وردعهم وانهى لهم عن هذه المغامرة في هذا الزواج ينصرف آذاك القريب أو ابن العم

نظرة فاحص ومدقق

وبعد ذلك اعطوا قرارهم النهائي : بأن يعنى الرئيس أو الزعيم من مفعول هذا الحكم .

المؤلف

الى ائذاو التي الخطوة ٤ تلك الفتاة فيكيل ٤ الزوج والوعد والوعيد . اذا صمم
الحاطب على الزواج من تلك الفتاة وبعد هذا الزوج والوعد والوعد ينصرف
حينذاك الحاطب عن هذه الناحية الخطيرة المجهولة العواقب . لانه أى الحاطب
اذا صمم على الزواج بعد هذا الانذار والوعد ربما يقتل عنوة وممناً وهو قتل
بقره الحكم العشائري ويتمشى مع الفرض نمشياً اعتيادياً . وحينئذ تقوم هيئة الترضية
لنأدية دية ذلك القتل الى اهله وفيلته بعد حضورهم دار القتل مع عدم الاعتذار
لاهل القتل وان السبب الوحيد في عدم الاعتذار لاهل القتل من قبل هيئة الترضية
هو الانذار السابق والوعد السالف بالمنع عن هذه القضية أى قضية الزواج من تلك
الفتاة . هذه ناحية من النواحي التي تأتي عن طريق نهبي القربى البعيد في الزواج
من قريبته . اما الناحية الثانية فهي ناحية تكاد تكون حيوية للنظام القبلي والعشائري
وعليه مبنى أهم العوامل التي سنسردها في هذه الرسالة الموحزة .

(تفاصيل النهوة)

لنهوة عند بعض الناس تفسير هو والحقيقة على طرفي قبض . أجل ان
هؤلاء نفر يشوهون حقايقها فيلبسونها ثوبا أوهم من بيت العنكبوت وذلك في
عقيدتي لامرين وان صح أحدهما فهم به خاطئون . وهم اما ان يكونوا جاهلين مغزي
النهوة فيأخفون بالتدبير فيها وبرصمون من يقوم بتنفيذ مصاديقها بشئ الوصمات
التي لا تنطبق على حقايق النهوة بصورة قطعية . أو أنهم عالمون بقديسه النهوة وما
يراد بها من عدم المنازعة وقطع دابر الشحناء ومع علمهم بهذه الحقايق يعملون على
طمسها ولبسونها ثوبا بالياً وينسبون لتأنيها أشياء لا تنطبق على المعنى المراد من
النهوة الذي يقصده العشائر .

كما ظهر ان ذلك النفر المخالف لروح كل حقيقة عرقية والساعي لقتل كل
فئوية تفتت عن نفس كل عربي متفرد من لبنان النبل ومنزعزع في احضان
الفضيلة (١)

وبعد ظهور هذه البادرة من هؤلاء الضعفاء عرضت لك ابها القاري في
مقدمة النهضة نبذة قصيرة وأوضححت البحث عن النهضة في تلك النهضة وما يترتب
عليها على سبيل الإيجاز والآن سوف افصل لك حقائق عن النهضة وما يترتب على
تلك الحقائق من اسباب قسم منها اعتيادي والقسم الآخر اساسي في موضوعنا
هذا مع العلم بانني سوف اقتصر في البحث كي لا اطيله عليك وأأخذ منك وقتاً قد
تكون انت في حاجة اليه لمطالعة فصل آخر .

النهضة : كلمة قليلة اللفظ كثيرة المعاني قد نحدث نقاشنا ونطائنا لا ينبغي
يزمن قصيرة ولا ينطوي الا في اعادة بيوت وموائل كثيرة . وان النهضة اساساً
واساليب لها اهميتها في بناء الاسس والقواعد . فالشرط الاساسي الاول هو ان
يكون (الناهي) ملزماً بانباعه والسير والاخذ بمفهومه وان المفهوم ذلك الشرط اقساماً
سوف نذكرها على التفصيل بهذا الشكل من التقسيم .

اولاً : ان يكون الناهي من اقرباء الامراة من جهة والدها لا من اقرباء

(١) يقول الكثير من الناس الذين لا يملكون ذمة ولا عهداً بانه : إذا اراد
أحد زواج ابنته أو أخته . يقوم أحد اقربائها ويردع الخاطب على إقدامه على
هذا الزواج ، يدعوى انه هو أحق منه بهذه الامراة التي تمت إليه بنسب .
ويقولون عن هذا الراجع ، ان غرضه من هذا هو الحصول على بعض المال ليس
إلا ، والحقيقة خلافاً لذلك وإنما هذه حكاية ينقلها الناس على القبائل . وانها
والحقيقة على طرفي نقيض . أما حقيقة النهضة ، فانها مثبتة في متن هذا الكتاب
وستجدها مفصلة تفصيلاً وافياً .

أما كابن خالها وابن خالتها وما شابه ذلك .

ثانياً : ان يكون الناهي عندما يشرع في النهي ويرقف الخاطب الاول الذي لامع الى الفتاة بصلة .

ان يتزوجها هو أو أحد اقربائه واذا فعل ذلك أى قام بالنهي الخاطب دون ان يكون له طمع في زواج تلك الفتاة بل لمجرد منع الخاطب الاول فلاهل الفتاة الحق في زواج ابنهم من أى رجل شاؤا عدا الخاطب السابق (١)

ثالثاً : ان يكون القائم بالنهي كامل العقل موفور الرشد غير معتوه وليس فيه مرض سار من قبيل الجذام أو البرص .

رابعاً : لرئيس القبيلة أو العشيرة أو عميد العائلة الحق في اعطاء فتاة لاحد من الناس (٢)

(١) اما اذا كان الخاطب الغريب متصف بصفات النبل والشرف والذكاء ومتصف بالصفات الحسنة . فانه يعتمد على هيئة ترضية مؤلفة من وجوه القوم والسادات القاطنين في ذلك الحى

فهذه الهيئة تقوم بما عليها من واجب ، حيث تذهب الى دار ذلك (الناهي) وبواسطة تلك الهيئة يستجلب رضا ذلك الرجل الغريب لتلك المرأة المخطوبة فيسمح له بالزواج قبل ان يشيع أمر منعه . على شرط ان يكون كفوءاً لها (المؤلف)

(٢) سبق أن بينا في متن وشرح هذا الكتاب ، وفي مناسبات عديدة ما للرئيس من الاحترام والتقدير والجلال لدى أفراد قبيلته ، حتى ان كثيراً منهم يقسم بشرف الرعيم ، وإذا اراد أحد الافراد أن يثبت صحة قوله فانه يقسم بشرف آباء الرعيم . وما هذا الاحترام الذي يلقاه الرعيم من أفراد عشيرته إلا لتعديدهم فيه وحسن ظنهم به بانه لا يخونهم ولا يتوقف من مساعدة ضيفهم ، وكما من أناس لا عمل لهم ولا قدرة لهم على العمل يميلون في ظل هذا الرعيم ، ولا يجلب لهم العار وغير ذلك من الامور المنبوذة والغير مرضية . لهذه الاسباب نجدهم يعتبرون إرادته فوق كل شيء . ماعدى فروضهم وأحكامهم الجزائية. (المؤلف)

فإذا صمم الرئيس على إعطاء امرأة لرجل ما لا يحسن باقربائها ولا يحمل من باب كرم الاخلاق والتأدب العرفي ان يكبحوا جماح زعيمهم في إيقاف امره وصد ارادته لمفهم من ان عبيدهم لا يطيعون امرأة الا لرجل يشق بشرقه ويطمئن لمائلته وعشيرته وعلى هذا الاعتبار لا يفتنون مانعاً امام ارادة عبيدهم ومن هذا الاستدلال عن محض ارادة الزعيم نرى كيف تتمشى قواعد المعاشرة على اساس منطقية مقبولة لها اهدافها المملوءة بروح العدل الذي لا يقصدون به سوى حفظ التوازن وإثبات النوااميس العرفية مراعين فيها جميع الواطف هذه ايها القاري اساس الشهوة وتلك مقدماتها ونتائجها وسأأتى على المواد المقصودة من مضامين الشهوة مادة مادة .

أولاً :

ان المثل المعروف والمتداول بين الناس هو (القرابة تحتاج الى مودة والمودة لا تحتاج الى قرابة) نعم القرابة تحتاج الى مودة وتلك المودة لا تأتي الا عن طريق الاتصال والاختلاط العائلي ولم يأت ذلك المقصود الا بواسطة الزواج لان النساء يقربن ويبعدن فاذا ترك الزوج من قريبته لابد وان يصبح يوماً ما بعيداً كل البعد عن اقربائه واسرته والمكس بالمكس وربما تكون نتيجة بعده عن أسرته معكوسة الى العداوة بدل المودة وهذه حقيقة ثابتة ولها مصاديق كثيرة وامثال ذلك لدينا متيسرة ورجالها احياء يروونهم وهم من الاسرات التي تخاصمت فيما بينها وادت خصومتها الى الافتتال الذي انتج عواقب وخيمة ما بين تلك الاسرة .

ثانياً :

الكفاءة وذلك طالما يكون بين امرأة ورجل غريب بعيد عنها مودة عاطفية يمكن الرجل والمرأة من الاتصال بوسائل شتى حتى ولو كانت تلك الوسائل من

قبيل الخدام أو الأغراء ومهما كان قصد ذلك الرجل من اغراء المرأة لجمالها أو ثروتها أو ما شابه ذلك وصادف ان تم ذلك الزواج القدي لم يرتكز على اساس حقيقي أو أن سببه تلاشى فلا بد وان يكون ذلك الزواج غير مرغوب فيه فينتهي ذلك الزواج بما فيه سيئة ويفترق الزوجان على اساس نفور العلاقات اما اذا كان الزواج يتم بين المرأة القريبة من زوجها من باب النسب فان الفراق فيه ينتهما يكون صعبا ونادرا وقوعه فيها بين الزوجين القريين حتى ولو اصبحت المرأة القريبة من زوجها بمرض سار فان الزوج لا يتركها ولا يخرجها من داره الى دار اهلها بل يقوم الزوج بكل ما يتمكن من علاجها حتى تشفى أو تموت وان للزوج يرى العمل الذي قام به في سبيل زوجته غير متكلف به بل براء واجبا عائليا وبالعكس اذا مرضت الزوجة وهي غير متصلة بزوجها في وشائج القرين فان الفراق فيها بينهما يكون قريبا وان الزوج غير القريب من زوجته لا يتحمل اللبنة التي يتحملها الزوج القريب لذلك فان الزواج من القريب اصح واضمن وانصح للحياة الزوجية للسيدة .

ثالثا :

ان الحزازات التي قد تلي بعد الزواج او في اثنائه فيها اذا كانت هناك ضمانات سابقة بين عاقلتي الزوج ولسرة المرأة البعيدة عن الواحد عن الاخر فربما تحصل مشاحنة ثانية بين العاقلتين ويظن الزوج وزوجه بوصيات قصد النكاح بامرئها اهور تلك الوصيات الكسل وعدم التدبير والشغب بين تلك العاقلتي واخلط الوصيات الزنا وتماطي للفحشاء فاذا حصلت تلك الوصية والعياذ بالله فان اهل المرأة لا يمكنهم التخلص من هذه الوصية التي اتما جاءت لهم عن طريق زواواج ابنتهم وكثير من ذلك حدثت ولا يزال يحدث وان كان حدوثه شاذاً . اما القريب من زوجته فلا يصعب بالي وصية هينة فضلا عن الوصيات الشديدة منها كلفة الامر ومهما يكن السبب واذا حدث من باب الفرض بينهما بعض المشاحنات

فإن المرأة هي التي تكون السبب المباشر لرفع سوء التفاهم بين تبتك العائلتين وسرعان ما ينتهي ذلك النزاع ويحل محله حسن التفاهم ولرب مورد على هذا القول من أنه إذا كانت المرأة واسطة فعالة لحسن التفاهم بين العائلتين إذن فلا مانع أن تكون المرأة بعيدة أو قريبة فبإمكانها أن ترفع سوء التفاهم الذي قد يحدث بين العائلتين .

نعم إن الصلة دخلاً عظيماً فإذا كانت صلة القربى موجودة وهي الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه الباني ماشاء أن بإمكان المرأة أن تستند على ذلك القرب وتدخل في الصلح بين العائلتين وتستعين بمن ترى فيه القرب من أقاربها من الجهتين أما إذا كانت بعيدة يتمصر عليها الدخول ^(١) بتلك المهمة والمجازها حتى وإن كانت مرضية في نظر زوجها ومن هذا يتضح مدى الحكمة وبعد النظر في ترتيب وتنسيق تلك الفوائد .

(١) أما إذا كانت الزوجة من غير تلك العائلة ولا تحت لهم صلة فإنها لا تؤثر إلا على زوجها والعائلة التي تقطن معها في دار واحدة مشتركة في حل تلك الخصومة الوقنية التي حدثت

أما إذا كانت الجهة الثانية من تلك العائلة تقطن داراً ثانية ، فليس بإمكان تلك المرأة الغير قريبة والتي لا تحت لهم بنسب سوى قرب الزوج من أن تؤثر على الطرفين .

فصل

النهرية المتأخرة

يعنى ان رجلا له علاقة صلة رحم بامرأة وهو يرغب بالزواج منها وياخذ
الاهبة لذلك الزواج وفي أثناء تفكيره في هذه المسألة أي مسألة الاقتران وعرض له
عارض اضطر بسبب ذلك العارض ان يسافر من الحي الذي يقطنه هو والمرأة التي
يريد ان يقتن بها الى حي بعيد . بهمة السفر الى تلك الجهة من جهتين مادية ومعنوية
وصادف ان استغرق سفره زمنا طويلا وفي بحر تلك المدة أي مدة سفره خطبت
تلك المرأة التي يرجو الاقتران بها من قبل رجل غريب عنها . وقد عمل ذلك
الرجل كل ما في وسعه بامل الحصول على تلك المرأة . وبعد هذا الجهد الجهد والمحاولات
المتكررة منه على اهل المرأة استلان قلب امرتها واخذ قولاً قاطعاً منهم بالموافقة
على الزواج من ابنتهم . وهكذا استكملت شروط الزواج من مهر وصيغة عقد وغير
ذلك من الاشياء الاساسية وبعد الانتهاء من مهمة الدخول بالزوجة من ذلك الرجل
الغريب . صادف ان رجع قريب تلك الامراة من سفره وفي قلبه أمل الزواج
والاقتران بمن صمم على التزويج منها وهو لم يعلم بانها تزوجت برجل لا يمت لمطاوله
بصلة ما . وبعد وصوله الى الحي استعلم خبر زفاف قريبته لذلك الرجل فادهم الجو
في عينه واسود الفضاء في ناخره وفكر ماذا يصنع بعد هذه النهاية وعن سينتهم ؟
امن زوج الامراة والايقاع به وهذا امر لا يمكن . لانه لم يرسل له انذاراً نهائياً
او رسولا يمنعه من هذا الزواج بل ولم يلح لاقرباء الرجل بهذه المسئلة .

إذن فليس على الرجل الذي تزوج المرأة قمع التبعة ولا يجعل التفرع ولا تستحسن النكاح به إذا كان الرجل لا يعلم أن للمرأة قريباً يرغب في الزواج منها. وبعد هذا فإذا فعل ياترى هذا الرجل بعد افتتاحه افتتاحاً جديداً من أن قرين المرأة ليس عليه أي حق من هذه الناحية. إذن فعل من الحق ؟ ولأن يكال التفرع والتأنيب عن هذه الحركة ونتائجها التي حرمتها خطيئته ؟ نعم فإذا كان هناك نوع من الحق المعروف لهذا الرجل الذي حرم من امرأة يتنفي الاقتران بها أن يكيل تأنيباً أو زجراً فعل أهل المرأة وحدهم يقع هذا العتاب اللاذع الشفوع بالتفرع المحض. كما أن له أن يصب جام غضبه على امرأة المرأة وبؤنهم شر التأنيب على ملهم هذا الذي لم يحسبوا حساباً لغياب ابنهم ونزوح قريبهم معهم عليهم برغبته الأكيدة بالزواج من الفتاة الآفة المذكور. أما وقد تزوجت الفتاة وانتهى كل شيء فليس له على الرجل أي حق من أن يؤنبه أو يربحه بل يكتفي بالاعراض عن اقربائه أي أهل المرأة نهائياً وعدم القرب منهم إلى حد لانهائي^(١) فيمدان بسم أهل الفتاة وفهم هذا التصبم من قريبهم بزادادون الماء. ولا يقر لهم قرار حتى يطبثوا من صاحبهم هذا من أنه نزع من قلبه كل غل وكل خد تاتي من زواج تلك الفتاة. فيأخذون الحيلة ويستعملون الاماليب التي تمكنهم من ارضائه. وأم هذه الاماليب هو الابعاز الى صهرهم بأن ياتي بهيئة رضية عرفية من وجوه القوم وعيون القبائل ويدخل دار ذلك الرجل القريب ويسترضونه بكل

(١) ربما طلب فسخه منهم بصورة رسمية، وذلك بأن يكتب قراراً خطياً يوقع من قبل ذلك الرجل واقربائه الذين يريدون الفسخ. كما أن هذا القرار يوقع من قبل وجوه واسياد تلك الصغيرة ومذيلة بتوقيع الزعيم أو الرئيس. وهذا يقع نادراً واغلبه غير مقبول. لأن الفسخ صعب عند المعاشرة.

وسائل الاسترضاء • وعلى هذا ينفذ الصهر أمر نسيانه فيجمع نخبة ممتازة من وجوه قومه واركان قبيلته ويرفعون السفر نواً الى دار ذلك الرجل • وبعد حلولهم بساحته واستقرارهم في بيته يتتدؤن بالاساليب الستهم المعروفة واللواضيع المختصة في مثل تلك المناسبات ويستنعيونه بكلمات يحمد الرجل نفسه مضطراً لمساربتهم ويستمعيهون صفوه وصفحه الجليل خصوصاً وقد حلوا ضيوفا عليه • وان الضيف له حق كبير على مضيفه ^(١) وأم الحق الذي يريدون ان يتقاضوه هو رضا ذلك الرجل عن زوج الفتاة واهلها ويبرهنون لقريب المرأة على ان الرجل الذي تزوجها محترم في بيته معروف في قبيلته مشهور بطيب الخلق وكرم الخلال وهو كفؤ لهذه المرأة وان كان لا يفضلك أبها الفاضل الكريم •

واننا على ثقة من انك عندما تعلم ان فلانا أي زوج قريبك من العائلة الفلانية الذين لهم ماضيهم الجيد وشرفهم الثالث ستعرف رأسك خراً من انك صدقت مضرب المثل (من اهلها في محالها) وبعد دوران هذه الجاملات العرفية في تلك المبارات الرقيقة يتقبل الرجل بكل ترحاب وطيب قلب عرض تلك الهبة وعده لهم بالرضا عن الزوج وعن أهل المرأة وليست في قلبه بعد الآن أي ناحية من نواحي الغل ويرجعهم راضين مسرورين بهذه الصدقة الحسنة والسفرة الناجحة المؤلفة بين القلوب والمناعة لشوب نار الفيظ في أسرة ما بينهم وفي الأسرة الثانية على سبيل التبعة من زواجهم لفتاة تلك الأسرة • هذا اذا الرجل قبل بكلمات هيئة الترضية وعروضها بنفس تلك الاساليب العرفية التي اسلفناها في هذا الفصل . أما اذا لم يرض بكل هذه الوسائل ولم يقتنع بجميع تلك المحاولات وذهبت

(١) ان للضيف عند المعائر حق عظيم على مضيفه . ولهذه التقاليد الترضية عادات وأصول لها أهمية كبيرة . وتلك تكاد تكون اجماعية إلا ما شذ منها عنها .
« المؤلف »

اعمال الهبة وعمل أهل الفتاة وماعى الزوج ادواج الرياح • فيتحنن حينئذ على أهل المرأة مداواة لهذا الجرح ورتقا لذلك الفتق الذي لو بقي مدة طويلة ربما يؤدي الى نتائج خطيرة ترجع على أهل الفتاة بأوخم العواقب فيسترضون عند ذلك الرجل الذي هو قرب منهم بوسائل شتى منها اعطاؤه امرأة أخرى عوضاً عن المرأة السابقة التي تزوجت وبجملون اعطاء تلك المرأة على القاعدة المعروفة في النصوص العشائرية (الحشم) وهذه المرأة تعطى لهم على بد هيئة القرصية وعلى ان يكون مهر المرأة وجميع تكاليف زفافها على حساب اهلها ومن اموالهم الخاصة اما الزوج فليس عليه بعد قبوله تلك المرأة التمتع بغيره على يد وساطة هيئة القرصية الا اطعام الطعام المعتاد ايلة الاقتران عند القبائل وهذا اذا اقترح الزوج على نفسه عملاً كهذا وهو الضيافة في سبيل الزفاف ولا يزيد على ذلك شيئاً وبعد اكمال هذه المراحل التي اوصلتهم الى هذه الغاية وبعد وصول المرأة ايضاً وتقبيل مراسيم الزواج يخف القبط ويتلاشى الحقد ويبدأ رويداً رويداً عن نفسية الرجل القريب بسبب ذلك الزواج التمتع بغيره من الفتاة الثانية وفي هذه المناسبة تسترجع الاميرة ما انفصل عنها من اينائها بهذا الشكل من الاسترضاء ضيماً لسلام وبعداً عن الشحنة حتى لا يصادف الامرضون مجالا لتفريق فيما بين تلك الاسرة .

أما اذا لم يقم أهل المرأة بشي من هذا القليل ولم يحاولوا أي محاولة تمكنهم من استرضاء قريبهم بالطرق المألوفة والوسائل الممكنة التي اسلفنا ذكرها وعدوا غضب ذلك الرجل من اجل زواج تلك المرأة ضرباً من الحق ونوعاً من التفسخ واستعملوا نجهاء شدة في المطالبة لهم بهذا الحق الذي اكسبه اياه العرف العشائري الاهمال بلا مبرر والازدراء بلا محصل وحسبوا انهم يأمنون سطوته ولا يخشون انتقاضه عليهم وهم لو فكروا قليلا لاملوا انهم بعملهم هذا وقسوتهم تلك تجهاء قريبهم ومقابلته بهذه المعاملة السيئة لا يحصلون منها الا على الاسف المشفوع بالامس

ولا يلومون الا انفسهم لان ذلك الرجل القريب اذا عرف جيداً وعلم من اقربائه هذه الاستهانة به وعدم الالتفات الى مطالبه ربما يعتدي عليهم اعتداء مملوء بالقسوة المتناهية فيقتل أحدهم ويقتك بآخر منهم حتى يقض مضاجعهم وعند ذلك يذبح الخرق ويأخذون بمد امتاع شقة الخلاف في تلافى الامر ويتحملون في سبيل مسيرهم هذا أوعر الطرق واقصى الصعوبات وانهم لم يتدنوا الى هذه المآسة ويأخذون في تدليل تلك العقبات الا لعدم ارضائهم لقريبهم سابقا على التبعو الذي يبناه ولكن الحكمة في القضاء المشائري تنبع دائماً وتتحرى ابداً اقرب الطرق وانجم الاساليب في قطع دابر مثل هذه الفتن الكبرى والوقوف والحيلولة دون وقوعها باسهل تدبير واقرب طريق وهذه هي الميزة التي يتحل بها الحكم العرفي المشائري في عدم تكرار مثل هذه القضايا التي يترتب عليها نظامهم ونظامكم أمام من يمرض سبابهم بالتزريق ونفثي الموضي .

(الحشم)

تعريض الخرش بالكرامة والمسي بالاشرف

جرت السنن والتقاليد العرفية منها والعامية تنشأ مع الامادات الاساسية التي كادت ان تكون عنصراً مهماً من العناصر للانسان الكامل والمتوسط . واعني

(١) ان هذه القاعدة وتلك العادة المتعارفة عند المشائير في اعرافهم وقروضهم التي تفرض فيها بينهم ببعض عقوباتهم الجزائية ، وهذا متفق عليه اساسياً ، وهو الحشم وهذا مادة يفرض في قضايا متعددة ومختلفة وكلها عرفية مقبولة عند القبائل ؛ ولكنها تنطق بمفهوم واحد وهو يعطى كدية واجبة الدفع حالا وبلا تأخير . وهذا الحشم يفرض ويعطى حسب قرار المحكمين بنوعين :

الاول — يموض بالمال والثاني يموض بالنساء

اما النوع الثاني من هذه الغرامة لا يفرض في كل قضية جزائية بل مقيد بشروط اساسية وظروف واحوال يعطى بها المفروض
ثم ان النوع الثاني من الحشم اى حشم النساء لم يكن مطلقاً بل مقيداً بثلاثة قيود وهي : —

الاول — في حالة حصول اعتداء رجل على امرأة كما ذكرناه في متن هذا

(الكتاب)

الثاني — في حالة حدوث القتل عند ذلك تعطى امرأة كحشم كما هو مثبت في المتن من هذا الكتاب .

الثالث — في حالة تعلق أحد أفراد أو رئيس بزعيم واعتدى على ذلك المتعلق الذي يسمى في عرف العشائر « وجه او عكبة » وهذا ايضا تطرقنا له في قلب هذا الكتاب .

اما بقية ما ينطق به مفهوم هذا الجزاء اى « الحشم » فيجوز اعطاء مال أو

بالإنسان الكامل والمتوسط علماً ومرونة لاهية . وهيكلها . أما العنصر المتمم الذي المثل اليه في صدر الموضوع هو . الكرامة بكل معنى من معانيها ومصادق من مصاديقها . وإن الكرامة أو الكرامات عند العشائر أرفع احساساً وبحسب لها حساباً ترهق في سبيله الدماء وتصرف على حسابها الاموال الطائلة . هذا مع العلم ان تلك الاهمية التي تعطي لهذه العادة المتسرلة بالآرهاب الخلقى من جراء

نقود أو ماشية أو عقار

أما سبب إعطاء (الحشم) امرأة . فهذا أمر له تحليل له قيمته عند القاري . المنتفع على ما اعتقد . عند ما يقف على فلسفته بامعان وتدقيق وهو : —

ان القتل والمرض للنساء . والتعدي على الجار أو المتعلق على من يستحق إعطاء الحشم يحكون عادة معلوما لدى كل من يقطن في ذلك المحيط بل ويتعداه للمجاورين . وحيث ان العربي الصحيح الذي ذكرنا عنه الشيء الكثير في صلب هذا الكتاب من الآباء والشعم والغيرة والمنعنات التي يتعسك فيها دائماً لا تترك في حالة الاعتداء عليه من شخص مثله أو أقل منه أو أكبر ، بأن يبقى مكثوف الأيدي لا يحرك ساكناً . بل يسمى بكل جهده بأن يلتقم لشرفه من اهانه أو اعتدى عليه . وفي تلك الحالة يكون المعتدى نادماً فيكفر عن عمله الممق بأعطائه الى المعتدى عليه (الحشم) . فاذا كان العمل الذي ارتكبه المعتدى منكراً وقد فهمه الناس بصورة اجماعية ويكون حديث الناس بالاندية العشائرية . انهم يصح ان يعطى الجاني الجزاء (الحشم) مرة ١

كلاً . فان ذلك لا يصح مطلقاً ، ولا يقره منطق ولا تنتهي هذه الحكمة اذا كيف يكون ذلك وماى اسلوب تنتهي ؟ عند ذلك يعطى الجاني امرأة على ان هذه المرأة هي بنفسها تختار زوجها من تلك العشيرة ولها بذلك الحرية المطلقة باختياره . حتى اذا زفت من بيت اهلها واستطرفت حتى المجاورين تكون اعلاناً ناطقاً بفصل العار الذي يلحق بالشخص المعتدى عليه بعكس المال الذي يعطى ولا يعلم به الا القليلين .

(المؤلف)

المحافظة عليها من ان يمتننها أحد من الناس . والمنحلية بالشتم والاعتزاز بالنفس الى حد بعيد تهون دونه كل عفة وتسهل كل عويصة ومشكلة سوى المس بالشرف الذي هو موضوعنا الآن .

وسنضرب لك مثلاً على هذا الحساب وانموذجا على هذا المنوال كما تأخذ الفكرة الصحيحة وتستنبط اقرب المقاصد في هذا الموضوع باحسن اسلوب يتفق والذوق العربي وينسجم والاخلاق الفاضلة واليك مضرب هذا المثل على سبيل الانجياز .

لو كان رجل موثور الى قبيلة يقتل أحد رجالها وحدث امر يضطر ذلك الرجل الموثور في ان يجهز خلال ديار تلك القبيلة التي وتر اهلها بقتل احدهم . فما يصنع في انجاز مهمته وبلوغ مقصده ؟ والوقت أضيق من أن يأتي بدية لذلك القتل . أو بهيئة ترضية لاهله او عشيرته وغير ذلك مما يستغرق زمناً طويلاً لا يتفق وانجياز مأربه الحاضر وحاجته الماسة الضرورية وغايته الجبوية الملجئة الى مسيره بين احيائهم وفي مناطقهم وهو على مثل هذا الحال . اذن فكيف السبيل وما هي تلك الوسيلة السريعة الناجمة لانجاز مأربه ؟ واظنك ايها القاري الكريم مستغرب وتقع في حيرة من عدم وجود اسباب تهدد طريق الوصول الى حل هذه المشكلة التي سنفصاها لك تفصيلاً وافياً .

(التفصيل)

في حل هذه القضية : هو أن يمضي الرجل الذي ذكرناه في صدر موضوعنا هذا وهو التهم بجرمة قتل أحد افراد تلك العشيرة يمضي الى زعيم معروف في المحيط الذي تسكنه تلك العشيرة الموثورة من زعماء القبائل ويخبره بحقيقة الامر الواقع وضرورة سفره كما يسمح له ذلك الزعيم بكلمة يطمئن لها عرفياً ولا يخشى

أحداً مادام يحمل هذه السمة أي سمة التحويل له بالسيرة بين أحياء تلك القبيلة دون أن يتعرض إليه أحد من أفرادها .

أما الصفة التي يتعطلش القاري^١ الكريم إلى فهمها وقبلة مفهومها . فهو أن يقول ذلك الزعيم لهذا الوارث سر على اسم الله وإذا تعرض لك أحد فقل أنا مغفور بشرف الزعيم فلان ولا عليك . وإن ذلك الزعيم عندما يقول له سر على هذه الصفة اعلمه أن النعم لم يجسر أحد على التعرض إليه في شيء مما يهملها كلف الأمر . إذا حدث على هذا الرجل شيء في طريقه من تلك القبيلة بعد قول الوارث أنني مغفور بدم الزعيم فلان .

مثلاً لما بضرب أو باهانة أو قتل فتمت ذلك بشرح الزعيم بمطالبة تلك القبيلة بتعويض على حساب شرفه وفي سبيل سمته . وذلك التعويض يختلف قوة وضعاً باختلاف قوة الزعيم وضعه . فإذا كان من ذوي السلطة والتفوذ الواسع يأخذته ويضيه حسب أشباع رغباته وفي محض إرادته حسب رأي من الإهانة أو الضرب أو القتل هذا الذي يجري على الشخص المغفور بشرفه^(١) عندى الدية المشروعة . أما إذا كان من متوسطي التفوذ فإن التعويض الاسمي أن يعطى امرأة تعويضاً لشرفه . وهذا ما يخص التعويض عن الشرف والكرامة قدمته لك أيها القاري^١ الكريم في مثل واحد تمسباً على قاعدة هي الإيجاز . وهي فكرة كافية والمائة تعطي فكرة إلى القاري^١ الكريم عن أسس القواعد العرفية في هذا الموضوع عند العشائر .

(١) على أن لا يتعدى ذلك (الحشم) الأشياء المتعارفة والتي يتعاملها العشائر بكل أدوارها في حالة وقوع مثل هذه الحوادث أو غيرها المشابهة لها . وكذلك يجب مراعاة دفع (الحشم) بالنسبة للعروض عليه دفعه .

هذه اشارة الى قسم من اقسام الجزائيات في هذا الفصل المسمى في عرف العشائر (الحشم) وهو ينطبق على الكثير من قضايا العشائر الجزائية . كما اشرنا اليه وبيناه في بعض فصول هذا الكتاب التي تقدمت . واختصاص هذا الفصل فيها ذكرناه شاملا لبعض من قضايا العشائر الهامة والتي ذكرناها وفصلناها في بعض الفصول المتقدمة .

العار

من الفصول التي تسمى (بالعرضية) من قبيل الاعتداء بمختلف أنواعه لا بأسنة الحراب حسب بل شيء أهم من هذا وذلك وذلك الشيء هو السب الباعث لاشتباك الاسنة واحتدام الشجار والصراع المسلح . وكيفية تكوين هذا عن جرح كلمة مؤذية الى تعطيل شخصية أو مس كرامة أو خدش عرض . وان هذه الكلمات ينطوقها تؤدي الى مفهوم واحد وهو العار .

وان هذا المفهوم ينحصر في العرف العشائري في قاعدتين .

القاعدة الاولى — وهي الصاق التهمة بمرض أحد لاسمح الله من أي

ناحية كانت من قبيل رمي الرجل بكلمات تؤدي الى الصاق تهمة الزنا بمرضه مثلا كقول القائل لأحد الناس انت اخذك زانية أو بنت عمك مومس أو خليلتك ممسرة وغير ذلك من التعابير التي تؤدي الى هذا المعنى .

والقاعدة الثانية — هي تهمة الرجل بعدم تقاوة دمه ونسبته الى المنصربة الحبشية أو أي عنصر من عناصر الرق كقوله مثلا ان امك رقيقة أو أحداهاتك كانت رقيقة لعائلة الغلانية أو أن جدك كانت امه رقيقة لفلان ، أو غير ذلك حتى

عن طريق التنازل الفقري وهو اشد وفقاً من الاتهام الملصق من جهة الاناث ^(١) وتتفرع من القاعدة الاولى ، وهي قاعدة الصاق الزنا فروع شتى كل فرع منها له حكمه ومراسيمه حسب الاصول الرعية عند القبائل وعلى أساس الاعراف العشائرية المختصة بمثل تلك المواضع . كما لقاعدة الثانية فروع ونشعبات ايضاً ، كذلك لكل فرع منها حكم واضح وفرض معلوم ، أما أصل الحكمين الاساسيين عن مفهوم مجمل اتهمتين ، فهما الصاق الزنا والعبودية وهو ثابت لا يتحور ولا يقبل التساهل عند جميع القبائل ^(٢) أما التعديلات في فروضها تكاد تكون متساوية ايضاً لولا أن يطرا عليها طاري القوة والضعف في التصليب من القوي بأن يستزبد النكاح ، ورج التهمة حتى وان اثبتوها عليه والشرط الاعتيادي الذي يطبق على الضعيف حتى وان لم يثبتوها عليه أي أن الفرض جار على كليهما لكن للقوي حكم في الاستزادة ، وهذا أمر طبيعي ايضاً .

ولنأخذ الآن في تفصيل القاعدة الاولى وهي الصاق تهمة الزنا بشخصية ماء كما انفصل الاحكام والفروض المترتبة عليها في حالي السلب أو الإيجاب . أي في الاثبات والنفي .

عشر حالة تهمته التهمة

ولنبين أولاً في التهم المثبتة عليه التهمة بمعنى لو أن رجلاً قال لآخر ان

- (١) إن هاتين القاعدتين أهمية كبيرة عند العشائر ، ولكن للقاعدة الاولى أكثر أهمية ، إذ أن (حشم) الثانية يجوز استبداله بالنقود . أما (حشم) الاولى فلا يجوز استبداله مطلقاً . بل يجب دفع (الحشم) المفروض في المرف العشائري وهو تقديم امرأة عدى الدية المفروضة . (المؤلف)
- (٢) الا الفرد النادر ، وهذا لا يقاس .

اختك زانية فان الملقق بالتهمة يجب ان يثبت قوله بالبرهان ويدعم نهمته لذلك المرأة بالبيئة المجردة عن كل غرض من الاغراض فاذا تمكن اللصق لذلك التهمة من اثبات قوله وابطاح حجته بمختلف الوسائل من قبيل الرؤيا أو الشهود وتعيين المكان وغير ذلك من الاسباب الموجبة التي تقنع الافراد الذين سمعوا بهذه الحادثة وهي حادثة الصاق التهمة بالرجل المين فاذا تمت وسائل الاثبات وثأ كد الجمهور المطلع على كيفية شهادة الشهود وزكية الاشخاص ، كما يبرهن المتهم من انه إنما أقدم على هذا العمل لمجرد الغيرة على الشخص الموصوم لا لشيء آخر ، أى لاعت سابق حق ، ولا من أجل خصومة ، ولا غيرها ، وبعد هذا كله لا يحكم الفرضة على الواهم بشيء من الفرامة العرفية لانه قائ بالحقيقة ، واثبت قوله بالحجة الدامغة ، والبرهان القاطع ، مع تجرده عن كل المؤثرات . بل كان إخباره هذا لمجرد حفظ شرف ذلك الرجل الذى تنسب اليه هذه المرأة .

(عزم ثبوت التهمة والفرضة عليه)

أما اذا لم تثبت التهمة على المرأة المنسوبة لذلك الرجل وتبين ان الملقق بالتهمة إنما أقدم على هذا العمل لمجرد الحقد والغيظ أو الخصومة وما شا كها وثأ كد الأعراف والفرضة بعد تحقيقهم وإقتناعهم بعدم ثبوت التهمة فانهم يفرضوا على المتهم فرضاً مختصاً بموضوع القضية ومؤدى الفرض هو كما يلي : —

أن يعطي المتهم لذي العلاقة أي لولي المرأة بالتهمة امرأة واحدة على قاعدة (الحشم) ^(١) أما اذا فئات المرأة فيجب ان يعطي المتهم امرأتين الأولى على

(١) لو أهملت هذه الناحية من قبل العشائر أى لو ترك القائل ، يقول ما شاء وينسب لعائلة الشخص الثانى ما أراد ، ويوصم عائلته بالعار . ولم يعنى باقواله كهذا الاعتناء لتسدت اخلاق العشائر . ولاصبحت القوضى الاخلاقية متعربة

حساب التمييز وهو فصل المرأة القتيلة التي ثبتت برأتها من تلك التهمة بعد قتلها من قبل المحققين من الفرض .

أما المرأة الثانية ، فتؤخذ من الرجل المصق لتهمة على حساب القاعدة السابقة وهي قاعدة (الحشم) (١)

وان هذه النتيجة التي جاء تفصيلها على هذه الكيفية السابقة لم تظهر بهذا الظهور إلا بواسطة مجالس التحكيم من الفرض والعراف فان مجرد جاستهم المختصة يمثل تلك القضية المايعة تعطي التهم المأرض أو غيره فكرة إقناعية من انهم سينهمون الحقيقة المجردة بسير تحقيقهم عن هذه القضية المختصة بالعار كما هو شأنهم في التحقيق عن القضايا الأخرى .

الى هذا القسم الاعظم الذي هو مدار البلاد .
ولسكان المنزل العشائري مشكوك فيه ولا يعرف أحد أباه . وهذا شيء غير مرغوب فيه البتة . حيث من كان أبوه لا كرامة له ولا غيره عنده وبعد ذلك منقصة .

(المؤلف)

(١) ان هاتين الأمرتين يجب تقديمهما من قبل الشخص المفروض عليه (الحشم) . كما تقدم بيانه في متن هذا الكتاب الى أهل المرأة التي الصقت اليها هذه التهمة ، ولم يتمكن من اثباتها حيث انها بريئة من تلك التهمة . ولهذا الفرض من الاحكام مغزى عظيم . حيث ان مفهوم هذا المنطق الذي يوضح لنا أجلى المعاني . ولنضرب لك مثلاً واحداً يدل على ما لهذا القول من الحقيقة الحقة : —

ولو أهملت هذه الناحية وتركناها لاصبحت هذه التهم العوية وأداة لكل موقور يمكنه ان ينتقم من خصمه ويسند له مثل هذه التهمة الشفيعه التي تنور لها النفوس .

« المؤلف »

قتل المرأة لمجرد الانحياز عنها بالنزوة

أى تهمة الزنا

ان العرف العشائري يله حكم من العنف والقوة بمكان في مثل هذه المواضع ، لأن الشرف العشائري يأبى أشد الالباء وبكاد يكون أعنف شيء يستفز الشعور العشائري العربي ، هو هذا الموضوع ولذا نرى ان الرجل لمجرد سماعه بتهمة امرأة من لحته بهذه الوصفة من قتل رجل آخر ، يقول شيء يعمل به ولي المرأة هو قتلها بدون قيد أو شرط حتي فيل التحقيق في قضية إثبات التهمة أو نفيها . إما إثبات التهمة فقد أثبتنا حكمه في الفصل السابق نفسه ، وأما عدم ثبوتها فكذلك أيضاً ثبت في باب من هذا الموضوع .

حكم المرأة المتزوجة في موضوع التهمة

وهذا نوع آخر من أنواع التهم الملصقة بالمرأة المتزوجة والضرب لذلك مثلاً :
لو أن رجلاً تخاصم مع رجل آخر وحدث في أثناء تخاصمهما كلام جرح عاطفة أحدهما الآخر بقوله : (إن امرأتك زانية) قالت الرجل الذي اتهمت زوجته بهذه التهمة في تلك المشاجرة أو الخصام بوعز الى أهلها من أن فلاناً اتهم ابنتكم بهذه التهمة وإني سأنتظر ماذا أنتم عاملون ؟ وهكذا ينتظر الزوج أهل زوجته مدة ^(١) تمكنه من المطالبة في حقوقيه من الرجل الذي اتهم ابنتهم فإذا

(١) فان زوج المرأة في هذه الحالة يتركها ولا يأتي إليها ولا ينتظر إليها كمنظرته الأولى فانها تنزل من نفسه ويحل محل الصفاء الغضب والبغض والعداء

انقضت تلك المدة ولم يقيم أهل المرأة المتهمة بعمل إنقاذي ضد ذلك الرجل أو أهلها المطالبة باثبات التهمة فللرجل الحق بمقتضى فرض العرف العشائري أن يطلق زوجته ويرجعها إلى أهلها وبعد رجوعها إلى أهلها وهي مطلقة يقوم الرجل بمطالبة أهل الزوجة بالمهر الذي دفعه من أجل زواجه بأنثمتهم والتكاليف التي صرفها على حساب ذلك الزواج . كما أن أهل المرأة يجب عليهم أن يدفعوا إلى مطالبين زوجها لأنهم لن يقوموا بالمراسيم التي ينشأها أزاء تلك التهمة التي ألصقت بأنثمتهم .

هذا إذا بقي أهل المرأة على تسامحهم مع الذي صنعته تهمته بأنثمتهم أما إذا أخذ أهل المرأة في تضيق الدائرة على الرجل الذي نسب لابنتهم هذه التهمة بواسطة الفرضة وأرسل الانذار من العراف المحكمين في مثل هذه القضية وبعد هذا التحقيق أسفرت النتيجة عن عدم ثبوت التهمة على تلك المرأة ، فإن زوجها لا يعبأ بهدئذ بالقول السابق المجرد ، وعدم ثبوته وإعطاء ملصق التهمة امرأة لأهل الزوجة المتهمة على قاعدة (الحشم) جزاء لما تفوه به من القول المرسل الذي لم تدع به حجة ولم يستند بإثبات كما أنه بعد إعطائه امرأة كرامة يثقل أعنف اللوم وأقسى التعبير من الفرضة وأرباب الوجاهة ، والافراد من شيوخ تلك القبيلة على تهمته هذه لتلك المرأة .

أما إذا أثبت ذلك فعلى أهل المرأة تصديق قوله فيها وإثبات تهمته لها وتحقق قوله بدون شك فيها عند الفرضة . فمئذئذ لم يفرض عليه المحكمون أي حكم

وهو مع ذلك ينتظر نتائج هذه التهمة ويأخذ بالتحقيق هو ومن معه من لهم علاقة في هذه المرأة، عسى أن ينجم من ذلك شيء من الحقيقة السلبية أو الإيجابية أما لو كانت من اقربائه فهو يقوم بواجبه مباشرة كما بيناه في متن هذا الكتاب .

بالنسبة لاثباته تلك التهمة على المرأة المقصودة بأهم وسائل الاثبات . هذا مع الاحتفاظ بالعادات الاعتيادية في مثل هذه المواضع التي لها خطورتها المعنوية المؤثرة تأثيراً حسيماً على عواطف جميع القبائل في مختلف ذهنياتهم ، ولا اريد ان اضرب لك مثلاً آخر في مثل هذا الموضوع اكتفاء من التفصيل الذي بينته في صدر الموضوع ولا يعني الا ان افول ما وجد من الاسس العرفية حول هذا الموضوع مثبت في سجل من سجلات العرف الذي وفقت الى جمعه وتنسيقه على هذا الشكل .

(الصبر)

ومعنى ذلك ان المرأة المعروفة ، بالمعة وصادف انها سائرة في طريق ، وتعرض لما أحد بهوء من قبيل المغازلة أو جذب رداءها أو راودها أو غير ذلك من الاعمال التي تدل على ذلك .

وكذلك اذا كانت المرأة نائمة في بيتها أو بقعة وتحدي دارها أحد المذولين المتلبسين يمثل هذا النوع من المعتدي . فصد اغراء الفتيات ، أو إجبارهن على الانصياع إلى عواطفهم ، وان المرأة المنكرة لمثل تلك الاحمال الصادرة عن هؤلاء المذولين لا بد وان تكون لها بين قومها معنوية عفة معروفة فيها بين عشيرتها و افراد قومها . واذا حصل من هذا القبيل على هذه الامرأة وعلى الاغلب يحصل هذا الاعتداء من هؤلاء الناس على النساء القواني وصفتهن بالمعة في صدر هذا الموضوع (في غسق الليل) كما يخفق المعتدي عن عيون المرأة . وان الليل خير سائر لمزاحمات التلبس يمثل هذه الحركات الدنيئة . وعندما يصل المعتدي الى قنآه الدار مثلاً ويقرب من تلك المرأة سواء كانت نائمة أو منتبهة وبأخذ ذلك الرجل من التودد اليها والمغازلة معها ومراودتها من نفسها . وهنا تنهر المرأة بشي من العنف

وقليل من الصباح والاستصراخ والاستغاثة بأهلها من هذا المعتدي السافل . وعند
سماع أهلها صوت استغاثتها يفتشون فوزعين من نومهم على أثر تلك الصيحة قاصدين
المكان الذي سمعوا منه الصوت .

أما المعتدي فيأخذ بالهرب هطراً على نفسه من صولة أهل الفتاة ^(١) . أما
أهل الفتاة فيسألون ابتهم عن سبب الصيحة فتخبرهم بحقيقة الحال من أن خلافاً
دخل علي وانتهت عندما سمعت همس خطواته وانتهرت على هذا المعتدي . وقد كلفني
بكذا وكذا . وراودني مرادة السافل . ولما أن تحققت وعلمت متويلته مما لم
أجد بداً من الاستغاثة بكم لتخلص من خطر هذا المجرم الأثيم الذي نهداني
دون أن يعرف عني أو أعرف عنه أي شيء .

أما أهل المرأة عندئذ يجدون في إثره ويمقبونه أينما وجد وحيث ما كان
للانتقام منه . وأخذ الثأر لكرامتهم بقتله .

أما المعتدي فإنه يأخذ بالنفي لثمة المصلحة به كلما جد أهل المرأة في تحقيق
الصاق الثمة به . وتأخذ مرحلة النفق والابرار في أثبات الثمة وعدمها وقتاً غير
يسير ^(٢) من الجانبين إلى أن يتمكن أهل تلك المرأة من اثبات الثمة على المعتدي

(١) حيث إذا عثر عليه أحد أقرباء المرأة يكون مصيره الموت بلا تردد .
وليس على قاتله إذا كان من أقرباء الأسرة وقتله اعملته تلك ، أي جناح من قتله
إلا كما ذكر في متن هذا الكتاب والذي ستجده في هذا الفصل . ولا يلام قاتله بل
بالعكس يعمز ويكرم عند القبائل .

(الؤاف)

(٢) لا من حيث الاعمال لمثل تلك القضايا ولكن لاهميتها وما يأتي من
ورائها فإن القرصة وأهل العرف إنما يتروون فيها لاجل أن يقفوا على حقائقها
ومفهومها ليمطوا عند ذلك حكمهم فيها حكماً عادلاً وليس فيه أي نقص .

بشئ الامارات والدلائل . وبعد الاثبات على المعتدي بحة هذا التحدي عليه من انه هو نفسه الذي تحدى المرأة بكلمات المرافعة في تلك القبلة المعروفة .

إذ انه ربما تأخذ المرأة منه عند هروبه من البيت بعد استغاثة المرأة بأهلها رداه أو كوفته أو شدة من البسته . ويكون عند ذلك هذا الشئ أو الرداء خير دليل على اثبات التهمة عليه مع بقية الأدلة والامارات التي تظهر عليه بعد التحقيق من جانب أهل المرأة ومن قبل الفرض في مثل هذه القضايا . وعند وصول القضية الى هذه المرحلة من الوضوح وشئ من الاثبات على المعتدي ، يأخذ الفرض في اصدار القرار والفرض في القضية نفسها على الشكل التالي : —

إذا كانت المرأة غير متزوجة ووقع عليها الاعتداء وهي في بيت أهلها فيكون الفرض على المعتدي بان يعطي امرأة لأهلها على قاعدة . (الحشم) أي التمييز لأهل الفتاة عن ذلك التحدي . هذا إذا كان المعتدي من أخا قبيلة الفتاة أو من سلفها . لأن الرجل المعتدي لا يأخذ الاطشنان ما لم ينهي قضية اعتدائه على شكل يضمن له الامانة من أهلها . وإذا كان غير قريب منها وقبيلته غير متاخفة لقبيلتها فيكتفى المعتدي باعطاء (الحشم) النقدي وهو عشرة (ليرات) ^(١) حسب العادة المتبعة أو أكثر .

ومن المؤكد ان التروى والتعمق في سبر غور مثل هذه القضايا وتحقيقها تحقيقاً أكيداً ، يتطلب التريث بالقضية لا التصرع بالحكم . إذ ان التصرع تكون نتيجه غير مرضية ، او يكون الحكم فيها غير عادل .

(المؤلف)

(١) إن التعامل بتلك العملة هو شئ اصطلاحى . لأن المقصود به (الليرة) كوحدة قياسية اسمية . وإلا المقروض على حساب الزمن الاول إذ المطلوب به (الليرة) لتي تساوي قيمتها بالعملة الهندية اثني عشرة (روپية) وعان (آنا) . أما في

اما اذا كانت المرأة متزوجة وصادف ان وقع عليها الاعتداء وهي في دار زوجها . فيجب على المعتدي أن يدفع (الحشم) الاختياري بين النقد أو إعطاء المرأة . وهذا على قياس المتأخذه أو البعد . وعلى أن يمدى لزوج المرأة كمية من المال معروفة في الفروض العرفية الأساسية جزاء تعدي بيت زوجها .

وهذه الكمية التي يعطيها المعتدي لزوج المرأة تسمى جزية (عرة البيت) وان هذه القاعدة أيضاً من القواعد الأساسية عند القبائل العربية غير المتحضرة . اما اذا توانى المعتدي عن اداء الجزاء لاهل المرأة وزوجها وتوانى أيضاً في استرضائهم وطلب الصفح منهم عن فعلته هذه فيجب عليه أن يبق بقضاً وحذراً أشد الحذر من سلطانهم . أى سطوة أهل المرأة وسطوة زوجها انتقاماً منه لكرامتهم والمطالبة بشرف ابنتهم التي تعدى عليها ذلك الرجل ولكن لا يتوانى من أن يترف مثل هذه الجنحة أو الجنابة عن اداء الدية التعميضية لاهل الفتاة ولزوجها ^(١) لان التواني في حسم مثل هذه المشا كل يورث منازعات شتى وخصومات عنيفة ربما تؤدي نتائجها الى ثورة دائمة كبرى تخضي على الفريقين المتخاصمين وتورث العشرتين المتنازعتين دماراً تاماً ويبقى الفل كائناً والحقد متمركزاً في

عملتنا المحاضرة فتساوى تسعائة وثمانية وثلاثين فلساً فقط . ويكون قياس (الديات) العشارية تسير كلها على هذا الاساس بلا تغيير ولا تبديل .

(المؤلف)

(١) ان هذه الدية التعميضية وذلك (الحشم) الذي يجب على المعتدي دفعه صفقة واحدة وبلا تأخير حسب حكم القرصة وأهل العرف . ويكون دفعه من مال المعتدي الخاص وليس له ان يستعين بالعشيرة أو بأقربائه بالدفع مطلقاً . إلا اذا كان احد اقربائه يتبرع له بمقدار من المال كمساعدة فلا مانع لذلك .

(المؤلف)

نفوس هاتين القيلتين حتى يمضي على هذه الخصومة زمن وهي نحتدم في كل مناسبة وبالطبع انت الفرضة وأهل العرف لا يروق لهم بقايا مثل هذه الجنحة الصغيرة ولا يهتمونها بل يفرضون على المرتكب فرضهم العرفي حتى وإن تساهل المعتدى في اداء الجزية التمييزية التي يأخذها الفرضة من امرته كي لا تتولد منها وتنجم عنها مشاكل عويصة لا يمكن حلها ولا يرتق فتقها بسهولة إلا وقد ظهر مما بينا في هذا الفصل صدى تأثير الفرضة والعرف العشائري في حسم القضايا البسيطة بين القبائل درماً للخطر الناجم عن إهمالها ونمناها من الورطة الكبرى التي يتعمد من قبلها أهل الفرض والمحكوت على عدم مداواتها بحكمتهم نظراً لسلطان المحولة لهم على ضوء عرفاتهم بأحكام المباشر وفروضهم العشائرية وتقاليدهم العرفية .

وحدة الجزاء في أنواع الصبغة

أقد اسلفنا في صدر البحث وأول الموضوع بحثاً نحض موضوع الصبغة .
وجميع ما يترتب عليها من جزاء وتمويض واداء (حشم) على مختلف الحالات التي يقع فيها نوع من الاعتداء .

أما الاعتداء الخاص بالصبغة كجذب الرداء أو المغازلة والمرادة وأمثالها مما يخص الموضوع نفسه فإن التمويض في جميع تلك المفاهيم الدالة على مصداق واحد تكون حسب العرف والمادة واحدة ومتفردة في السكينة التمييزية أو السكيفية الجزائية وبالطبع لا ينفذ مفعول انتمويض عن ارتكاب مثل هذه الجنح إلا بعد الاثبات على وجه التأكد . وإذا كان مؤدى الاثبات ضعيفاً وسببه غير موثوق به وغير مدعوم على أساس الرؤيا والمشاهدة الفعلية فلا تنطبق تهمة على الرجل الذي

الصقت به الحادثة كأن الجزء لا يترتب عليه لعدم ثبوت هوية الحادثة أيضاً (١)
 أما المرأة التي تخبر أهلها وتبني ذوبها بأن فلاناً قاتل من كرامتها أو حاول المس
 بشرها أو بعث إليها كبة من المال أو نوعاً من الهدايا باعتبار أنها مرادة فتؤخذ
 شهادتها مبدئياً وبدون تحقيق باعتبار أن المرأة مصدقة في مثل هذه الادعاءات .
 وبعد اخبارها وسماع أهلها مؤدى افادتها عن ذلك الرجل المعتدي يجدون في طلبه
 ويتعقبون أثره مرحلة بعد مرحلة كما يظفرون به ويتقمون بقتله لا ينهم . أما إذا
 قتل وظهر بعد التحقيق من أنه لم يرتكب هذه الجريمة .

فلاهل القتل كل الحق في المطالبة بدم قتلهم الذي قتل بدون أدنى مبرر
 وعند ذلك تجري المراسيم الاعتيادية لاداء دينه والاعتذار من أهله بعد اقتناع
 أهل القتل من الجنة أنما اقدموا على قتله لاتهم إياه بذلك التحدي المزعوم
 لا إساءة وتر فيما بينهم . فإذا طبقت المراسيم الاعتيادية وغذت في القتل لاهل
 القتل يستغنى القتل من الجلاء .

أما المراسيم الأخرى فتتخذ بكاملها . هذا إذا وجد المعتدي وظهر أنه غير
 مرتكب تلك الجريمة بعد قتله . أما إذا تبين أنه هو الذي ارتكبها بتعديه لتلك المرأة
 فإن دمه يضي هدراً هذا إذا قتل المعتدي في الحالين . أما لثبوت التهمة عليه
 فيينا حكه . وأما إذا لم تثبت التهمة عليه بعد قتله فقد بينا حكه أيضاً .

هروب المعتدي

أما إذا لم يوجد المعتدي الذي تحدى الفتاة سواء هرب إلى مكان فاه أو

(١) وذلك في حالة العار أو اخبار أحد من الناس لاهل الأسرة فقط .

التجأ الى قبيلة أمصه وتوكله على حياته فينفذ فيه أو في أمرته مرسوم التعدي المفروض إذ ان التلصص من أهل المرأة والتلصص من خطرهم لا يأمن امرأة المعتدى^(١). فلا بد وانهم يتخذون كافة الطرق والمساكن التي توصلهم الى التغامر مع أهل المرأة على أساس النصوص العرفية والفروض العشائرية .

أما المعتدي المهرب فيرسل من جانبه رسل الامن والسلام الى أهل الفتاة يعلمهم بأنه كفيل بضمان جميع الحقوق المترتبة عليه ومن أجل هذه الحادثة التي أوحى بها حقه المنكود . وإن هؤلاء الرسل الذين يلقون عنه تلك التعابير قد يسم من هذا للحصول على الاطمئنان من أهل المرأة للمعتدي التائي نفسه . وحيث أن يكون التعويض والجزاء (والحشم) على حسب ما يبتاعه من قرب المعتدي من قبيلة الفتاة أو بعده عنها .

بغية أنواع الصبر

أما الأنواع الأخرى من هذا الموضوع فسنلخصها لك بإيجاز مع استكمال الفائدة ونضرب لك مثلاً من الأمثلة في هذا الصدد . لو أن امرأة ارتادت من دعة

(١) سبق أن ذكرنا أن الدية أو القرض الذي يقرره الفرض على المعتدي أن يدفعه من ماله الخاص ولا يشترك معه أحد بمساعدته من أفراد عشيرته أو أقاربه في حالة دفع الدية أو (الحشم) . أما إذا هرب المعتدي ولم يثر عليه أحد من أقارب الاسرأة . فإن أقرباه مسؤولون عن ذلك أو أكثرهم مسؤولية ما كان أقربهم اليه حتى إذا ما وجد المعتدي ، فلاهل الاسرأة الحق من تعقيبهم بشتى الطرق .

غير مزروعها أو اتخذتها مرعى لمواشيها في أرض ليست ملكها ولا لأهلها بتلك الأرض علاقة ومصادف أن رآها صاحب تلك المزرعة وعجز درؤيته لها انتهرها ونحدها بقسوة وعنف وأخبرت الفتاة أهلها بذلك ، أي بما وقع لها مع صاحب المزرعة فليس لأهلها أدنى حق في أن يطالبوا الرجل بشئ من الجزاء . وقد من التعويض لأن القاعدة العرفية في هذا الباب ينطق مؤداها وبؤدى نصها أن الذي يتصرف في حق غير عقاره أو مزرعة غير مزرعته يكون اذن أصحابها يجب عليه أن يتحمل مسؤولية الاعتداء وحده ولا يحمده ظهر في قبيلته في كل ما يقع عليه حتى ولو حمل صاحب الأرض مع المرأة نوعاً من أنواع الخنا ، لأن المرأة العربية يجب عليها أن تكون صائنة لكرامتها محافظة على تقاليدها ^(١)

أما إذا حملت مثل هذا العمل فلا تنطبق عليها مراسم الاحترام للمرأة العربية عند العشائر وفي نصوص فروعهم في المرأة وواجباتها .

الاعتداء على المرأة في الطريق

والآن سنسرد لك فصلاً آخر في هذا الموضوع مع مثل من الأمثال المختصة فيه :

فلو فرضنا أن امرأة تسير في طريقها أو في مكان آخر وليس في الطريق

(١) حيث أن المرأة لم يكن عندها تلك الجرأة التي تساعد على السرقة والتجاوز على مال الغير ، بل إنها خلقت لأمم من ذلك ، فإذا تركت واجبتها وزيت بغير زيها ، وسارت على النهج الذي لا يلائم نفسها ، فتصكون التبعة عليها .

أو ذلك المكان أحداً من المارة أو المشاهدين . وصادف أن اعتدى عليها أحد
الاوغاد وغازلها وفي وقت مفارقتها إياها وانتهارها له لم يمكنها أن تأخذ منه سمعة
أو علامة تدل على تحديه إياها وإذا كيف ثبتت المرأة الزهمة على غريمها ؟ نعم
فإن المرأة حينئذ يمكنها إثبات قولها بأن تصرخ في وجه أول مقبل عليها في ذلك
الطريق وعلى كل حال فإن الرجل يسألها عن سبب ولولتها . فإذا سألها نجبه حالا
أن فلانا اعتدى علي وأراد أن ينال مني مأرباً دينياً لولا مدافعتي له بما أوتيت من
حول أو أن المرأة عند وصولها لأول قرية تصادفها تأخذ بالصراخ والمويل .
وعند سماع أهل القرية صراخها وتغتمتها لابد وأن يستجوبونها عن السبب فتعجبهم
أن فلاناً نتحدثني بعمل كذا . فيكون المقبل الأول وأهل القرية أو أحدهما سنداً
وشاهداً لإثبات الزهمة على المنتحدي . وإن هذا النوع من الثبوت لا يحتاج إلى
كثرة نقض أو إبرام ^١ لأن القبيلة العربية المتخلفة في القبائل العربية تستفزها
كثيراً مثل هذه الحوادث التي لها أرفع حسر عندهم ولهذا ترى أن الناس
الذين يعتدون بأنفسهم ويعتنون بأمرهم وقبائلهم لا يقع على نساء قبائلهم أو أسلافهم
شيء من هذا القبيل . وليس معنى قولنا هذا نكران وقوع مثل هذه الحوادث بل
أن قصدي من قلبي هذه أن القبائل الكبرى المعروفة المتعبدة بالنصوص العرفية
والفروض العشائرية لا يقع عندها مثل هذا الحادث إلا نادراً . أما بعض القبائل
البعيدة عن القرى والارياف الذين هم بين الرحل والمقاطنين تقع عندهم مثل هذه
الحوادث أكثر من غيرهم من قبائل الارياف .

العار بالصبرية

لا شك من أن العنفات العشائرية تقناول أولاً قاوة الدم وتسلسل الحسب

وحفظ العمود التسي عند أغلبهم . والحقيقة لما قسط مهم في موضوع نقاوة الدم عند العشائر مثلاً عند ما يجتمع نفر من أبناء القبائل في أندوة من فوايدهم الريفية المعدة للسمر في الليالي المغفرة أو على حساب شمس الاصيل أي بعد انتهائهم من القيام بأجبانهم الزراعية وفي تلك الندوة تنوع الاحاديث وتختلف المواضع الدائرة فيها بينهم . ونرى كلا منهم يكلم الآخر بموقف كذا ومعرفة كذا كما ان القسم الآخر منهم يكلم صاحبه باتي إنما قت بتلك المغامرة الفلانية في ايلة المبودة كانت مطبوعة في لوحة قلبي كما اني ارجو ان اصادفها ثانية وسأرفع رأسك ايها الاخ الكريم عند ما نسمع باخباري المسرة . ومع الغرض ان تلك المغامرة هي مغامرة رد اعتدائه يؤدي الى معرفة يشترك فيها الفرد المتكلم وينصت على المندبن مع كثرة عددهم فنرا نرى صديقه يحبه بهذا القول : لا بأس فانك ممن مخول . فان احماك عرفت لهم مثل هذه القضايا واحوالك مشهورون بها ايضاً فان شجاعتك تلاقى عليها العربان وتعاون عليها الجدان فانظر ايها القاري الى العنقة النسبية عند القبائل الموجودة بتطرف حتى انك لو تسأل الفرد منهم من ابرك فيجبك على الفور عن ابيه وجده واسرته وقبيلته ولا يكتفي في ذلك بل تمتدى هذه العنقة الى اسماء احواله ونسبهم وقبيلتهم وهنا يتفدح في ذهن الرجل الذي سأل التقى ان هذا الشاب عند ما اتى عليه هذا السؤال تبادر الى ذهنه من ان السائل انما سأله عن اسمه استصغاراً لقدره وتجاهلاً لقبيلته فاجابه بتلك الاجوبة الكثيرة على سؤال واحد فانظر بربك ايها القاري اذا كانت العنقة سائرة على هذا النوال فكيف يكون موضع العار في المبودية ؟ وما قدر الاستغزاز الناشئ عن هذا العار ولا بد من ان نعطي صفحة بيضاء ومثالا جلياً حول موضوع العار في المبودية .

كيفية الصان التهمة بعار السرى

لو أن رجلاً اشترك أو تقاضى مع رجل آخر وزاد الشجار شدة واحتدما

فما بينهما وأدى ذلك الاحتدام الى ان يصدق أحدهم بصاحبه تهمة العار بالعبودية .
على الكيفية التالية .

وان هذه الكيفية تنحصر في ناحيتين . الناحية الوجيهة أي أن يذفه وسجاً .
لوجه بسموع وعمرأى من جمهور من الناس . والناحية الثانية هي ناحية التعرض
المجلسي ^(١) مثلاً ان الرجل الذي يريد الصاق التهمة أى الصاق العبودية ان يرتاد
المجالس أو النوادي العشائرية ويقول ان غطرمه فلان في غير محلها اذ لم تستند
على نسب واضح وحسب جلي وأنا أعرف على وجه التحقيق من ان في عروفه دم
الرفيق وأنا أعرف جيداً الطرق التي توجب الاعتقاد بصدق قولي واثبات ادعائي .

التهمة ومبها لوجه بالعار

وبان ذلك ان المعتدي المصمم على الصاق التهمة يتعرض لمصاحبه بكلمات
توجب الانتقام بمثلها من الكلمات واذا حصل هذا اجتمع نفر كثير كالعادة الجارية
فيما اذا تخاصم اثنان كيف يجتمع لمشاهدة خصومتها الجمهور وفي اثناء تلك المشاجرة
بين هذين الخصمين امام ذلك الجمع يقول أحدهما للآخر على حد هذا القول .
مه يا هذا أنا أشرف منك نسباً ولا تشوب سلسلة نسبي أي شائبة أما
انت فان جدتك رقيقة أو أحد أجدادك من الارقاء وبعد فراغ اللصق من هذه
الكلمات . واسماع الجمهور اليها مع شيء من الاستغراب وعند ذلك ينصرف الرجل

(١) وهذا قابل حدوثه . وقادر الوقوع . مع هذا فان حدوث الاول اكثر
من الثاني . (اماحشمة وجزاهه) فقد اوردناه مع سبب اعطاء ذلك (الحقم) في
في محل آخر .

المصق به تلك التهمة ويطلب بواسطة الفرضة اثبات التهمة عليه من ذلك الرجل مع التهديد منه على هذا النحو اذا لم تثبت تهمة فلان لي والصافه بي عار العبودية سوف اقتله وانكل به مهما كلفني ذلك من أمر وهنا أما أنت تثبت ذلك الرجل قوله بالبرهان ويدعمه بالحجة الدامغة بكل وسائل الاثبات حتى يقتنع الفرضة بصدق قوله واثبات حجته فلا يرضون عليه أي دية أو أي تعويض حتى ولا يوجبون الحق عليه والفيض سوى بعض التأنيب اللطيف على قاعدة (١٠) قلنا يعلم يقال)
واما اذا لم يثبت قوله وتبين ان هذا القول أو تلك التهمة أعماقه بها مجرد الخصومة فعند ذلك يقرر الفرضة عليه حكما وهذا الحكم يكون مجرا على هذا الشكل الآتي :

أن يعطي الرجل الذي اتهمه امرأة على قاعدة (الحشم) بدل التهمة التي ظهر بطلانها مع الزجر والتأنيب والهوم والتقريع (١)

(١) سبق ان اشرنا في مواضع عدة من هذا الكتاب الى ان المرأة إما تعطى (كحشم) لا استهتاراً بها ولا بخساً بقيمتها نعم لم يكن السبب هذا او ذاك بل ان الامر عكس ذلك اذ ترى القبائل تتقاتل ويغنى منها العدد العديد من الرجال في سبيل المرأة كما لو ان رجلا اهان امرأة او تعرض لعنفها او نالها بكلمة جارحة اذ يثور حينئذ ذلك قاتل من عائلتها ويلتحق به القريب في العشيرة فتحدث المذابح العظيمة وانت ترى ان سبب ذلك المرأة وما اكثر ما يحدث ذلك في العشائر في حين ان الرجل اذا تجاوز على الرجل فقد تنتهي القضية بالاعتذار وقبلما يرفض مثل هذا الاعتذار اما التعرض للمرأة فلا اعتذار ولا استغفار بل لابد من ان يعطى المعتدي امرأة (كحشم) . فمن كان له هذا الاحترام وتلك المنزلة ترى هل يمكن لاحد ان يظن رخص ثمنه ؟ كلا بل هي اغلى شيء عند العشائر وأثمنه اما اعطاء المرأة (كدية) لاهل القتيل فقد يذاه في غير محل من هذا

الناس العار برجل عن طريق النوايا

أما الناحية الثانية وهي ان أحداً من الناس يلصق تهمة العبودية في رجل

الكتاب . وكذلك اعطاؤها (كحشم) عند الصبيحة وامثالها فاننا اثبتناه ايضاً واعطاؤها (كحشم) على العار فانه لا يختلف عن سابقاته في شيء حيث كما اطلعت ان العربي يعتز بنفسه ومتى نسب اليه شيء من الرق سقط من المجتمع حتى ولو كان زعيماً ، ومن المؤكد ان تلك الكلمة التي قبلت عنه في ذلك المجتمع سيتناقلها الناس الواحد عن الآخر والصعوبة بقي هذه التهمة والحصول على البراءة منها المسماة (بياض) فقد قرر فرضة المشائر ان تعطى امرأة (كحشم) حتى يعلم اهل تلك المنطقة ان فلاناً اتهم فلاناً بالرق ولما عجز عن اثبات تلك التهمة اعترف بانه مخطيء . ولقاء خطاء هذا اعطي امرأة (حشم) لفلان وهاهي تزف اليه فاصطاء المرأة كحشم مستعمدة في الحقيقة من عظمة التعويض لامن حقارته ومن سمو منزلة المرأة لامن انحطاطها . والى الاناريه الكريم وصف موجز لهذا الزفاف : يعين يوم الزفاف وبعان ذلك بين الاحياء فينقاطر الناس جماعات ووحداً وكل منهم منطلق مآلة حربه للبندقية وعتاها . ويكون الاجتماع في دار اهل الامراة وعند غروب الشمس او قبيله بساعة تخرج الامراة (العروس) ومعها النساء يزغردن ويضربن على الدفوف يشدون الشعر العامي المعروف بـ « الحسجة » اما الرجال فانهم يشدون الاناشيد الحماسية المسماة « الهوسة » او « الدجة » وما شابهها ويطلقون النار من بنادقهم في القضاء فرحين مسرورين وهكذا حتى يصلوا دار العريس وهناك تعقد مجالس العرب المحشمة كل جنس يجلسه وتستمر هذه المجالس والافراح مدة ايام والكل في ضيافة اهل العريس وهؤلاء الضيوف بدورهم يقومون بتقديم الهدايا للعريس وهذه الهدايا اما دراهم او ذبايح او غيرها وبذا تنتهي مراسيم الزفاف

(المؤلف)

غير موجود في ذلك النادي بل ولا يتردد الموصوم بهذه التهمة على تلك المجالس التي جاء ذكره فيها بهذه التهمة .

فاذا بلغ ذلك الرجل المصق به تلك التهمة ما بلغه عن طريق السنة العايرين ثور ثائرته على هذه التهمة ويرسل اليه رسلا يثبتها فاذا اثبتتها الرجل على المتهم بها فلا يفرض عليه جزاء كما يئنا سوى التأنيب الادبي العرفي اما اذا ثبتت التهمة ويرأت ساحة المتهم من ذلك العار فعندئذ يجب عليه أن يعطى التعويض وهو (الخشم) البين أعلاه مع نعمل الزجر والتأنيب وهذا آخر فصل من فصول العار بالمرض وبالزرق وعلى أي أساس انتهت اسس فروضه وتقاليده ومراحل الجزاء في حالتي سلبه وإيجابه أو اثباته ونفيه مخطفاً في شرح موضوعه خطة الإيجاز في التعبير والاجتهاد في حسن التأدية الممكنة كما انني اشر بشي من المعجز في تأدية فصول أظلم المواضيع واستيفاء فروضها وعاداتها على الوجه الأنتم ولكن هذا ما أمكنني تحريره في هذا الموضوع عسى أن يجد القاري فيه حاجته ويظفر منه بالاطلاع على قسم غير يسير من القواعد والاعراف العشائرية العربية :

خطف المرأة

اذا خطفت امرأة من بيت أهلها وهي غير منزوجة وبعد الخاطف بها عن تلك القبيلة أي قبيلة المرأة المخطوفة ولم يعرف لها أثر بعد هروبها عن تلك القبيلة فإن أهل المرأة آنشد بهجرون نواديهم ولا يقولون الضيف حتى تأخذ أسرة المرأة المخطوفة ورجال أسرتها وأقرباؤها في تمقيب أثرها في كل صقع وبكل ناحية مع بث الجواسيس والعيون لتفتيش عنهما والتحقيق عن المكان الذي هربا اليه والحي الذي استوطناه وبعد التحقيق عنهما في مظان الأشباه بارشاد العيون

والجواسيس تنفي رجال الرأة المخطوفة الى المكان الذي تمقتوا وجودها فيه
ويقتلونهما معها كلفهم الامر من فضحية ومعنى ذلك أي أن الفتاة المخطوفة وخاطفها
يلوذون بقبيلة مع إخفاء هويتها وإعطاء تلك القبيلة هوية ثانية عنهما من قبيل
انهم وآزرون ويخشون من الطلب فيبعد عقدة القبيلة في اخبار الخاطف لهم بهذا
الخبر تكون أسرة الفتاة المخطوفة من باب المصادفة قد وصلت الى ذلك الحي
وعلمت بمكان الرأة المخطوفة وهجم على البيت الذي تسكنه رجال من عائلتها وقتلوا
أما طعناً بالخناجر أو رمياً بالبنادق فاذا أحست القبيلة بهم فلا بد وأن تشبكت معهم
في معركة دامية يقع فيها جملة من القتلى من كلا الفريقين فذهبية التي أعطاهما الخاطف
الى تلك القبيلة التي لا ذنبها . أما الخاطف اذا قتل في تلك المعركة أو في المفاجأة
الأولى فان دمه يروح هدرأً وبعضه جباراً أما اذا أفلت من أيدي أعوام الرأة
المخطوفة فلا بد وأن ينتموا أثره للإيقاع به في أي مكان كان وبأي قبيلة أستجار
فاذا فكر الخاطف في أن يسترضي أهل الرأة المخطوفة بالقواعد العرفية
التي يأمن بهد تنفيذها على حقن ماله ودمه وفكرت قبيلته أيضاً بعد إفلاته من
أعوام أسرة الرأة المخطوفة في نفس تفكير الخاطف فلا بد وأن يهود لهم طريق
المفاهمة مع أسرة الفتاة جملة من الفرضة وأهل العرف بأن يحضوا الى أهل الفتاة
وبقنومهم على قبول دية التعويض ومراسيم الجزاء عن هذه القطة وأخذ الحشم
من أسرة الخاطف وأخذ المراسيم المترتبة لهذه القضية والفروض المختصة بحل هذه
المشكلة فاذا أخذ الفرضة القول القطعي من أهل الفتاة بقبول الدية وإعطاء الرأة
التعويضية لهم من أسرة الخاطف وإستيفاء بقية الفروض حسب المراسيم المعتادة
في مثل تلك القضايا .

فعندها يجمع أهل الخاطف أمرهم وينهبأون لاسترضاء أسرة الفتاة المخطوفة
ويستصحبون هيئة الترضية وأهل العرف ويقصدون دار أهل الفتاة مستصحبين

مهم أيضاً امرأة بكر من نسائهم لأهل المرأة فإذا تزولوا بمناء أهل الفتاة وحلوا
بساحتهم يتنديء الفرسه ورجال العرف بالجماملات العرفية بحضور أمرتي الخاطف
والخطوفة وبعد الانتهاء من تلك الجماملات وكلمات الاستعطاف والاسترخاء
المشوعة بطلب العفو والسماح في هذه القضية وإسلام أهل المرأة الخطوفة المرأة
التي جاءت بها هيئة الترضية من أهل الخاطف ينتهي كل شيء بين الاسرتين غير
التزاور بينهما لا يكون اعتيادياً إلا بعد أن تلد المرأة التموضية أما الخاطف نفسه
بعد أن يحصل على الثقة والامان يبقى منبوذاً من قبيلته غير محترم عند عشيرته
وأمرته لما ارتكبه من منكر الفعل ودنيء العمل فتراه لا تقبل له شهادة ولا يرجع
إليه في أمر ولا يحتفى به في ديوان من دواوين العرب الذين يعرفون عنه هذه
السيئة فانظر إليها القاري إلى حياة هذا الرجل بعد ارتكابه هذه الفعلية مع أنه
استحصل الأمان على دمه بواسطة عائلته ورجال قبيلته من أهل المرأة التي خطفها
فانظر بربك أيها القاريء هذا الحال في هذا المتمدني مع كل هذه الماعيب والمشايق
التي لا قاما إمامه وقبيلته في سبيل حقن دمه واشتمزاز الناس من مجالسته وزيارته
والتحدث معه يجرأى من جميع أفراد قبيلته هل يجراً احد بعد ما رأوا من مصير
صاحبهم هذا أن يخطف امرأة من بيتها أو يغري فتاة لغرض نفسه وهكذا أن
الصرامة والقسوة في الفروض العشائرية العرفية إنما يبالغ العرف في تشديدها
كي لا تتكرر الحوادث المؤسفة ومن هذا يتضح أن العرف العشائري هو أم وأزع
أعدم تكرار القضايا الغير مشرفة والحوادث المؤسفة .

خطف المرأة المتزوجة

أما المرأة المتزوجة إذا وقع عليها خطف بعد إغرائها من الخاطف وسار

بها بعد ان اختطفها من بيت زوجها او بيت احد اقربائها صدقة فان اهل المرأة المخطوفة يبيعونها ويقتلون بها بدون قيد او شرط ويقتلون الخاطف ايضاً اذا ظفروا به اما اذا لم يظفروا به وظفروا بالمرأة نفسها وقتلوا فللخاطف ان يحرق ماله ودمه وان يعطي لاهلها امرأتين

اما اذا تمسر وجودها واختفى محل سكناها هي وعرسها بعد كل الجهد وغاية التحقيق والتبع والتنقيب عنها وعن عرسها ايضاً .

او انها معتصة هي وعرسها في قبيلة مشهورة بالقوة والبأس ومحافظة الجار والدخيل والمستجير مما كان نوع جريمته وتمسر على اهلها ايضاً الوصول اليها وهي في وسط تلك القبيلة .

فيتحتم على اهل الخاطف بمقتضى العرف العشائري ان يؤدوا الى اهل المرأة المخطوفة ثمانى نساء قسم من النساء بحسب (الحشم) وهو حشم الخطف والتحدى والقسم الآخر من انها حروجة والبقية من النساء تؤخذ دية تمويضية كما يتم الرضا والتفاهم بين تينك الاسرتين وبعد اكمال الدية والتمويض لاهل المرأة من اهل الخاطف يتم التفاهم على اساس صفاء القبيلتين بحسب اما الخاطف حتى وان تمكن اهل المرأة من قتلها في ظرف من الظروف فان الخاطف لا بد وان تنفذ فيه مراسيم اخرى غير المراسيم الاعتيادية اي مراسيم تعزيبية بالنسبة لمكانة اهل المرأة المخطوفة وهذا الحكم ايضاً شاق وقاس ولكنه واجب في العرف العشائري ومشروع جداً اذ انه يمنع على التأكد تكرار مثل هذه المحاولة اذا كان الجزاء على هذا الشكل من العنف والقسوة والشدة المتناهية في مفهوم ذلك الفرض ومؤدى العرف في تنفيذه الذي لا يقبل جدلاً ولا نعتاً بالنسبة الى اهل الخاطف كما وان مثل هذه المحاولات اي خطف الاسرأة المتزوجة تكون تاحدة لتساوة الفرض فيها

والقسوة الاجتماعية على مرتكبيها معا كان ذلك المرتكب سواءً من عليّة القوم
او من وسطهم او احد افراد القبيلة .

الزواج وما يترتب عليه

لا شك في ان الزواج عند العشائر العربية من الامور الحيوية المشبكة في
نوعية مصالحهم العرفية والاجتماعية والمالية وحسم النزاع فيما بينهم مما تنوع سببه
وتفاقم أمره وغسل الفل عن صدورهم مما كان ذلك الفل متغلغلا في نفوسهم من
أي سبب كان . واستئصال شأفة الحقد واستبقاء صلة المودة من قبيل التعايب
والقرب الودي وفطم الخصومة من جهة وبقاء الثروة وحفظ النظام العربي العشائري
من جهة اخرى كما المعنا عن هذا الموضوع الذي نحن بصددده الآن . في فصل
التهمة الذي اسلفنا ذكره سابقاً وفي نفس هذا الكتاب . ولا يخفى على ذهن القارئ
وفطنته ما في هذا الفصل من الماداني السامية التي لها القسط الاوفر من العناية والسهم
الاولي من الاهمية بالنسبة لمختلف تقاليد القبائل وعاداتهم الاعتيادية بالنسبة الى
الزواج . واما الزواج المبكر وافصد ان يزوج الفتي في اول نشأته العقلية على ان
لا ينقص عمره عن الزايمة عشر . ويقصد العشائر من هذا الزواج بتلك الكيفية
نواحي متعددة مهمة . واشياء وامور حيوية يستهدفون فيها مثلهم العليا . وأهم هذه
الاشياء التي تنجم عن الزواج المبكر هي تكثير النسل . والتقارب بين المتباعدين
وقطع دابر النزاع بين المتخاصمين وحفظ اخلاق أولادهم مع الاحتفاظ بالقوة
المنوية الناجمة عن هذه المحاولة أي محاولة الزواج الى غير ذلك من الاشياء الهامة
والكيفية في تطبيقها على أتم شكل وانسق نظام .

وان الزواج نواح اخرى يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كلياً في المظهر .

أما من حيث الجوهر فوحدة السبب موجودة . كما أن للزواج كميّيات تختلف الواحدة عن الأخرى باختلاف القبائل . وهذا الاختلاف أيضاً من ناحية الشكل بحسب .

أما الكيفية الرئيسية للمصاديق الكاملة المحتوية على كامل العقد وأساليبه بالنسبة لا كمال شروط الزواج وانتهائه بالفوانين المرصية والنظم المرعية عند العشائر فيكون تقسيمها كما يلي :

أن يكون المهر قياسياً لا يزداد ولا ينقص تشريعه في القبيلة المعينة . لأن المهر يزداد وينقص في قبيلة دون الأخرى وهذا القياس يشمل الطبقات الثلاثة من تلك الأسرة أو القبيلة بين غني الحال ومتوسطه وفقيره من الثروة في الأرض والدار والتقود حتى يسهل على المتزوج جمع الكية المحدودة للمهر عند تلك الأسرة وإرساله إلى أهل المرأة . وهنا يجب أن نأخذ في تفصيل هذا الموضوع تفصيلاً وافياً مستجمعاً أهم النقاط الحيوية المتعلقة بهذا الفصل من النصوص العرفية المرتكزة على هذا الفصل في هذا الموضوع . فنقول لو أن الطالب للزواج كان قريباً من المرأة التي يروم الزواج منها يمكنه أن يبعث بكية المهر الاعتبارية المنصوص عليها في عرف تلك الأسرة وعاداتها يأخذوا تلك المرأة بنون أي قيد أو شرط ما خلا مراحل إعطاء المهر وهذا غير منازع فيه شكلياً في الأعراف العشائرية حسب النصوص وفي ضمن منطق العادات ومفاهيم نصوص تلك الأسرة في هذا الموضوع (١)

(١) لكل عائلة قبلية نظام خاص يشمل الزواج والاعاشة والتربية . وأصول مجاملاتها مع العائلة الأخرى . واحترامات بعضهم لبعض الآخر وغير ذلك من مقتضيات الحياة . وكل شخص من تلك العائلة سواء كان رجلاً أو امرأة عليه واجب وهو المسؤول للعائلة أمام الله والمجتمع عن نقص ذلك الواجب . وهكذا

اما اذا كان الزوج بعيداً وليس من قبيلة المرأة التي يقصد التزويج منها .
 كان عليه اموراً وتقاليد يجب عليه ان يستكمل مفاهيم احكامها . وهذه المفاهيم
 الناجمة عن تلك النصوص تختم عليه ان يركز جهوده في تنفيذ الشروط المنوطة منها
 حتى يتم له ما اراد من ذلك الزواج . وهذه الشروط منحصرة في اربعة مراحل
 الاولى : ان يكسب الخاطب البعيد عن تلك الامراة المخطوبة رضا اهل
 المرأة وقبول ابناء عمها واقربائها قبولاً نهائياً حتى وان كلفه رضائهم فسطاً غير
 يسير من المشقة التي يشكفها اهل الجاه الذين يتوسطون امر هذه المخطوبة سواء
 كان من قبيلته ام من عيون قبيلة اخرى .

الثانية : ان يقبل الخاطب فرض اهل المرأة المقترح من ناحية المهر
 معها كلف من المهر غالباً حتى وان كان في ضمن المهر ماشية او قطعة ارض وهذه
 الناحية اقصد الماشية وقطعة الارض المشترطة ضمن المهر المقترح من قبل اهل المرأة
 نادرة وقليلة جداً .

الثالثة : وهذه تختلف عن المرحلتين إختلافاً نوعياً . لان المرحلتين السالفتين
 يقوم بتنفيذها لاهل المرأة طالب المخطوبة اما هذه المرحلة اعني الثالثة فيجب ان
 يقوم فيها اهل المرأة وامرئها وبيان هذه المرحلة على الشكل التالي :-

ان يخاطب على اهل المرأة بعد قيامه بتنفيذ هذه المراحل والمحاولات
 وحصوله على رضائهم على الوجه الاكل والاسلوب العرفي الاثم . وقد اصبح

عاشت القبائل محافظة على انظمتها مقيدة بها كقبدها في طقوسها الدينية ، وعلى
 سبيل المثال يروق للقبلي ان يهمل قسماً من دينه اذا اقتضى الامر ولا يتساهل في
 احوال قسم من نظام عائلته أو قبيلته . هذا القبلي وهكذا عاش ويميش الى الان
 وسيميش الى الاخير ان شاء الله .

(المؤلف)

الرضا بعد تنفيذ هذه المحاولات شاملا امرة المرأة وابنائها . وان
 يؤدي مفهوم المرحلة الثالثة للمخاطب على اهل المرأة المخطوبة يجري على هذه الصيغة
 التالية وهو ان يعطي المخاطب ورقة او صكاً عرفياً تدرج في ذلك الصك هذه العبارة
 بهذا الؤدى وعلى اسلوب من التعبير جامع مانع مكتمل بضمان العهد للمخاطب بان
 يكتب في صدر الصحيفة.

(لك علينا دفع العادة التي تأتيتك من قبيلتنا وتنتابك من امرتنا بسبب
 هذه المخطوبة وفي سبيل ذلك الزواج معها كلنا دفعها عنك من امور مهمة حتى
 وان كانت باعثة على الاشتباك المسلح لأن هذا الزواج وقع بمحض رغبتنا
 وباختيار من امرتنا)

وعند ذلك يأخذ المخاطب هذا الصك او ذلك العهد مذبلًا بتوافيق امرة
 المرأة وعموم وجوه اقربائها مصداقاً من قبل رئيس او زعيم تلك القبيلة التي تنتمي
 اليها امرة الامراة .

وبعد استلامه هذا العهد الموقع من امرة واعمام تلك المرأة في ذلك يرسل
 المخاطب حينئذ جماعة من عليه قومه ونخبة من اشراف قبيلته كما يكون نوعاً من
 الابهة العرقية للحجبة المرأة من حي اهلها الى دار زوجها .

وان هذا الفصل الموجز من فصول الزواج عند العشائر التي تكون دائماً
 نادرة المصادفات من رجل بعيد عن الزوجة التي يروم الزواج منها وهذه احكامها
 وتلك تقاليدہ التي تمشي مع النصوص العرفية والعادات العشائرية بنطاق ضيق .

اسباب حصر الزواج بزي القري

ان الجوهر في حصر الزواج من وشائج القربى والأدنى فالأدنى من الامرة

أو القبيلة أو غير ذلك .

تتحصر في ثلاثة أمور حيوية بالنسبة لتقاليد القبائل وعنقمتها .

الاول : عدم تسرب الثروة الى جهة بعيدة عن تلك الاسرة أو القبيلة (١)

وبيان ذلك لو ان رجلا من قبيلة أو من عائلة له ثروة واسمة متكونة من اراض

(١) ومثال ذلك لو ان نظرة حنقاء جاءت من المرأة أو الرجل البعيدين

الواحد عن الثاني ، كونهت زواجهما ، وهما بمبيدين كل البعد أحدهما عن الثاني وان

ما بين قبيلتي الزوج والزوجة عداوات واقتتال ولوالد الزوجة اموالا وأملاكاً غير منقولة

ومات والد تلك الزوجة ، فمن يكن الوارث لتلك الثروة وهذه الاملاك ياترى ؟ نعم الوارث

الوحيد هي ابنته التي تزوجت من ذلك الرجل البعيد عن تلك القبيلة والامادي بهداه

قبيلته لتلك القبيلة التي يصعب هو المالك المتصرف بتلك الاملاك بلا قيد ولا شرط ،

ويكون بسبب انتقال ذلك الارث لزوجه قاطناً معهم وفي وسطهم وضمن دائرة منطقتهم .

ولاشك في ان ذلك العداة يكون متصلاً وغير منقطع بل يزداد يوماً بعد يوم بل

ساعة بعد ساعة . وهل ترى ان يقر قرار لتلك العشيرة ، او لتلك الرجل الذي

جاء لهم وتوطن بين ظهرانيهم بسبب ذلك الزواج وعلاوة على وضع يده على قسم

من ثروتهم التي هي منهم واليه . وهذا امر يجر الى القتل والاقتتال المستمر اذا

تم للرجل السيطرة على هذا الملك ويحدث ارتباطاً دائماً ومهما يكن فان ذلك ليس

مرغوب فيه وغير محمود العاقبة

وحينذاك جاء هذا الزواج بالويل والشبور فلاجل هذه الاسباب وغيرها

جاءت العشائر بهذه القاعدة وتمسكت بها بعد تفكير فقرئتها ونمحت عليها حتى

الان وجعلها قاعدة اساسية ضرورية لامتثال الامن الذي كل فرد منهم هو

المسؤول عنه ، أما ما قبل عن ذلك فاننا بيناه بشرح نجده في متن هذا الكتاب

وشرحه .

(المؤلف)

وعقارات وبساتين ونقود وغير ذلك من مصادر الثروة التي تكون الجاه وتوسع النفوذ وتعطي صاحبها سمعة غير ممتدة الرجل الغني مثري ومصادف ان مات ذلك الرجل وهو في عتوان ثروته ولم يقب سوى بنتاً مثلاً ولو ان البنت الوريثة الشرعية ثروة والدها خطبت ورغب في الاقتران بها رجل بعيد عن امرتها غريب عن قبيلتها فلا بد وان يكلم الخاطب اولياء امر الفتاة وان اولياء امرها في دورهم لا يمكنهم ان يعطوا ذلك الرجل الغريب عنهم مجالا للزواج من تلك الفتاة وعندئذ يأخذ ولي امرها في زواجها لاحد ابناء عمها او بقريب من اقربائها حتى ولو كان ذلك الرجل الذي يتزوج الفتاة من المعدمين وليس من اهل المال كما ان ولي الفتاة لا يجبر نفسه ان يعطي الفتاة الى احد الناس من ليست له علاقة رحيمة بها او بعائلتها حتى ولو كان رئيساً معروفاً بثروته وزعامته ونسبه وانما يتنع عن الزواج من البنت من ذلك الرجل حذراً من تسرب اموال امرته وثروة قبيلته التي هي في منطقة نفوذ تلك القبيلة اي قبيلة الفتاة الى امرة ثانية او قبيلة اخرى .

ثانياً : وان هذا السبب الثاني يسير عن تماسك اهل المرأة واكتسابهم قوة منوية وفعالية حيوية باعطائهم امرأتهم الى رجل من عوائل قبيلتهم فيتخذون من ذلك الزواج منعة يدعون بها اركان سيطرتهم وطرق نفوذهم لان إعطائهم تلك الفتاة الى رجل من عائلة تنتمي تلك العائلة الى القبيلة التي تنتمي اليها عائلة الفتاة وبعد إتمام عقد القران والانتهاى من مراسيم الزفاف فلا بد وان يكون الزوج تلك الفتاة علاقة وثيقة في امرتها بسبب هذه المصاهرة وعندئذ تكون تلك الاسرة اي امرة الفتاة قد ربحت قوة تكسبها منعة في قبيلتها وتزيد نفوذاً في اوساط عشيرتها وأسأ ضرب لك مثلاً تقريباً حول هذا الموضوع في باب القرض لو اشبتك تلك الاسرة اي امرة الفتاة التي تنتمي لقبيلة الزوج في معركة او خصومة مع امرة اخرى او عائلة ثانية من القبيلة نفسها اي من قبيلة الزوج

والزوجة فلا بد وعلى كل حال ان الزوج واقربائه واسرته ومن لف حلفهم
ينحازون بطريق التحيز الى اسرة الزوجة في كفاحهم هذا وان تلك
المصادفة الالتفافية ليست بعيدة الوقوع بين الاسر والعوائل العشائرية وان مثل
هذه الحوادث يكون وقوعها غير نادر خصوصاً في مثل تلك الاوساط .

الثالث . هو ابقاء عزة تلك الفتاة وعطرسنها في نفسها^(١) فان الرجل

(١) وهذا ايضا شيء عرفي متفق عليه وشامل لجميع القبائل وان كان هذا
مخالف للقواعد الجديدة التي أدخلتها علينا المدنية الحديثة الزيفة والتي جلبت علينا
الويل والثبور . ولكن من حيث ان هذه القاعدة هي مقبولة بنظر الجميع مرضية من الزوج
والزوجة ، لان القبلي يعز بقوميته وبماخر بمادات قبيلته وما هذا الاعتزاز سوى
شعور وأحاسيس شديدين متأصلين في أبناء العشائر ، ذكوراً كانوا أو إناثاً
فكما أن للرجل عنعنات وخاصة في الزواج فان للمرأة أكثر منه لأنها (أي
الامرأة) لا يروق لها الزواج من غير أسرتها واذا تعدت فمن أبناء عشيرتها . أما
اذا عرض عليها الزواج من أحد غير قريب لها فانها ترى ذلك تمهيداً لكرامتها ونحس
بأنها غير مرضية عند عشيرتها وإبناء قومها . وكما أنها تشعر بأنها عندهم سيئة السلوك
أو معصية غير مرضية أخلاقياً ، أو أدبيا لذلك ترى أن ذويها الاقربين وعشيرتها انما
وافقوا على زواجها لغرم بقضاً لها وحبا في بعدها عنهم

وبالعكس كلما قرب الخاطب لها بالصلة يكون فرحها أكثر ورغبتها أعظم
حيث انها تعلم ان قريبها الذي تتمثل فيه العاطفة أكثر مما تتمثل في البعيد الذي لا يعت
لها بأدنى صلة قبلا . غير الصلة الزوجية التي حدثت قريبا . هذا من جهة أما من
الناحية الاخرى . فكما ان للرجل كرامة واعتزاز في نسبه وحسبه وحسن في مكانته
بين عشيرته كذلك المرأة تحس بتلك المزايا ، وهذه الصفات ، وهذا النوع من
التفكير ليس بالامر الجديد على المرأة القبيلة . بل هو قديم قدم العروبة وآية ذلك

البعيد الذي يتزوج امرأة غريبة عنه بعيدة عن قبيلته قد تكون منظمة الى بقية عائلة زوجها وربما يصادف أن يحصل شجار عائلي بين النسوة التي تشكل منها تلك العائلة المحاطة بربعة جدران ما بين قريبة من رب البيت عن طريق العمومة أو صلة

ان التاريخ يحدثنا بأن (الخرقاء) بنت الحان بن المنذر ، امها المتجردة ، لما أراد (كسرى) ملك الفرس الزواج بها رأت أن في ذلك غشاضة وامتهان ، فرفضت الزواج به ، وعندما رأت أسرارها ، ولت مستجيبة ببني شيبان ومن أجل ذلك وقع الحرب ما بين بني شيبان وبين الفرس المعروفة بيوم « ذي قار » الذي انتصر به العرب وقال فيه رسول الله (ص) . « هذا أول يوم انتصفت فيه العرب من المعجم الخ ... » .

ولم يزل اعتزازها بالقربي متصلا فيها حتى أنها ابت إلا أن تقترب من ابن عم لها « وكان هذا صعلوكا فقيرا » فنعمت بالعيش معه رغبة به بدلا من كسرى وسلطانه ، لذلك فانها أي الامرأة القبلية ترى المخاطب لها اذا كان من غير أمرتها غير كفؤ لها مهما طال باعه وكثر ماله . فان المرأة لا تنظر للجاء والثروة أكثر مما تنظر الى القرب والعصنات .

وأورد لك قصة أخرى في سبيل إثبات إباء المرأة العربية هي : —
أن هند زوج الحجاج بن يوسف الثقفي حينما كان واليا على البصرة وقد تزوج بها . ولهذا الزواج قصة مطولة لا يريد أن نزعجك بسرد حكايتها فنضيق عليك الوقت . وملخصها أن تلك المرأة العربية التي ارضعت بالزواج من الحجاج كانت تأنف منه وكما انها تجد في نفسها إباءاً وعزة وشموخاً ، وتراه غير كفؤ لها وقولها كاف لأن يكون دليلا قاطعاً لما أوردناه وهو : —

فما هند إلا مهرة عربية	سليمة أطياب تغلها بغل
فان ولدت فلا فله درها	وان ولدت بغلا فجاء به البغل

والتاريخ قد ضم في صفحاته كثير من أمثال هذه القصص الواقعية التي تعجز عن جمعها الاسفار من العمم والاباء والاعتزاز بالنسب الواضح .
وعندما نظرت العشار إلى هذه الاسباب وأمضت النظر فيها بتعمق قررت

الرحم أو هي بيعة وقربت بسبب الزواج وصادف أن دخل رب البيت وكبير العائلة الذي هو زوج امرأة في بيته بيعة عنه رحماً على سبيل المثال ومممع باذنه وشاهد بينه تراشق النساء بالكلمات الجارحة من بعضهن على بعض كما هي العادة بين النساء التي تستوطن بيتاً واحداً . فهذا يأخذ الرجل بالقوم والزجر والتفريم على النساء اللواتي هن بعيدات عنه من جهة القرابة وصلة الرحم حتى وإن كن غير معنديات ولا شك في أن المعتدي عليه يروم الانتصار له من أي شخص ذي صلاقة به وعلى الاخص إذا كان صاحب العلاقة زوجاً . وبعد أن ينال الرجل على زوجته بالشتم والضرب مع علمه أنها غير معندية ولكن لمحض جوابها على شتم قريبانه وعندئذ تنكسر شوكة المرأة وتطفي غضبها وتشتد بعد ذلك بأن امتنان كرامتها أمر من السهولة يمكن على الاخص وهي تسكن في حي غير حبيها ومع عائلة ليست لها تماس رحمة معها وعلى رأسها زوج غير قريب منها وقد صدرت منه عليها مثل هذه الصدمة . فان المرأة التي تكون على مثل هذا الشكل من الاستمرار بالحياة الزوجية غير مريحة ولا مستريحة ولا تشعر بالعزة حتى في حال مجاملة الزوج لها . وحتى لو كانت في دار وحدها مستقلة فيها ، أما إذا كان الرجل قريباً من المرأة وتشاجرت تلك المرأة مع أي امرأة تسكن معها في البيت الذي تستوطنه وشتمها زوجها وضربها على أساس اطلاعه على مشاجرتها ونزاعها مع رفيقاتها فان انهيار

اثبات هذه العادة وشرعيتها تشريعاً فنياً وجعلتها مادة اخلاقية مرضية وربطتها بقواعد اتفق عليها كل منتسب للمعاشرة حقاً وجعلوا لها أساليب وطرق مشروعة لا تختلف عن عاداتهم الفرضية . فذلك العادة اكثرت الزواج فتكاثر منه النسل . وسارت عليها المعاشرة . غير ان البعض منها فرغت منها تفريعات قد لا تتفق وما قصد اليه المشرع من هذه العادة وهذا نادر والنادر لا يؤخذ قياساً .

الزوج عليها بالضرب أو الشتم تحسبه المرأة اسراً اعتباراً وحققاً من حقوق الرجال على النساء هذا اذا كانت معتدى عليها أيضاً .

أما الآن وقد أشرفت على الانتهاء من البحث في هذا الموضوع واعطيت الموضوع حقه فدرامكاني وفي ضمن طائفي وقد أوجعت الكيفيتين المختصتين بالزواج في نوعيه كما اني أوضعت الظرفين أو الزمنيين المحيطين بالمرأة من قبيل زواجها بقرينها أو زواجها من رجل بعيد عنها فلا بد وان أستخلص للقاري نتيجة منطقية مختصة بالموضوع نفسه .

وان هذه هي الخلاصة لبحث في هذا الموضوع تنحصر في ركنين أساسيين

لثالث لهما .

الركن الاول — المحافظة على تقاليد القبيلة وثروتها وعدم تسرب أموالها واستغلال منتوجاتها عن طريق المصاهرة من الاسرة الثانية هذا من جهة الثروة وصيانتها ضمن نفوذ وسيطرة قبيلة المرأة اذا كانت للمرأة مال أو عقار أو ماشية تلقتها عن طريق الوراثة مثلاً .

الركن الثاني — هو تماسك القبيلة والاعتزاز بأهمية النسل والاحتفاظ بالقوة والغلب من كثرة الرواد على الخطوبة من بنات ذلك الحلي لهم من انهم يتزاوجون فيما بينهم ولا يسمحون بزواج امرأة خارج منطقة نفوذهم وسلفهم .

وان التمسك من قبل أغلب القبائل في عدم اعطائهم بناتهم الى البهيماء عنهم مبني على قاعدة معروفة وهي قاعدة (يسير الركب في عامين قوة الزواجل وغذاء النشطين) فان القبيلة التي تسرب ثروتها على حساب زواج بناتها من الابهدين لابد وان تكون تلك القبيلة مشغولة عن نفسها بنفسها من تكرار اسباب مناسبات الرحية والمصاهرة المستمرة التي لا تكسبها قوة حتى في ضمن دائرة حبيها ونفوذ قبيلتها وعلى هذا النحو وذلك العامل المهم والعوامل الاخرى هي التي وقعت

سداً منيعاً وهو عدم إعطاء إفتيات لثير اقربائهن وعلى هذا مشيت العادة وجرى العرف العشائري متمشياً مع الظروف والازمان التي يجب أن تعطى وراعى فيها قاعدة (لكل حالة لبؤسها) هذا ما يميز لي من البحث في هذا الموضوع وسوف اتركه لذهنية المطالع لا للنظرة المستعجلة ولا أريد أن أنوه باطراء هذا البحث أو ذلك الموضوع بل أنت جل قصدي هو القات أنظار القراء الى القياسات المنطقية والنتائج الحكيمة المنصفة في عادات العشائر بمختلف المواضع وتنوع القضايا وان هذا الموضوع على ما ظهرت فيه من امثلة لم أقصد في انيائها الا لأن أوفق لمضرب المثل على أساس القاعدة العرفية العشائرية .

المرأة في عرف العشائر

ان للمرأة عند العشائر احترامات محدودة في الكيفيات المعلومة كما أن لها حقوقاً وتصرفات تنسجم مع البيئة والطقوس والتقاليد العشائرية في مختلف النواحي والأصقاع التي تستوطنها القبائل .
ولأجل الايضاح في هذا الموضوع سوف أفرد بمحوراً متعلقة بالمرأة عند العشائر كما يتضح جيداً مدى محافظة العرف على العادات التقليدية العشائرية .
وقد قسمت هذا الموضوع الى ثلاثة اواح .
الوحدة الاولى :

حرية المرأة

المرأة عند العشائر حدود ^(١) لحريتها المفروضة لها ضمن تحديد العرف

(١) إن هذه الحرية مطلقة ولم تحددها القوة ولا يفرضها الضغط ، كما جاء على لسان البعض ممن لا علم لهم بما هيية العشائر ، ولا خبرة لهم بأخلاقها .

وطبقاً للمعادات ووفقاً للنظم الدينية المتفقة مع المعادات العشائرية .
وهذه الميزة التي يتجلى بها ذلك النظام العرفي مع كل عنصر تشرف بالديانة
الاسلامية من العرب انفسهم دون تمييز أو تحييص . وهذا هو الحق اليقين الذي
لا يخفى على من كانت لديه أقل فطنة وأبصر ادراك .
فللمرأة حريتها المحدودة ضمن دارها وفي سياج بيتها وفي دائرة ضيقة بالنسبة
للتقاليد المدنية الواسعة في مفاهيم الاعراف العشائرية .

وانما فرضتها الشريعة المحمدية وحددتها الاخلاق العشائرية العالية المتفدية من
لبان النبيل والشرف، وراقبتها عزة النفس، وأحاطها سياج الحشمة ، فالمرأة القبلية
هي بإبغية أخلاقها ، صانت نفسها واختارت لها حرية حددتها هي بنفسها مستمدة
بذلك من القرآن الكريم الذي جاء به سيد العرب نبينا محمد (ص) . ومما جاء بهذا
الصدد في سورة الاحزاب الآية (٣١) : —

« فلا تخضعن في القول فيطمع الذي في قلبه مرض الخ » . وجاء أيضاً في
الآية الشريفة (٣٢) من الصورة المذكورة منها : « قرن في بيوتكن ولا تبرجن
تبرج الجاهلية الاولى الخ » .

ومن تلك الايات في القرآن المجيد وأمثالها كثيرة لا يريد ان نورد هنا كلها
بل نكتفي بما ذكرناه من الايتين الشريفتين فقط .

هذا ما تمسكت عليه المرأة القبلية ، ولو انها أهملت نفسها ومعت وراه
شهواتها لتدهورت قبل هذا بكثير، ولكنها صانت نفسها واختارت لها حريتها
وحددتها بنفسها ، ضمن دائرة الشرف وبنطاق واسع حسب ما اختارته ، ولا
غربة فانها اى المرأة القبلية ، هي ام المستقبل . وهي صائفة لآخلاقها . إذ هي
كالأناء إن طابت طاب ما فيها . وإن فسدت فسد ما فيها .
فلتلك الاسباب وغيرها ، نجد ان المرأة القبلية قد أخذت لها حرية اكتفت
بها ولا تريد غيرها ، حتى ولو كلفت بذلك .

(المؤلف)

فان المرأة مسؤلة عن اقراء الضيف بعد اخبارها برورده مع التفاضل والتباين في الزعامة والمدنوية في شخصية الوافد . وعلى المرأة ايضاً أن تصدر امرأ في جلب الاشياء الضرورية والككالية التي تترتب عليها ادارة شؤون البيت الذي هي مسؤلة عن نواقصه . وعلى الرجل تنفيذ الامر حسب القدرة والامكان طبعاً . إذ ان المرأة لابد وأن تكون عارفة بالكيفية التي تتمشي عليها حياة زوجها أو ولي امرها . (١)

(١) على الرجل واجبات كثيرة لا طاقة للمرأة على تحملها ، بل ولا تحمل البعض منها . لاذ المرأة خلقت لتعمل قسم من موجبات الحيات . والرجل خلق ليكمل القسم الاخر .

فالرأة عليها حفظ الفش . وتربيته تربية وطنية وتفرز في نفسه مبادئ الادب والاخلاق ، وتدير المنزل وما فيه ورعايته والاشراف على جميع ما في المنزل والتصرف به كما قدمناه ، وكما انها ملزمة بالاشراف على جميع مواد البيت الغذائية وآثامه وترتيبها ترتيباً حسناً كما يحمل زوجها راضياً بذلك . وعلى الاجمال فان مسؤولية المرأة تعد مسؤلية أدبية أكثر مما تكون مضية .

أما الواجبات الملقاة على الرجل فهي لانشبه الواجبات الملقاة على المرأة إذ يقوم الرجل بمجمعة من المكاسب المشروعة كالاممال الزراعية والتجارية والصناعية وغيرها من المهن المشروعة .

واما المكاسب غير المشروعة والمألوفة عند البعض كالمرقة وقطع الطرق والتهب والسلب ، والرشوة والاختلاس وغيرها مع ما يترتب عليها من المسؤوليات التي تنزل على مرتكبها العقاب والجزاء .

تلك المكاسب الغير مشروعة والتي تنزل الرجل لارتكابها ، كما قال الفاعر :
والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا غفلة فلملة لا يظلم
أو الدخول في المعارك هاجماً أو مدافعاً ، ومسؤلية حفظ البلاد من العدو المهاجم وغير ذلك .

وعلى هذا القياس يكون الطلب والتنفيذ من الجهتين . وهذا مع أن للمرأة كل الحق في أن تقيم الدعوات والآداب لرفيقاتها من النساء .

أما الآداب فهي قياسية تقليدية محضة مع أنها أي تلك الآداب ليست منحصرة بالأكل والشرب فحسب بل تتعدى هذه الحدود إلى حدود أخرى في ضمن الظرف الذي تقام فيه تلك الآداب من قبيل الرقص والغناء والزجل الشعبي المتعارف في تلك البيئة .

كما أن للمرأة حق التنقل إذا دعت لمثل هذه الآداب أيضاً . ولكن في ضمن الحجاب وجلال الروعة مع العناية المطلوبة منها في اصلاح سيرها في طريق ما حسب ما هي عليه سواء كانت من أهل البسار أو من متوسطات الحال . وكل من هاتين الطريقتين في هاتين المراتين لها سير وخطة ومعنوية وحشمة . ولكن سيرها وجلال روعتها في أثناء التزاور واجابة الدعوات لا يجتمعان في مستوى واحد من حيث الفطرية لا من حيث الحجاب لانه تحصيل حاصل وامر محتم .

الغناء عند المرأة العربية

أما الغناء والزجل المتعارف في اوقات السرور وازمنة الفرح وفي مناسبات الفخر والاعياد فهو مباح . واه كان ذلك الغناء من مجتمع الفتيات أو بنين على فلو نظرنا لهذا كله وغيره من الامور التي تركناها لاتضح لنا جيداً ، ولرأينا بأن اعيننا ان ذلك التشريع العرفي هو شيء منطقي ومعقول . ولقدنا بورك لامة عرفت قدرها فاعطت لكل ذي حق حقه من مقتضيات الحياة .

(المؤلف)

افراد ضمن دار أو بحالة اجنبا عن يتخطين طول ذلك الحى الحالى من الرجال (١)
مثلا لو ان قبيلة اشتبكت مع قبيلة اخرى أو تسابقت معها في الخيل فحازت
قصب السبق على تلك القبيلة فعندما يسمعن النساء ذلك الظفر أو السبق الذي
حازه رجالهن ، عند ذلك يطلقن لاصواتهن العنان ويغرذن بالاهازيج الشعبية
على حساب ذلك الفوز لرجال قبيلتهن وبأخفن في التهمة والمعاينة بمضن لبعض
الآخر وتلوح الابنسامات على ثنورهن النقية .

الرقص عند المرأة العربية

وهنا ايها القاري سوف أعطيك فكرة تكاد تكون جديدة بل وغريبة
عند معاملك اباها وهي الرقص عند نساء العشائر مع ان الرقص فن يرفقه الفرييون
وقليل من المدنيين الذين جرفهم تيار المدنية الغربية . ولكن هذا الرقص غير
الرقص عند نساء القبائل فان المرأة العربية اذا صادقت ندوة انس او فرح تفقد
لثداء ، لاجل زفاف احد اعمامها او اولادها فتراها ترقص في تلك الندوة المرحية
ويشار كنها الغنيات في اسلوب ذلك الرقص . ويبانه اي بيان كيفية الرقص بان
تتمطى المرأة او الفتاة وسط ذلك الجمع المحتشد بالنساء فحسب وتقفز وفي يدها
سيف او خنجر على نغمة الزجل المنبث من حناجر تلك النساء ويكون وقع
اقدامها على نسق التصفيق او الضرب على الطبل وربما ترقص فتاة مخطوبة لاحد
الفتيان وهي لا تدري من ان خطيبها يحفظها عن كشب لان الثداء اللواتي لمن
علاقة نسب بخطيب تلك الفتاة يرغبن في ان يرى الشاب خطيبته مقبلة او مديرة

(١) وذلك ضمن حجابها الذي فرضته هي على نفسها وجلالها المفروض

ومسافة عن وجهها فيعملان تلك الحيلة ويكلفن تلك الفتاة بالرقص والتخطي وسط ذلك الجمع المنعقد من النساء لاجل الرح والسرور ولا يغربعن البال من انه يجب ان تكون الفتاة غير عارفة بقصد الملحاحات عليها بالرقص . ولو انها تعلم به تصدعن يستحيل عليها القيام والرقص في ذلك المحفل وبهذا المظهر لان العادة العرفية الغربية المتغلغلة في قراة نفوس الفتيات القبلية هي أن الفتاة اذا خطبت من الصمب على خطيبها أن يتمكن من رؤية وجهها قبل ليلة الدخول بها . ^(١) وهناك عادة اخرى وهذه العادة سوف نأتي على بيانها في اللوحة التالية .

(النساء الشاعرات)

أن بعض النساء العربيات ينضمن الالهارج والاشعار بالافنة الدارجة في مختلف المناسبات السرة منها والمحنة . مثلاً لو أن زعيماً زوج ابنة يجب على قبيلة ذلك الزعيم أن يشاركوا زعيمهم في ذلك الفرح كما ان النساء العربيات المختصات ينضمن الشعر الشعبي فينضمن القطع الشعرية المليئة بتعابير الاطراء والثناء واهداء الفرح للزعيم ولأبنته في هذا الزفاف ومدفراغن من الفاء قطعن واهارججن نهدي اليهن بعض الملابس والنقود وكذلك ينضمن القطع في التأمين وعند قتل بعض الزعماء أو موتهم وهذه المأمة قليلة أوردناها في هذا الفصل فيما يخص الرقص والغناء والزجل

(١) وانما هي من نفسها تحتجب حتى عن اوليائها . فتكون رؤيتها على ايها أو أخيها صعبة جداً حتى ولو اشتاقوا لها . حيث تحتجب ولا يراها أحد . وما ذلك بتصنع منها أو فرض عليها . كلا لا لهذا ولا ذاك . وانما حشمتها واحترامها يدعوها ان تعمل ذلك .

والشعر عند المرأة العربية . كما اني أوردت أيضاً في هذا الفصل بيان حرية المرأة وحدودها والوجائب المترتبة لها وعليها في العرف العشائري ولا يقاس على هذا النحو قسم من القبائل الشاذة عن تلك الاسس والتقاليد لان بعض القبائل في العراق غير ملزمة ومحافظة على هذه التقاليد والنصوص العرفية وان هذه حقيقة أوردتها ليس من باب دفع دخل أو رد معترض لان الشاذ هين ولا يقاس عليه ولا يؤخذ قياساً على الاغلبية أيضاً ومن يريد أن يطلع على هذه الحقايق في هذا الفصل يحصل عليها بقليل من الاستقراء والتتبع ولو بالامتزاج والاخذ من أفواه الجمهور الممتزج في أغلب القبائل العربية .

الفرقة الثانية في المرأة عند القبائل

وهذه الفرقة هي لوحة الحب عند العشائر وبرز النواحي فيه وما يرتب عليه عندهم من نواحي الحياة الاعتيادية وغير الاعتيادية وما يرتكز على ذلك الفصل الطريف من رائج الود وصدق الحب ونيل العاطفة في جريان الاحاديث .
الفساء أو الفتيات العربيات يحبين ويتألمن كثيراً من جراء حبهن وربما يمرضن في سبيل حبهن ويضعفن في قلوبهن على مذبح عواطفهن الجياشة الرقيقة . ولكن كيف ومتى وأين وبأى اسلوب ؟

الفتاة العربية أيها الفارسي الكريم رقيقة الحس رهيقة لان بيتها تتمتع بمحو من الراح والسرور وادبة من الطرب . على اختلاف المناسبات ، مثلاً لو أن معركة حدثت بين قبيلتين وأبلى أحد شباب تلك القبيلتين بلاءاً حسناً في المعركة الناشئة وخرج ضافراً منصوراً وبأخذ سمعة بين الاحياء وتعمدت عنه الفتيات والفتيان معاً . وفي هذه المرحلة التي يتمتع بها ذلك الشاب من جاه ورفعة

تصوبه الى احدى الفتيات على المصاح لا على الرؤيا . ولا بدلي من الاشارة الى عبارتي الاولى من ان بنات العرب يشفقن غير ان هذا العشق ليس ناشئاً عن اختلاط أو امتزاج أو مبادلة عواطف أو غيرها من هذه الامارات العاطفية السافلة الدنيئة المخالفة للشرف والنبل . أو عن طريق المقابلة المقصودة وجهاً لوجه الا القليلة منها وبطريق الصدقة مع ذلك وانما داخلة الشرف والتقاليد وتنفق والخلق النبيل .

ولنعد الى حقيقة الصبوة التي نحن بصدددها من هذه الفتاة المحجبة لهذا الفتى الذي لم تره سوى انها سمعت عنه الشيء الكثير من الاطراء من اناس لا يكذبون في ذلك . يثنون عليه في الشجاعة أو الكرم أو غيرها من السجايا الكريمة . هذا مع صرف النظر عن الجمال فان وجد فلا بأس وان لم يكن من المستساغ عند انقبائل اطراء الجمال عند الشباب اذا لم يعرف عن الشاب شيء من الشجاعة والكرم وغيرها من قبل العاطفة وكرم الخلق . فهذا ايها السادة شيء عن الحب عند المشائر وهو الحب الفطري الصميم الشريف المرمى والمؤدى .

الفرقة الثالثة

اما إذا فهم امر هذين العشيقين بين الناس وعرفاها ايضاً إذ يوع علاقتهما الودية بين الناس فهنا تعال وانظر ايها القاريء كيف يذوب هذا الحب الى جانب الخطوبة المعنوية . فان الفتاة عندئذ تسأل عن الفتى وعن أخلاقه وعن حبه وطيب أرومته . فاذا فحس لها ذلك وانحأ لا يقبل الشك من طيب العنصر والاخلاق وجمال السيرة . فعند ذلك تقبله زوجها لما يقبول أهلها طبعاً . وهنا يجد القاريء المعجب المعجبا عن ذوبان هذا الحب في سبيل المعنوية والاصل والنبل . والعكس بالعكس أيضاً من جانب الفتى .

أما إذا كلت أحدهما غير كفوء الآخر فلا زواج حينئذ ولا لقاء ولا صوبة وتمضي لك البادرة الأولى من الحب نصياً نفسياً .

هنا أبسط لك أيها القاريء الكريم أسباب الصوبة والحب لا أحبب واحداً كما قدمنا عن نجاح الفتى في المركة . بل تتمدى الى غير ذلك من الاشتغال في ركوب الخيل وإقراء الضيوف وحسن الصوت والاعتدال في الاعمال وغير ذلك من الاسباب الموجبة لشهرة عدى الثروة التي لا تصبو اليها بنات العرب معها كثر . هذا وقد أوجزنا فقاريءً فصلاً كافياً عن الحب عند العشائر ومعنوياته واسبابه ومستلزماته العشائرية ونواميسه التقليدية . ولا نغالي إذا قلنا ان الحب العربي أو ما يسمونه بالحب العنبري الذي اطلب فيه المؤرخون والادباء هو موجود بكامله وبكل مفهوم من مفاهيمه ومصداق من مصدايقه عند معظم العشائر العراقية المختلفة بوحدة العشائرية وآدابها التقليدية وهي أي هذه الموحدة أعلى فصل تكسبه العاطفة ونسبها خلال سطوره الرقة العاطفية مع ختامه في هذه العبارة . وعسى أن يساعدنا الزمان فنقدم لعالم الوجود بحثاً مستقلاً عن الحب وأغانيه وشعره وأزاجيله فهو من اللذ ما يجب دراسته من الادب العامي العراقي الراهن .

اختيار الزوج من قبل المرأة

كتبنا قبل هذا البحث وفي أبحاث سابقة في هذا الكتاب عن المرأة وما يتعلق بها . وذلك في مواضيع مختلفة . وكذلك فيما يتعلق في إعطاء المرأة لأجل « حشم » أو في دية القتل وشرحنا أسباب ذلك فيما تقدم ولا حاجة لاعادة البحث فيما يخص المرأة بنفس هذا الموضوع .

وان الذي حدا بي لاعادة النظر في هذا البحث لأكتب التبعة الآتية :

ان المرأة التي تعطى بالشكل الذي المعنا اليه والاسباب الموجبة لاعطائها ، هل انها تعطى كما يتصوره البعض ممن لا علم لهم ولا وقوف تام على ذلك ؟
ان عادات العشائر وقواعدهم وعرفهم الجاري متفقة على ان المرأة عند ما تخصص وتعطى حسب ما ذكرناه آنفاً ، هو أن يختارها أهلها من بين بناتهم ممن تكن موصوفة بحسن السيرة والمقل النسبي والمقدرة على القيام بقطع حبال البنفس وبصبك حبال المودة بين العائلتين .

وعند ما تتعين تلك المرأة من تلك العائلة الواحدة لتعطى لتلك العائلة المونورة ، ويقرر ذلك ويكون موضع رضا العائلتين وتنتهي ذلك بحضور من هيبة الترضية التي ذكرناها بغير هذا الموضوع من هذا الكتاب بمناسبة كثيرة ، وتنتهي تلك الجلسة بهذا الحضر ويعود كل لاهله ويعود الاستقرار والمهدوء الى ذينك العائلتين ، فاول عمل بعد ذلك يقوم به المونور بأنه يعتمد على هيبة مؤلفة من عدة نساء فيرسلها ومعهما شيء من الملابس الشيفة فتذهب تلك الهيئة الى بيت أهل المرأة فتقدم تلك الملابس للمرأة الرسومة لتلك العائلة مع تقديم أحسن الكلام المملوء بمباركات الود والصفاء والتمني لسعادتها والتفاؤل لما بالخير الذي منه ستكون موضع احترامات الجميع ، لانك من هذه العائلة التي لها مكانتها من العشيرة الفلانية .
وتشير تلك الهيئة بكلماتها الى عشيرة تلك المرأة وما الى ذلك من العبارات الشيفة ثم تقول الهيئة للمرأة المذكورة بعد المراسيم (إنك نطمين بانك وقد قسم لك الله أن تخرجي من بيت اهلك لزوج جديد لا تعرفينه انت ولا نحن نعرفه حيث انك لك الحق ان تختارين لك زوجا ممن نشائين من هذا البيت أي بيت المونور واذا لم يعجبك أحد من هذا البيت ، فلك أن تختارين من هذه العائلة كلها . واذا كان ذلك كذلك ولم يعجبك منها أحد ، فلك ايضاً أن تختارين أي شخص يعجبك من هذه العشيرة كلها . وما نحن إزاء أننا لناخذ رأيتك يا ابنتنا العزيزة) .

وحينذاك يكون جواب تلك المرأة على الشككين الآتين :-

الاول - انها تختار الرجل حالا وتقول باسمه سيامرة ، علساً أو سرّاً
« حسب ما شئت » وليس لهيئة النسائية أي اعتراض على قولها ، وكذلك ليس
لأهلها دخل في ذلك كما قدمنا بأن يكن لها الاختيار في افتتاح زوجها من بين ألف
رجل تقريباً بل أكثر .

الثاني - انها تقول لهيئة النسائية : إني الآن لا يمكنني الاجابة عن ذلك
حيث لم يسبق لي تفكير بحل هذا الامر ، وإني من الآن سأفكر وأنحقيق وأختار
من أريده واعلمكم بالنتيجة الامر بوساطة والدي أو خالي أو أي أحد قريب مني وذلك
لمدة معينة « على شرط أن لا تزيد تلك المدة على السنة الواحدة » حينذاك تذهب
الهيئة النسائية مودعة بمثل ما استقبلت وهي شاكرة لتلك العائلة لما أبدوه من حسن
الوفادة والكرم والترحاب .

وفي خلال المدة لابد وان ترسل تلك المرأة جواب القبول للرجل الذي
تريده بأن يكون زوجها لها .

وحينئذ يخبرون الرجل الذي يحب عليه أن يقوم بالاستعداد للزواج
وتعيين اليوم المعين للزفاف ويرسل ملابس وتقود على مقدار طاقته طبعاً لتلك
المرأة وذلك المعروف بين الناس بالمهر .

أما تلك العشيرة التي منها أهل المرأة فانهم بدورهم يقومون بجمع تقود
معبنة حسب قواعد كل عشيرة ويقدموها للمرأة . كما أن أهل المرأة هم انفسهم
يقدمون لها تقوداً وأشياء يتقبه سواء كانت تلك الاشياء ضرورية أو كمالية ، وعلى
هذا الشكل يكون زواج تلك المرأة ويكون زفافها بشيء من الابهة والوقار ، تطلق
فيه العيادات النارية بكثرة حتى يتصل من يبت أهلها ليبت زوجها أي بيتها الجديد
ويكون المرح في ذلك الزفاف أكثر مرحاً من الزفاف الاعتيادي . لما فيه من

أسباب ذكرناها في غير موضوع من هذا الكتاب ، ولا اعتبار ان هذه المرأة التي زفت كرسول سلم ما بين ذينك العائلتين المتخاصمتين . ومن يكن كذلك يستحق الاجلال والاكرام . هذه صفحة قدمتها للقاري عن المرأة التي تكون قد أعطيت (كدبة فتيل أو كخشم) في حالة من الاحوال التي سبق ذكرها في فصول متعددة من فصول هذا الكتاب لما له من أهمية عظيمة .

الرد على منى تحدث ولم يكن لها أساس

اني تقدمت إلى القراء الكرام في فصول هذا الكتاب مورداً ومثبتاً ما وقعت عليه من بعض عادات العشائر وقواعدها واحكامها وفروضها وما يترتب عليها من حلول تاركاً ما لا علم لي فيه إلى من يعلم به . والآن قبل ان أنتقل بك بأسيدي القاري إلى فصول اخرى أود أن أحملك على يدنة من شيء قد نحتاج إلى الاطلاع عليه من المؤكد وذلك هو ما يحدث من القضايا الجزائية التي لم تكن مسبوقة وليس لها حل سابق كما في بعض القوانين التي يشرعها ذوو الادمغة المفكرة نقص ويحتاج ذلك القانون بسبب ذلك النقص إلى تعديل . كذلك العادات العشائرية والاحكام القبلية توجد فيها أشياء غير واردة قبلاً ولم يكن لها سابق وقوع حتى يجعل لها فروض ، وعند ما تحدث جريمة عشائرية غير مسبوقة وليس لها أساس فعند ذلك يأمر الزعيم بدعوة الفرضة والاعراف المبرزين

والمفكرين^(١) فينظرون بتلك القضية ويحققون عنها ويعينون ظروفها ومن ثم يفرضون لها حكماً مطابقاً ومتفقاً وحدوثها فيذهب ذلك الحكم قاعدة مفعول بها لكل جريمة مشابهة لتلك الجريمة ويصبح ذلك القرار معمولاً فيه وتفاضله العشار فيذهب من عشيرة الى اخرى ومن سلف الى آخر . وعلى هذا السياق تأتي جل احكام العشار وتكون دستوراً لاعمالهم . وتكون مقبولة مرضية . وما ذلك إلا لفئة التي يتعم بها الفرضة والاعراف . وتلك الفئة مأخوذة من امانتهم وعدم تحيزهم لغير ذوي الحق مهما كلفهم الامر .^(٢)

(١) لان الفرضة وأهل العرف عند العشار يعمون الى ثلاثة أقسام حسب اصنافهم ودرجاتهم واليك بيان ذلك :-

الصنف الاول :- وهم الذين تناط بهم الدعاوى القليلة الاحمية ليعكروا بها وينهوها .

الصنف الثاني :- وهم الذين تناط بهم الدعاوى المهمة التي تلي القتل و (الحشم) و (المكبة) وما شابهها .

الصنف الثالث :- وهم الذين تناط بهم احكام القضايا الاكثر اهمية وكذلك يشتهرون هم المشرعون للقضايا التي تحدث وليس لها حكم سابق .

كما لهم الحق في رؤيا الدعاوى من الصنف الاول والصنف الثاني علاوة على اصنافهم وهم يسمون الاعراف .

(المؤلف)

(٢) اقدم لك مثلاً . في سنة من سنى زماننا هذا الذي نحن فيه تنازع رجلان الواحد من عشيرة آل بدير احدى عشار نواء الديوانية في قضاء غفك ، والثاني من عشيرة آل فتلة وكان البديري ساكناً في منطقة آل فتلة فاحتكما عند احد فرضة آل بدير وكان القارض لا يعرفهما ولم يعلم لاي عشيرة قد انتميا هذان الرجلان ، وعندما اصحبه كل منهما ما عنده سكتا وانتظرا ما يقوله وبغرضه

هذه المأمة قصيرة ومثل واحد من أمثلة كثيرة أوردتها لك ياسيدي لتقف على أخلاق العشائر العربية الأبية وما جبلوا عليه من أخلاق متينة وقومية متناهية. مع العلم ان الفارض عند ما يطالب منه التحكيم بين اثنين أو أكثر ويفقون عنده يوم أو يومين أو أكثر لأجل حبل قضيتهم، هم في ضيافته وفي محله حتى ينهى قضيتهم ويعطي القرار الأخير في حلها يد صاحب الحق، ولا يكلف أحداً بشيء ما قل أو كثر لا بطريق مشروع ولا بطريق الرشوة لأن ذلك محرم عند القبائل من كل جهاته.

الفرضة وصفاتهم

وكما بذيت لك في هذه النبذة القصيرة مثلاً عن الفرضة وأحكامهم وهذه

الفارض. وبينما هما منتظرين والفارض يفكر في سبب الحكم وإخراجه بصيغة تنفق والحكم العشائري اذ سأل احداً الحاضرين الرجلين المتنازعين عن نسبهما وهل هما من عشيرة واحدة؟ فأجابه الفتى انه من آل فتلة وأجابه الثاني انه من آل بدير ويسكن مع آل فتلة. ولما كان الفارض يسمع كلامهما وفهم منطوقهما وعرف ان احدهما بديرى. قال لها اذهبا عني وفتشالسا عن محكم او فارض غيرى اذ اننى من المستحيل ان افرض عليكما بصورة بانه.

فقال له لماذا؟ قال للعائلين: نعم حينما سمعت البديرى قال انا من آل بدير مال قلبي له ورغبت ان اعطيه الحق أو اخفف عنه الجزاء. وهذه تعرفونها تبقى وصمة في حياتي وفي ذريتي بعد مماتي لذلك رأيت واجبي يقضى على ان ارفض الحكم بين هذين الرجلين. فعندما يذهبان لغيري ويحتكما عنده وهو لا ينتمى لعشيرة كل منهما سيجلها بالطريقة الفلانية. ويكون حكمه كذا وكذا. وصدق الفارض حيث ان هذين الرجلين ذهبا إلى احد فرضة بنى (حجيم) وقصا له ما وقع بينهما من خلاف حينئذ حل قضيتهما كما قال الفارض البديرى.

(المؤلف)

الناسبة أقدم اليك في معرفة الفرض وأهل العرف ومن أين هم وما صفاتهم ؟ (١)
 من كان عاقلاً ذا تدبير وكيلاً بين أبناء قومه وبنى عمومته ومتصفاً بالرزاق والاباء
 وشرف النفس ومفكراً وله قابلية عقلية وذكاء ولديه خبرة في الاحكام العشائرية
 فذلك يحق له ان يكون قاضاً أو محكماً . وكذلك من كان أبوه وجده وجد أبيه
 عارفاً أو قاضاً وتوجد فيه تلك الصفات أو بعضها يحق له أن يكون من الاعراف

(١) سبق لنا في موضوع من مواضيع هذا الكتاب ان ذكرنا الشيء الكثير
 من الفرض والمحكمين وقلنا : بأن القبائل تختارهم من أحسن رجالها على أن يكونوا
 من مبرزى رجال تلك القبيلة والمرضية اخلاقهم ومشهورين بحسن استقامتهم
 واعتدالهم في الاحكام مع التجربة . وبعد تجربتهم بالقضايا الجزئية ويشتهون
 مقدرة وعفة واعتدال في الاحكام يتدرجون بها شيئاً فشيئاً حتى يصلون الى
 الحد الاعلى . وهو انهم ، يحكمون بالقضايا المهمة كالقتل والصبيحة والمار والمخطف
 واختيار الصالح من ورثة المتوفى وتقسيم التركة مما فيها من الاراضى وما شابه
 ذلك ، ومن تكن هذه صفاته وتلك درجته يكن محترماً عند تلك القبيلة من قبل
 الكبير والصغير .

لذلك لا يحق لاحد الرد لحكمه وذلك لقناعته فيه وفي حكمه ، وذلك
 اختيارياً ، اما لو حدثت دعوى مهمة تستوجب حلها الى فرضة اخر . فان
 الرئيس يحضر الخصيمين ويقول لها اختارا ما تشاءان من الفرضة . وحينذاك
 يختارا الخصيمين من الفرضة كما تقدم ما شاءا على شرط ان لا يختارا غير
 فريض آخر بعد اختيارهما لذلك الحكم الذى اختاراه بمحض الزعيم .
 واذا اختار أحدهم حكماً من غير الفرضة المعروفين أى انه غير فريض ،
 فان الرئيس او الزعيم له الحق بان يرد عليه هذا حتى ولو ان ذلك بطريق الجبر ،
 ويرسله الرئيس نفسه أو الزعيم الى محكمين يعرفهم وقد وجدت فيهم تلك المزايا
 الحسنة المذكورة . وحينذاك لا يحق للخصامين الرد على من يعينه الرئيس من
 هؤلاء المحكمين .

أو الفرضة . أما سائر الناس فلا يجوز له أن يفرض أو يحكم . وإذا حكم فحكمه عرضة لرد بأي وقت كان وبأية لحظة كانت بمكس الأول الذي إذا حكم فحكمه نافذ لا مرد له ولا اعتراض عليه .

وهؤلاء الاعراف لكل سلف أو قبيلة هم مملون ومعرفون . ويجوز الاحتكام من قبيلة عند أعراف قبيلة أخرى . ولأجل وفوفك أيها القاري الكريم على الاعراف وإثبات قولي لك أقدم بعض أسماء الاعراف والفرضة المتضمنين منهم والمتأخرين (قدماء العهد وحديثي العهد) الذين لهم تلك الصفة أي الفرضة . والدونة اسماءهم هنا وما هي : (١)

أهل العرف ومحكموا القبائل الذين يتصدون من محل بعيد ، م : .

- | | | |
|-------------------|-------------------------|--------------|
| ١ — طعيني آل زين | من قبيلة بني حنظل | قضاء السماوة |
| ٢ — استار آل شخير | « « « « « حسن | طويرج |
| ٣ — ثامر | « « « « « عشيرة الدعوم | « « |
| ٤ — عبود الموسى | « « « « « قبيلة آل فتلة | { « « |
| ٥ — محمد الخليفة | « « « « « « « « | { « « |
| ٦ — جواد المحمد | « « « « « عشيرة البراجم | « « |
| ٧ — موسى آل ثعيب | « « « « « بني طرف | « « |

(١) إن لبعض من هؤلاء الاعراف قضايا في أحكامهم ونوادير طريفة جداً . ومنها يتضح لك مقدار ذكاء هؤلاء الفرضة الفطري وكيف يتوصلون لحل القضايا المعقدة حلاً مرضياً ومطابقاً للواقع . وسنأتي لك على سبيل المثال ذكر بعض من طرائقهم في غير هذا المحل من هذا الكتاب .

(المؤلف)

- ٨ — مراد الخليل « « « الجبور « الهاشمية
 ٩ — كون الدانة « « « « « الشامية
 ١٠ — جبار آل أبو حليل « « « آل شبل « أبي صخير
 ١١ — زبعل الحمد « « « قبيلة آل فتلة « «
 ١٢ — ضيدان الباجي « « « « « «
 ١٣ — عبد آل رسالة « « « آل بو نابل (الامرغ) « مركز لواء الديوانية
 ١٤ — ابن غظية « « « الجبور « ناحية الحرة
 لواء الديوانية
 ١٥ — زغير آل طراد « « « خناجة « لواء الحلة
 ١٦ — فريم آل الطمان « « « الصفران (الجبور) « لواء الديوانية
 ١٧ — حاج خضر « « « الموابد « قضاء الشامية

أسماء بمض الفضة وأهل العرف العشائري الوجودين الآن :-

- ١ — نصر الفصيل « « « من عشيرة الجعاش « لواء الحلة
 ٢ — بحر آل حمود « « « آل يسار « كربلاء
 ٣ — محسن الحاج حسن « « « البراجع « طوبريج
 ٤ — جعفر الصميدع « « « قبيلة بني حسن « «
 ٥ — محمد آل عبادي « « « « « «
 ٦ — جروخي آل جبر « « « قبيلة بني حنيم « السماوة
 ٧ — عليوي آل مصيلح « « « الجوابر « لواء الناصرية
 ٨ — مجرم آل ملفوث « « « عشيرة آل زياد « السماوة
 ٩ — عبدالسادة آل عرازة « « « آل فتلة « أبي صخير

- ١٠ — علي آل حسان • • •
 ١١ — محسن آل نياز • • • آل إزبرج الناصرية
 ١٢ — مدفون الجبار آيو حليل • • • آل شبل أبي صخير
 ١٣ — عبيد آل عبد السادة • • • آل قتله النعمانية
 ١٤ — حاج عجة آل دلي • • • أبو جياش الرميثة
 ١٥ — عزارة آل معجون • • • بني حجيم السماوة

هذه الأسماء هي أسماء البعض من فرضة العشائر وأمرافهم قدمتها كمثل
 انعطاف طام من ان العشائر فرضة معلومين ولا يمكنهم الاحتكام عند غير الفارض •
 وان العشائر لا يعتقدون بخلاص الدعوى اذا لم يكن حسمها عن يد أحد الفرضة
 وأهل العرف المبرزين حتى ولو كانت هناك قوة اجرائية بواسطتها تنفذ تلك
 الاحكام الصادرة عن غير أهل العرف •

نعم يدعي الرجل الذي لا يعترف بذلك الحكم وقتيا ويساير السلطة وهو
 مكره وعند حصول الفرصة له تنور ثائرتة فيداعي بحقه وبهمل ذلك القرار الصادر
 من القوة الاجرائية • أما اذا حصل الحل عن يد اناس من امثال ما ذكرناهم
 فيكون الحل مقبولا ويعتبر حلا عرفيا قليا •

وفي الحالة الاولى (أي الحل من اناس هم غير فرضة ولم يكونوا من أهل
 العرف •) ونجاوز التوتر على الوائر فلا يشمله اعطاء (الكبة) التي يحشنها في هذا
 الكتاب في فصل مستغل • ولا يلام التوتر على ذلك العمل الذي قام به • وهذا
 يعطيك فكرة واسعة عن مقدار ما تمسك به العشائر من عاداتها واحكامها واحترام
 الفرضة الذين شهد بنزاهتهم ومقدرتهم في الاحكام • أما لو أردت ان اورد لك
 امثالا من هذا الفيصل لتكننت أن أأتي بالف مثل ومثل • • ولكنني اترك
 ذلك مكتفيا بما قدمته حيث اعتقد فيه الكفاية •

هكذا عاشت القبائل

هكذا عاشت القبائل العربية ، وهكذا تمسكت وحافظت على ما عندها من أحكام وتقاليد . وبهذه الصورة وعلى هذا الاساس فلدت القبائل العربية ان تحافظ على ما خلفها لهم الاسلاف من مزايا وصفات طيبة التي تلقوها صاغر عن كبار قاحطت نفسها بسياج منيع على ما عندهم من تقاليد وأحكام محترمة عندهم ، ومقدسة عند كل كبير وصغير فيهم والتي ساروا عليها طول زمن حياتهم آمينين مطمئنين . فان في اتباع تلك الاحكام والتقاليد معان سامية ليس من الامر السهل الاستهانة بها ، بل ولا الازدراء بأي قسم منها ، لما لها من الاشياء المؤيدة الى اتباعها والتشبي على منوالها ، منها : —

أولا - انها عادات ملائمة لبيئتهم ، وأمنجتهم ، وانما شرعت من قبل آباؤهم واجدادهم ، وهم ورثوها عن اسلافهم لذا يعتبرونها أحسن شئ مقدس عندهم .
ثانيا - انها جمعت بين اللين والشدّة ، ونحنتهم على المحافظة على النوااميس والتقاليد العشائرية ، وتعلمهم على التمسك بما جاء به الدين الاسلامي الحنيف .
ثالثا - انها صانت الاخلاق وأحاطتها بسياج منيع لا مجال للمأبث أن يصل الى نفوس هؤلاء الناس لحثهم على ارتكاب الموبقات ، والتلبس بلباس الرذيلة ، فهي تعتبر مانعة رادعة عن الرذائل ، ومحنة على الفضائل .

رابعا - انها حافظت نفسها من تعدى بعضها على البعض الآخر ، وذلك بفضل ما يترتب من الاحكام الجزائية على المعتدى . سواء كان المعتدي على النفس أو العرض ، أو الشرف ، أو المال ، أو النية والقيمة التي نوى الله سبحانه وتعالى عن ارتكابها .

وقد فرضت التقاليد العربية العقاب المناسب لنوع الجريمة وشدها . فالجزاء يكون دائماً من نوع العمل . ومع ذلك نجد الكل خاضع ومسلم ومؤمن بما يفرضه الفارض والمقنن من أبناء القبائل العربية .

خامساً -- أنها حافظت على أخلاقها التي هي أساس مدار أعمال الأمم ، ومثلها العليا .

فلم -- هذه الأسباب وغيرها ترى القبلي يقف . عندما يأتي بعمل يخالف أحكام قبيلته حتى ولو لم يكن وازع هناك يردعه مباشرة . نعم يردعه وعنه نفسه بتقاليد قبيلته . ومثال ذلك لو أن رجلاً بعيداً عن تلك القبيلة ولا يمت لها بصلة نسب جاور أحداً من تلك القبيلة فنزل بجواره ولو يوماً واحداً وفي ذلك اليوم أو في تلك المدة تجاوز عليه أحد بشتم أو بقذف أو بضربة أو بغير ذلك فيحق للقبيلة كلها أن تطالب بحق ذلك الجار ويستमित أفرادها في مساعدة جارهم فانظر ربك الى هذه الاخلاق وتلك العادات التي ذكرت لك قليلاً منها ، وما ذلك الا من إيمان القبلي في أحقية أحكام وفروض قبيلته التي ورثها وجبل عليها . فكانت متغلقة في بدنه وسائرة في عروقه ودمه سوية لا يفرقان .

تلك التي بأمره في تنفيذها ذلك الزعيم . وهنا ينطبق المثل العربي المعروف (الحكيم بالرغبة خبر من الحكيم بالرغبة) .

وهكذا أيضاً ترى القبلي دائماً وأبداً معتزاً ومميناً ، خاضعاً لأحكام قبيلته مهما كلفه أمر الخضوع لتلك الأحكام . إذ تلقى القبلي أمر زعيمه بكل ترحاب وشوق ، ويرى نفسه سعيداً بين أبناء تلك القبيلة إذا تلقى أمراً من زعيمه الذي يحترمه ويقده كل التقديس ويتوفق لتنفيذه ، وطالما يفيده بنفسه عند ما تمس حاجة ذلك الزعيم لهذا الأمر . أما ذلك الاحترام وهذا التقديس فلم يأتي

بطريق الجبر ولا عن طريق القوة فحسب . بل إن ذلك جاء برغبة من الفرد القبلي منها : - اعتقاده برعيه وإيائه به ، وأمانته فيه ، ولعله أن الزعيم هو الحارس الأمين والراعي المؤمن . وكما أنه هو الذي يبتذل لرعيته وأصحابه المساعدة المادية والمعنوية . وهو الساهر لصالحه ولصالح القبيلة بأجمعها فرداً فرداً بدون تحيز ولا تميزة ولا تفضيل .

وبالإضافة إلى ذلك تجد الزعيم هو اليمين والمحافظة على الاخلاق والعادات المتبعة عند أفراد قبيلته التي ورثوها عن السلف الصالح .

فلاجل تلك الأسباب التي ذكرناها ، وغيرها من الأسباب التي لم ندونها لأننا نعرف أن القاري قد اطلع عليها في بعض من فصول هذا الكتاب . نجد أن القبلي عندما يبلغ بتفصيل حكم أو فرض أو قاعدة عليه ، نجده يتلقى ذلك الحكم بكل رحابة صدر ، لأنه مؤمن وموفق بالذي فرض عليه ذلك الحكم أو أصدره . وكيف لا يقبل ذلك والحكم يتخذ عن يد زعيمة الذي يثق به عن صفاته بعض الشيء . ٢٢

وبالإضافة إلى ذلك كله نجد أن الفرد من أبناء القبائل العربية يجعل زعيمه تبعيلاً عظيماً ، ويقدره اعظم تقدير ، وأنه يعتقد أن مخالفة أوامر الزعيم أمر عظيم والذي يأتي بذلك ، مثله كمثل رجل ارتكب موقفة يحاسب عليها حساباً شديداً أمام الناس والمجتمع والدين .

— وهكذا أيضاً —

نجد كل فرد من أفراد القبائل الجندي مدرب ، وفارس مفوار مجرب ، لأن قائده محبته ، ولا نهما مجربين عملياً لأنظرياً .

وهذا الجندي القبلي هو نفسه لتلقى أوامر زعيمه لينفذها وينفذها بطاعته ، حتى وإن كان الموت المحتم له بتنفيذ تلك الأوامر . فإنه في هذه

الحالة يحد إطاعة مثل هذه الاوامر مخيرة له ومجلبة اليه في العز والسود والرق على غيره . ومن الصعب جداً ازالة هذه العقيدة من دماغ ابن القبيلة مطلقاً .

وكما ترى الشعور في الرجل القبلي وذلك ان تعصب لقبيلته ، والتمسك بنفايدها واحكامها . فانك ترى المرأة القبلية اكثر تمسكاً من الرجل بتلك الاخلاق وهذه العادات . وانها لا تقبل ان تخالف عادة أو قاعدة ، ولا ترضى على نفسها اذا فرض عليها شيء من الواجب وتقاومت عنه . لانها جزء متمم لقبيلة كما ذكرنا عنها .

وهنا هي كتب التاريخ والاجتماع مملوءة بأمثلة لذلك إضافة الى ما أملاه المؤرخون . أما ما يحدث في عصرنا هذا من احترام المرأة القبلية بعادات قبيلتها واحترام زعيمها وإطاعته واحترامه . فهذا لو أردنا تدوينه لاصبحنا بحاجة الى وقت طويل جداً ولا طائنا عليك البحث الذي ربما لا ترغب فيه .

والخلاصة فانك اذا نظرت نظرة جدية الى القبيلة لوجدتها رجالاً ونساءً وأطفالاً يحترم كل واحد منهم رئيسه كل احترام وتجد كل واحد منهم يقدر أعماله وبطبيع أوامره وينفذ احكامه . وانهم (اي أبناء القبيلة) يطبقون الفروض التي تفرض عليهم بمخافة كبيرة .

وذلك الاحترام وتلك الاطاعة نجدتها شيء غريزي في نفوس أبناء تلك القبيلة وحتى اذهب بك الى أبعد من ذلك أقول ان الاطاعة شيء طبيعي عندهم جميعاً .

حيث ان المرأة والرجل يساعد كل منهما الآخر بتلقين ابنائهما لاطاعة الاوامر واحترام الزعيم وفروضة عاماً .

الى هنا نكتفي بهذا البحث على أن نعود اليه بفصل مختصر في هذا الكتاب . وسنجد فيه أمثلة كثيرة كلها تدل على صدق هذا القول بوضوح صورة وأجلى صفة

من صفحات التأليف الجديد الذي لم يتيسر لكل واحد الوقوف عليها في غير هذا المكان . وبعد ذلك نجدني أقول مستشهداً بقول الشاعر : —
 هذه ناقتي فان عفروها جنتهم بفصيلها والماذب

الفضايا المحترقة عند العثار

توطئة : كما ان للمثائر أحكاماً وفرايض خاصة للقضاء في الدعاوي الجزائية التي تحدث فيها بينهم . كذلك لهم أصول خاصة في كيفية التحقيق الموروثة من القدم خلفاً عن سلف . والتي اثبتنا أهم أسسها في فصول مضت . كذلك لهم أحكام وفروض خاصة بالدعاوي الحقوقية التي تحدث بينهم وقد أوجدت هذه العادات الجزائية منها والحقوقية في آن واحد . ولا شك في ان تلك الفروض والاحكام والقواعد والعادات هذه كلها خلاصة تفكير أناس اعتمدوا على انفسهم في حمايتها إن تمدى بعضهم على بعض . والحيلة دون تلويث مجتبههم والحفاظة على طهارته ونزاهته .

ولا شك ان الاخلاق تلعب دوراً مرموقاً في المجتمع العشائري وغيره كما هو معلوم وظاهر الاثر في كافة تصرفات العشائر وهيئاتهم الاجتماعية ولا غرو في ذلك فقد عصم الله تعالى اهل البيت الذين هم من هذه المجموعة المختارة . بقوله في كتابه المجيد (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً) .

ولا شك ان الملبسات الاجتماعية تخلق مشا كل تحتاج لتنظيمها الى تشريع كامل المرافق لتعديل هذه الحالات الطارئة على المجتمع القبلي . ولا شك ان فقدانها فتق الاذهان الى ايجاد ما يقوم مقام التشريع لاشباع هذه الحاجة الملحة . وكانت هذه العادات التي سامطرها وشيكاً خبير ما سد به ذلك النقص .

مع العلم ان هذه الامادات وجدت مع الزمن منفردة بعضها عن بعض وسرعان ما تراكت فاصبحت ملجأ القاضي والمتقاضيين . بلاضافة الى ان الاحكام السالفة اصبحت فيما بعد مصدراً آخرأ لا يستهان به من مصادر (القضاء العشائري) وعلى الرغم مما لاقته هذه المصادر من عقبات كأداء اراد محدثوها القضاء على تلك المصادر التي اعتقد انها منابع لقوانين السائدة اليوم في العالم النامدن . ولكن العرب اثبتت الا المحافظة على هذه التقاليد والامادات واحاطتها برعاية منقطعة النظير فحملتها من اقدس مقدساتها . تمكنت بها من الصمود أمام خصومها الألداء . وستبقى كذلك ما دام للمخاق العربي طابعه الخاص . معبرة بلسان شاعرها العربي معالي الاستاذ الشبيبي .

لنا كل آت عاذل أو مفرع
بصك باسماح نواب عن العدل
على انني لا أقول ان تبديل هذا العرف من المستحيل . ولكن ذلك منوط
بإماتين .

أولها وجود القواعد المثل التي تحقق العدل والانصاف في الاحكام اكثر مما هو عليه الآن .

ثانيها فناء القاضي والمتقاضيين بمدالة القواعد المفروضة التي يراد نسخ قواعدهم الاولى بها .

على انني بينت فيما مضى في بعض فصول هذا الكتاب القواعد العشائرية في تمثيل القضايا الجزائية . وسأبشر تروأ بمردأهم القواعد العشائرية في تمثيل القضايا الحقوقية لينم لديك الامام الكافي بالعرف العشائري وأمورهم القضائية . وسيتبين لديك مدى تمسكه على الاسس المنطقية ومقدار محافظته على تطبيق العدل بدون أن يمس قواعده الاخلاق التي هي هدف القاضي العشائري الوحيد .

وسأستطرد في بحثي عن القضايا الحقوقية بالكلام عن المواد الآتية : —

- (١) الميراث من الاموال المنقولة وغير المنقولة .
- (٢) الديون والطلبات التي بذمة المتوفي ومدى مسؤولية الورثة عنها .
- (٣) الدعاوى الخاصة بالاموال الغير المنقولة التي تحدث ما بين افراد عشيرة واحدة أو بين عشيرة واخرى وما يتفرع منها .
- (٤) كيفية التعامل التجاري بين افراد العشائر أو كيفية اجراء العقود فيما بينهم وما ينجم عنها .
- (٥) الديون الممتازة والدائنون الممتازون .
- (٦) أحكام مختلفة فيما يخص الحقوقات وغيرها .
- وسنبتدي في الفصل الاول بالكلام عن الميراث .

(الميراث)

الميراث من المواضيع التي تشغل بال المفكرين في شتى العلوم الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية والاخلاقية ، وهو من العوامل ذات الأثر البالغ في حياة الامة والفرد .

ويلعب دوره الهام في المجتمعات الاقطاعية والرأسمالية بشكل يترتب عليه من النتائج الهامة ما يضيق المجال عن احصائه .

ومع ذلك فسأبحث باختصار عما له مناس بموضوع هذا الكتاب :-
فاذا ترك المتوفي أموالاً منقولة أو غير منقولة .

وخلف أولاداً وبناتاً وزوجات أو غيرهم من الوارثين شرعاً . وأورد في هذا المقام استقرا كما هو (ان الوارث في العرف العشائري لا يختلف عن الوارث حسب الاحكام الشرعية بصفة كونهم وارثين . ألا ان الاختلاف في حصة

كل منهم) • ففي الاموال المنقولة كالنقود والمواشي وغيرها فانها تقسم على الورثة حسب سهامهم الشرعية بعد اخراج حصة المكاف من الورثة الذي سيأتي تعريفه فيما بعد • هذا فيما اذا اراد الورثة كاهم أو بعضهم القسمة • أما اذا رغبوا في بقائهم في بيت واحد وتبقى التركة مشاعة - وهذا هو الغالب في بيوتات العشائر العربية - فلا جناح عليهم •

أما قسمة المتروكات من الاموال الغير المنقولة ففيه تفصيل •

(١) اذا كانت الاوال اراض فلا ترث الاناث سواء كن بنات أو زوجات أو امهات (١)

(ب) وفيما عدا ذلك من الاموال الغير منقولة فنترث جميع الورثة حسب سهامهم الشرعية قيمة لا عيناً بعد اخراج حصة المكاف •

(١) وذلك لاسباب كثيرة منها سببان مهمان: سنذكرها

الاول : — ان الاراضى الاميرية لم يسبق لاي حكومة في العالم أنها منحت مثل تلك الارض ، والتي تعرف عندهم « لومة أو سركلية » الى امرأة مطلقاً ، حيث ان للاراضى واجبات يكلف بها شاعها ، وحيث ان ما للمرأة من الاحترام وما لها من الواجبات كما سبق ان بيناه آنفاً ، فلا يمكن تسكينها بغير طاقتها ، ثم ان الاراضى الاميرية شرعاً لا تورث . وبما يؤيد ذلك أنها لا تباع ولا تشرى كارضى «الطابو» بل ان لبيمها وشرائها أصاليب خاصة وذلك حسب قوانين الدولة .

الثاني : — سبق أن أشرنا في متن كتابنا هذا في بحث « اختصاص الزواج بنزوى القربى » وبيننا أسباب ميراث المرأة من الاراضى الاميرية . فن أجل ذبناك المبين ولاسباب أخر حرم العرف العشائري المرأة من الارث في الااضى الاميرية .

(المؤلف)

(ج) يعطى المكلف الخيار فى حصة الاناث من الاموال التى ورد ذكرها فى الفقرة (باء) قووداً أو أملاكاً .

(المكلف)

المكلف فى اصطلاح العشائر هو الخلف الصالح لاشغال مقام المتوفى والقيام بجميع واجبات ذاك السلف . ولا يشترط فيه أن يكون ابناً بل مجرد كونه من ذوى القربى على شرط أن يساكن المتوفى ويشترك معه فى حال حياته فى تكوين ثروة العائلة . وللمكلف حصة تسمى (الكبرة) وهذه الحصة تخرج من التركة قبل تقسيمها على بقية الورثة . فاذا كان المكلف وارثاً فهذه الحصة لانتميه عن حصته من الميراث الشرعى . أما مقدار الكبرة فهو يختلف باختلاف الاحوال وتترد فى الغالب بين الثلث والرابع اضافة الى ما يأخذه من الاموال المأقولة وهى (الحبوة ^(١)) و (منايح المضيف ^(٢)) .

جرت العادة بين العشائر أن يجتمع ورثة المتوفى عند زعيم القبيلة أو رئيس العائلة أو عند زعيم آخر من ذوى العائلة ويأت الى تلك القبيلة بسبب وثيق من القربى . وذلك بعد انتهاء مراسم العزاء . ويجتمع يأم ذلك الزعيم سراة القوم

(١) (الحبوة) هى من متروكات المتوفى الخاصة به كسلاحه الخاص والة ركوبه والبسنة وختمه وساعته ومسبخته واشباهاها .

(المؤلف)

(٢) (منايح المضيف) تلك من المواشى كالبقر والجنس والابل والاغنام فقط لا غيرها على أن تكون حلوباً ومن احسن المتروكات من ذلك النوع . اما اذا لم يكن فى تلك الانواع حلوباً كلاً او بعضاً ، فما كان اجود نوع منها .

(المؤلف)

ومفكرهم وأهل العرف من الجزاء بشؤون العشائر وتقاليدها . ويقتض ذلك الزعيم الحديث بالتأسف المرير على فقد المتوفي منوها بمزاياه الحسنة وأخلاقه الفاضلة وما تركه من الفراغ البين في حياة القبيلة الاجتماعية متمنيا لحلفه أن يكون خير خلف لخير سلف . موصياً ورثة وأهل بيته بمعاملة بعضهم بعضاً بالحسنى والظهور بالظاهر اللائق بمنزلة العشيرة الاجتماعية . ثم يبادر بالاشغال من موضوع العزاء الى موضوع الارث والورثة . فثلاً يقول ان فلان المتوفي كان رحمه الله مرموق المكانة رفيع المنزلة بين عشيرته وقومه ومكانه (أي مضيئه) مفصداً لشارد والوارد .

وهؤلاء أولاده حضروا بين ايديكم بعد أن احتلفوا على الميراث . يريدون منكم القيام بواجب تضيئها وإصلاح ذات البين بما يوحى عليكم وجدانكم والله هادي الجميع . وعندئذ يخاطب الزعيم مع سرة القوم والعارفين منهم ويتداولون فيما بينهم بالدرجة الاولى حول تعيين المكلف مفضلين الارشد فالارشد والافضل فالافضل ممن اشتهر بعقله وكياسته وقضله ببعد عن واقع الرب لا عاهة فيه تقدمه عن التصرفات أو نقص أهلية الاداء وأهلية الوجوب وان لا يكون ساقطاً من الحقوق العشائرية ^(١) وبعد ذلك يعين له مقار (الكبرة) وحكم هؤلاء في هذه

(١) وبعد هذا جاءت القوانين المدنية واشترطت على من أراد التوظيف . أولاداً شهادة في القضايا المهمة أو غيرها على ان لا يكون هذا الشخص ساقطاً من الحقوق المدنية . « فبدلت اسم العشائرية بالمدينة » لا اكثر ولا اقل . فانظر بربك ايها القارئ الكريم ما لهذا التشريع من الاهمية العظمى . حيث اعتبره العالم كله الغربي والشرقي واصبح تشريعاً عالمياً عاماً .

اما الساقط من الحقوق العشائرية في عرف العشائر فهو :

١ — من حلف بيمينا كاذبا سواء كان ذلك الميمين بالقرآن أو بالله أو بالامام

٢ — من زنى بأحدتي محارمه .

الحالة لا يقبل الرد ثم يقررون أن هذا المكلف أصبح يشغل مقام المتوفى ويقدرون رئاسته ثم يجتمع الغرضه أيضاً ويحكمون بتقسيم التركة حسب ماذكرته آنفاً ثم يشترط على المكلف أن يقوم بالواجبات المترتبة عليه باعتباره خلفاً للمتوفى ذلك بأن يقوم بكافة تكاليف (المضيف) واعطاء كافة المعونات لرجال الدين والسادات والمموزين والادباء والشعراء ممن كانوا موضع رعاية المتوفى . ومسئولية الوفاء بهذه الشروط منوطة بشرقه ووجدانه وهكذا تنتهى قضية الورثة من الناحية النظرية

هيئة القسرة

بعد ان يفهم الجميع جزئيات قرار هيئة التحكيم الآتية الذكر يختار هذا الرئيس هيئة خيرة من سادة القوم والفنيين — على قدر الاستطاعة — وعدددهم يتراوح بين خمسة والعشرة أشخاص ويسمون في العرف العشائري (ذواربع) وتباث رئاسة هؤلاء برجل من ذوي الجنبان من السادة وذوي الدالة فيكون له حق النظارة على هذه الهيئة ويرافق الهيئة عادة كاتبه الخاص او كاتب غيره ممن يعتمد عليه . وعندئذ تبدأ هذه الهيئة بالعمل فوراً فتقوم بمسح الاراضي قبل كل شيء ثم تقسمها بصورة عادلة بحيث لا تزيد حصه على أخرى كما يلاحظ في التقسيم امر

٣ — من سرق جاره أو ضيفه أو مضيفه سواء كانت تلك السرقة جزئية او كلية

٤ — من خان امانة أو ثمن عليها جزئية كانت ام كلية.

٥ — من شهد شهادة زور وهو يعلم بان شهادته هذه زور .

٦ — من كان مجنوناً أو معنوفاً .

وامثال ذلك من الموبقات الغير مرضية بتغير العشائر .

(المؤلف)

المجودة والرذالة ونسب هذه (هبرة وعظم) ثم تدون خلاصة اعمالها في مذكرة تقدم الى الرئيس الذي انتدبهم الى هذه المهمة مرفقة بقرار موقع من قبلهم جميعاً او اكثر منهم حسب الاحوال . وبعد ان يستلمه الرئيس يقوم بنوده بمرض الكيفية على المحكمين ومن ثم يقوم المحكمون باجراء القرعة لمعرفة حصة الورثة كل على حدة ثم ينتدب الرئيس احد افراد هيئة القسمة فيسلم كل ذي حق حقه وتنتهي هذه المهمة التي قد يؤدي امر تاخيرها الى منازعات وإراقة دماء .

هذا فيما يخص الاراضي والبساتين اما الاموال المنقولة والمسقات فبأمر الرئيس يتم تعيين هيئة اخرى بتقدير قيمة تلك الاموال وبعد ان تقوم بجردها وتسجيلها في قاعة يخرج منها ثلث المتوفى ليسلم الى الوصي المختار حسب وصية المتوفى ، وما بقي منها يقسم على الورثة حسب الاحكام الشرعية ومما هو جدير بالذكر ان الاناث لا يعطين حسب العرف العشائري حصتهن من المسقات والمستغلات الثابتة عيناً بل قيمة . ويعطى للسكف الخيار في دفع القيمة للاناث واخذ حصتهن موضوعة البحث فان رفضوا تعطى الى اخوته من الذكور ان وجدوا وإلا فيعطين تلك الحصة عيناً .

اكتفي بهذه النظرة العابرة في تفصيل حكم الارث وحالة الوارثين ودرجاتهم وانواعهم مع العلم ان هذا التقييد الظاهري كان حبيبه التثبيت من احقاق الحق وابصال الحقوق الى ذوبها بصورة تحقق المدل وتضمن الرضا بين الورثة بعد ان علمنا ان قضايا الميراث من أهم الموامل التي تؤدي الى تشتت شمل العائلة وتفكيك أواصر المحبة والالفة بين افراد العشيرة ولا يخفى ان المجتمع القبلي لا يقوم إلا على أسس وثيقة من المواقف المتبادلة بين الافراد والعصبة التي تعتبر أهم مميزات القبائل العربية في محافظتها خير ضمان لبقاء المجتمع العربي .

الدیون والمطالبات التي على المتوفى

هذا فصل مستقل في بابه بالنظر لعرف العشائر . وكما ان له صفة خاصة . كذلك له تشريع خاص وفروع قد تختلف في بعض اليثبات ولكنها تنفرع من أساس واحد الى عدة فروع . اذ لكل محيط قاعدة نسبية مأخوذة من ذلك الأساس الذي ينقسم بشكله الى بحثين : -

البحث الاول : اذا كان للمتوفى تركة من الاموال المنقولة وغير المنقولة (كاطابور) أو المسقات^(١) واراضي اميرية فأول عمل يقام به بعد وفاته هو ان تباع الاموال المنقولة بما فيها المواشي ثم الاملاك السجلة (طابور) على الشكل الذي ستأتى على تفصيله وتسد تلك الديون من هذه التركة . أما اذا قصرت تلك التركة عن سد ما يذمة المتوفى من الديون فتسد تلك الديون من الورثة على الشكل الذي ستراه مفصلاً .

البحث الثاني : اذا كان للمتوفى اراضي اميرية فقط فان الورثة اى المذكور منهم مسؤولون عن الديون ووفائها بالشكل الآتى : والآن تقدم اليك التفصيل لهذهين البحثين وان كان مجملاً لاني أرى فيه الكفاية عن الاسهاب . وهذان البحثان هما أساس مدار العمل لهذا الفصل وانما وان اختلفت فروعهما كما تقدم إلا ان الاصل واحد لا يختلف أبداً .

اذا توفى أحد وترك أثاثاً ومواشي وغيرها من التروكات المنقولة وغير المنقولة من الاملاك السجلة فقط . وكان مديناً فأول عمل يقوم به الرئيس كما

(١) ويشتق من ذلك (المضيف) ومسكن العائلة الرئيسى الماعد لسكرى

(المؤلف)

من يقوم بخدمة (المضيف)

تقدم في بحث سابق وهذا بعد ان يستثنون من القسمة ادارة (المضيف) الخاصة كالفرش وأدوات القهوة والشاي وما شابه ذلك من لوازم الطهي وغيرها .

وكذلك يستثنون فيما غير نسي من المواشي كالابل والجاموس والبقر والاعنام . وهذا ما يسمى بـ « مناج المضيف » وهذه كلها تعطى الى المكلف (بالمضيف) والباقي من التركة يقدَّر كل على حدة ويعرض اولا على الورثة الذين لهم الخيار في شرائه اذا شاءوا كلها أو بعضها وإلا فيباع على خيرهم . أما اذا اشترى أحد الورثة من تلك التركة شيئا منها أو كلها . فعليه حينذاك ان يدفع الثمن نقداً أو يتفق مع الدائن لتلك التوفى وبطلى من ذلك الدين مقدار ما ابتاعه كما يأتي بالتفصيل :

التفصيل

وبعد التصفية لتلك الاموال المقولة يؤتى حينذاك بالدائنين ويجمع دينهم وتقدر بقية تلك الممتلكات ، فان سدت فنعم المطلوب .

والا فيوزع الباقي من الدين على الورثة الذين لهم حق الارث بالاراضي الاميرية . وبعبارة أصح على الذكور دون الاناث بنسبة الاسهم الشرعية من الاراضي الاميرية .

أما ما يصيب حصة الاكبر أى (الكبرة) فانه يعنى من التكاليف وذلك كما المعنا اليه في الفصل الاول لانه لا يخص شخصا واحداً بل هو (المضيف) أي لخدمة الضيوف وللمعدات التي تعطى لخدمة ، وطلبة العلم ، والمستحقين ، وإبناء المييل .

وبعد أن يقسم الدين على الورثة يلزم حينذاك على كل وارث بما ذكرناه

أن يقوم بتسديد ما يصيبه من ذلك الدين . أما قدماً أو بطريقة يضيق عليها والدائن
يعتقد ما أصابه من ذلك الدين . وذلك لزاماً عليه لا يمكنه التملص منه كفيما يكون
أما إذا عجز أحد الورثة عن الدفع أو عن الاتفاق مع الدائن كما تقدم .
فيلزم عليه حينئذ أن يقدم كميلاً يوثق به الوصي على أن يكون ذلك الكفيل ملزماً
بدفع المبلغ في المدة المعينة أما لوصي أو للدائن .

أما إذا عجز الوارث المذكور عن الدفع بتلك الوسائط كلها فحين ذاك يجب
عليه أى على الوارث أن يتنازل عن (مشاير ^(١)) معينة تدق بيد الوصي ضماناً
لذلك الدين حتى يوفيه ذلك المكلف . وذلك كما قدمناه في هذا البحث بعدائبات
ذلك الدين وبيانه بصورة جلية . ويجوز لذلك المكلف إذا عجز عن تدبير ذلك
الدين بالطرق التي بينها .

أن يبيع فدماً من أراضيه التي جاءته من طريق الارث أو غيرها إذا كانت
لديه . ليسد ما يئتمنه من ذلك الدين الذي لحقه من مورثه . على أن يكون الورثة
حق شراء تلك الأرض التي يريد ذلك الوارث بيعها . وذلك الحق ينتقل من
القريب إلى الأقرب منهم ثم ينتقل ذلك الحق إلى العائلة التي يتفرع منها المتوفى
فالعشيرة فالقبيلة .

هذه الفروض التي ذكرناها منها شرعية . ومنها عرفية أما الشرعية منها
فأنها حصص الورثة والوارثين وبيان حصصهم من كل ماترك المتوفى من الاموال
المنقولة والاملاك المسجلة أي (الطابو) ووقاه الديون من المتروكات المذكورة
متسكة أي القبائل بالقاعدة الشرعية (لا وارث قبل الدين) .

(١) المشارة هي (الدونم) ونسبتها تساوى مائة ذراع يد في مائة ذراع
يد التي يساوى حاصل ضربها عشرة الاف ذراع يد مربع (المؤلف)

أما الأحكام العرفية منها . فهي في حالة علم وجود أموال منقولة للمتوفى
أو أملاك مسجلة أي (طابو) سواء الأراضي الأميرية التي لا يملك زمام أمرها
أحد سوى الحكومة بالنظر لقانونها الذي فرضت به ذلك أي الحكومة فإن القبائل
حسب عاداتهم فرضوا تلك الديون التي بذمة المتوفى على الوارثين المستطمين لتلك
الأراضي وإن كان استلامهم لها من قبل الحكومة . وهذا الفرض أو الحكم يكاد
يكون عمومياً ويجب المتخلف عنه بالانصياع إليه راضياً أو مكرهاً .

أما إن كان المتوفى لا يملك أرضاً ولا أملاً كما مسجلة ولم يخلف تركته تذكر
لسد تلك الديون كلها أو بعضها .

فهل ترى أن دين ذلك الدائن يذهب سدى ؟ كلا فإن ورثة ذلك المتوفى
يلتزمون وفاء دين ذلك المتوفى من كد الجبين وورق الجبين . فترام يستلون عن
الدائن لذلك المتوفى ويقصدونه من محلهم إلى محله ولو كان بعيداً ليوفون عن ذمة
متوفيهم ولو كانهم ذلك جهداً عظيماً .

وربما أخذ الورثة ذلك الدين على عواتقهم بصك ينضمونه بذمتهم يحتوي
على دين ذلك المتوفى .

وهذا النوع من وفاء ذلك الدين هو غير مفروض في العرف العشائري .
بل أنه من الشمم العربي والضعفات القبلية والأخلاق العالية . بينما لا توجد تلك
القاعدة عند غير القبلي .



دعوى المراضى وما ينشعب عنها

نوطته : — علاقة الانسان بالارض مرحلة للانتقال من حياة الرعي .
والانتقال الى حياة الزراعة والاقامة ، لذلك تعتبر هذه العلاقة من أقدم العلاقات التي
اهتمت اليها البشر منذ فجر التاريخ ، على ان تاريخ الشرق عرف هذه العلاقة قبل
الغرب بزمن يتروى بين زمني سبق معرفة الشرق للعدنية والغرب لها .
وقد اعتنى الرومان في قانونهم المدني عناية لا بأس بها والتي أصبحت فيما
بعد إرثاً لقوانين الحديثة فيما يخص الاراضي . ولست مجازفاً إذا قلت انها لا ترتقى
من حيث الأصل الى مصاف ما عرفته القبائل العربية من تنظيم هذه العلاقة ، وأعتني
بها علاقة الانسان بالارض .

ينظر القبلي الى أرضه نظرة من يعلم ان أرضه هي كلها ملكه في دنياه ، فهي مصدر
روته وموئل إياه ، وملاذ أحاده ، وذراجه . لذلك كان حرمة عليها يفوق في أغلب
الاحايين حرمة على حياته ولا يقدم على أرضه شيئاً الا شرفه ودينه ، ولما كانت القبائل
العربية لا تستقيم أذواقها الحياة الصناعية أصلاً ، كما ان طبيعة ذوقها الفطري يفرض عليها
ذلك ، أصبح نشاط القبلي الزراعي كلها يعتمد عليه مداراً لقوته . وكما قلنا عن
الصناعة فيمكننا أن نقوله عن التجارة مع علمنا ان الزارع يترفع - على الأغلب -
من الرعي وبحسبها مقصداً لهذا وبالنظر لما أوردناه آنفاً كانت ولا تزال دعوى
الاراضي تحتل المكانة الاولى في القضاء العشائري سواء من حيث الكثرة والاهمية
التي تترتب على نتائجها من الخطورة التي قد تقضي على الاكثر الى الاقتتال بين عشيرة
واحدة مع بعضها ، أو بين عشيرتين فأكبر ، فتسيل فيها الدماء ، وتزهق فيها
الارواح ، لان الارض هي الوكر الوحيد للزارع . فالعدوان على هذه الاوكار

كالمدوان على شرف الانسان .

طبقات الأشخاص بالنسبة الى الاراضى

الأشخاص بالنسبة الى الارض انواع ثلث وهم :

اولا — الشيوخ . ثانياً — السراكيل . ثالثاً — الفلاحون .

الشيوخ : — هم رؤساء القبيلة ومراجعها المليا في شؤونها المالية والقضائية والاجتماعية . وهم بمثابة الآباء بالنسبة للأسرة وقد يكونون في الواقع آباء حقيقيين لاجلبية افراد العشيرة . ولهم من الوظائف ما لرؤساء الدول (في الممالك المراقبة في المدن) فلهم القيادة في المارك ، ولهم حق اعلان الحرب ، ولهم حق القضاء ، ولهم حق التمثيل في المؤتمرات العشائرية التي تعقد بمناسبات وبغير مناسبات فلو اسرم مطاعة وكلتهم نافذة ، وإرادتهم حرة في اتخاذ ما يلزم لتعقيب مصلحة الجماعة لا يقيدهم في ذلك الا المرف العشائري والخلق العربي والدين الاسلامي الخفيف وهم في الغالب من الصفوة المماثلة بين افراد الجماعة حسباً ونسباً وخلقاً وصلاحاً ونقوى .

السراكيل : — وهم في الغالب آباء الامر الكبيرة في العشيرة الواحدة ، وذوى المكانة والنفوذ فيها يمد (الشيخ) وما يقال عن الشيخ بالنسبة للعشيرة يقال عن (السركال) بالنسبة (لعمولة) و (الاتخاذ) .

وقد يكون السركال في بعض الاحيان هو شيخ العشيرة وذلك في الحالات التي تكون فيها الارض مملوكة لخصروم سكان الدين ، ولكنه اي ذلك السركال يتبع رئيس القبيلة الاعلى الذي تنفرع عشيرته منها مما كانت ارض تلك القبيلة نائية .

الفلاحون: — هم الافراد من العشيرة الذين يمارسون الزراعة فعلا ، وعليهم واجب الحرث والتسميد وكافة مطالب الزراعة وما ينجم منها . وقد يمتلك ارضا حقيقية فيكون ملاكا ، وقد لا يمتلكها فتصبح علاقته بارضه موصية .

وقد يتصل بهذه الطبقات الثلاث اشخاص ينمونهم كعاشيات الشيوخ ومساعدى المراكيل وبعض الغزلاء من الفلاحين المتصلين بالفلاحين الاصليين .
قسمة الارض بالنسبة للاشخاص : — طريقة قسمة الارض بين طبقات الاشخاص من القبيلة تنقسم الى نوعين وهي : —

١ — (الجسامة) ب — وغير (الجسامة)

أ — قسمة الارض بالنسبة (للجسامة) في حالة استيلائهم على ارض من الاراضي ، أو أحيائهم لارض الموات ، أو حصولهم على ارض من ممتلكات المياه . تقسم الارض عندئذ حصصا متفاوتة يكون للشيخ حصة الاسد منها وهي تنقسم على الاكثر بين النصف والسدس والباقي من الارض يقسم بين عشائر تلك القبيلة قسمة متساوية . وكل عشيرة تقسم بين الانخاذ حصتها قطعا متساوية ، وتوزع على عدد الانخاذها ، وحصة الانخاذ تقسم الى اسهم متساوية ، توزع على حائلها والحائل تقسم تلك الارض حصصا متساوية أيضا توزعها على افرادها . ونجري هذه القسمة بنظر هيئة تتكون بين الاثنين والعشرة بصطحبهم معتمد الشيخ وكتبه ، وهم منتخبون بنظر الشيخ من سراة العشيرة وذوي الشرف والمختد من رجالها ويقسم كل فرد بما اوتي من نصيب ويمتدده عقيدة راسخة خير منقوص .

ب — اما العشائر غير الجسامة فيحتفظ الرئيس بالارض كلها لنفسه ويقسم ويملك منها المراكيل وافراد القبيلة والتابعين كل حسب مقدار بروزه في القبيلة ومقدار أهميته فيها وعدد اتباعه وأقربيه ، وابنائهم ان كان سر كالا وحسن بلائه في ساعات المحن وايام الشدة

ويكون الرئيس حراً في سلب الارض من هذا واعطائها الى ذلك كلياً
أو جزئياً حسب مقتضيات الاحوال وقابليات الاشخاص على الاستغلال وحسن
سلوكهم واطاعتهم لأوامر الرئيس.

كيفية حل المنازعات حول الارض

قد يقع العداوة بين المتجاورين كل على أرض الآخر . ولا يخلو حالهما
من أمرين وهما أما ان يكونا من عشيرة واحدة أو عشائر متعددة .
ففي الحالة الاولى ، أي عند ما يكونان من عشيرة واحدة يرفع النزاع الى
رئيس القبيلة . فان كان النزاع طفيفاً ينتدب ذلك الشيخ أحد الافراد أو السراكيل
الذين يعتمد عليهم ويثق بتزاهتهم فينبرون فوراً الى اجراء الكشف والتحقيق
عن الحدود الحقيقية ويرفع الكيفية الى الزعيم ويمين المعتدي ، فيرد الزعيم
الحق الى ذويه . ورياً يعاقب المعتدي بعقوبة بدنية أو يعززه تعزيراً . أما المعتمد
فيجب ان يكون اهلاً لما انتدب له وان يقوم واجبه بامانة لان عقوبة الاختلال
شديدة جداً . قد ترفع الى ان يطرده الزعيم ويسقطه من الحقوق العشائرية .
اما اذا كان العدوان كبيراً وخطيراً قد يضطر الرئيس الى القيام بواسطة
جماعة من الفرضة بانتخبهم من عليبة قومه والمبرزين من اتباعه وذوي الخبرة والمعرفة
في مثل تلك المنازعات يذهبون فوراً بصحبة معتمد الرئيس وكتبه ويحرون
التحقيق اللازم وتمييز المعتدي بامرع ما يمكن ، خشية المخاذير الكثيرة التي
قد يفتج عنها ما لا تحمد عقباه . ويرفعون نتيجة الكشف والتحقيق الى الرئيس .
فيرد الحقوق الى ذويها حسب مطالعة لجنة (الفرضة) . وفي بعض الاحيان لا يتوصل
هؤلاء الفرضة الى نتيجة حاسمة لنموض القضية او لعوامل أخرى .

فيضطر الرئيس الى تبديلهم مرة بعد مرة حتى يتوصلوا الى الغاية المتوخاة فان اعياء الامر رغم هذه الجهود يكون مضطراً حينذاك الى القيام بالامر بنفسه وبعد ان يبذل غاية الجهد يفصل القضية حسبما يراهى له . ويكون القرار في جميع هذه الحالات حاسماً . لاعتماد الجيم بنزاعته نظراً للجهود المبذورة التي تبذل في سبيل احقاق الحق .

اما اذا كان النزاع على الحدود قائماً بين قبيلتين او عشرين متناحيتين لا تنسب الواحدة للآخرى . فستدئد يكون من الاهمية بدرجة اعظم مما لو كان بين القبيلة الواحدة . لان ذلك النزاع يكون في هذه الحالة تعلقاً بكرامة المشيرة مشيراً لحقائقها وقد يأخذ النزاع فيها اذا تطور شكلاً عنيفاً تسبب من اجله دماء الماشائر فيها بينها . وقد تتلاحق القبائل الاخرى بالمشيرتين المتنازعتين بعامل القرى او الحلف او الانتصار للظلم . فيتسم الحرق ويصبح هذا النزاع حرباً عواناً تهلك الحرث والنسل ، ولكن الكياسة والتحمل والروية ومحبي الخير والعقوبة من جهة الزعماء والرؤساء . ومن جهة السادات ورجال الدين الذين يساكنون هذه القبائل . نحمدالجيم ينفون ما في وسعهم المحيولة دون وقوع الشر .

اما كيفية حل المنازعات الكبرى فيقام به مبدئياً سلفاً ، فان فشلت تلك الجهود السلفية يلجأ حينذاك الى القتال .

ونفصيل ذلك ان رئيس القبيلة المعتدى عليها يكتب رسالة مفصلة عن الحادث الى رئيس القبيلة المعتدية .

ويعرض في رسالته هذه أموراً شتى يذكر الرئيس فيها بما بينهما من وشائج الصداقة والقرى والاحترام المتبادل والحقوق المرعية واشتراهما بالسراء والضراء ويذمونه لاحترام حقوق الجوار وحرمة الاخوة والصداقة بلباقة فادرة

ثم يدعو بان يرد هذا العدوان والتجاوز باعتباره أبا للعندي. وقواما عليهم بحكم
 العرف والعادة ، ويرسل هذه الرسالة من رسول ليق كيمس فاهم بالاصول والآداب
 ومقتضيات الاحوال . وقد تكون هذه الرسالة شفوية . فاذا وصلت الرسالة الى
 مرجعها يجيب عليها حسبما يراهى له مظهراً عواطفه ازاء جاره وأسفه للحادث
 ووعداً باجراء ما يلزم لاحقاق الحق ، ويختلف هذا الجواب باختلاف الاشخاص
 وآراءهم ودرجة تمكنهم بالحق ، وقد يتبادل الرسائل بين الطرفين مراراً عديدة
 فيتوصل الرسل الى حل ملائم ، وقد يتدخل فيها بغير رؤساء آخرون فينتخب
 الفرضة حسب الاتفاق بين الطرفين . أما من رجال القبيلتين المتنازعتين او من
 الخبراء من قبيلة أخرى مجاورة فيحل ذلك النزاع وينتهي الامر بسلامة .

أما الاجواء العنيفة التي نحل فيها المنازعات فتفصيلها : يكون بعد فشل
 الوساطات والمراسلات ويشتد الكلام في الاخذ والرد وتنتظر المطالبات من
 الاتهام الى التطاول والخصام وذكر الايام المشهودة . وقد تحتوي على الغمز والهمز
 بين الطرفين ، بعضهم في الآخر نيراً وشمراً وارايجزاً وهزجاً تصبح عندئذ
 العلاقات بين الطرفين متوترة وقد تؤول الى القطيعة فيتجمعهم عند كل فريق عدد
 ضئير من الاتباع والاقارب والخلفاء وانصار الحق وذوي الاوتار القديمة من القبائل
 الاخرى مدججين بسلاحهم ، وبعد ان يجرؤوا المظاهرات المسلحة وينشدوا
 الاشعار و (الهوساة) المثيرة لهمم والشجاعة يصبح امر اصطدامهم مطلقاً بيد
 القدر . وعندئذ يكون (الحكم لاسيف والماجز يريد شهود) .

وما يقال عن طريقة حل المنازعات حول الحدود وعائدية الاراضى يصح
 عن المنازعات التي تقوم (حول الميازل) والانهار والابار والعيون ومصادر
 الطيور والاسماك سواء كان ذلك النزاع بين افراد قبيلة واحدة او قبائل متعددة

فالأجرامت متائلة في جميع الاحوال كل حسب نظيره .

نكتفي الآن بهذا القدر من تفصيل كيفية حل المنازعات حسب العرف
المشترى وسننتقل بك توالى الى الموضوع الآخر من التعاوى في العنوان الآتى :-

كيفية التعامل التجارى والربويه المتارة

قلنا ان المشائر عادات وقواعد واحكام وفروض تخص قضايام الجزائية
والحقوقية، واننا قد ذكرنا سابقاً في بحوث القضايا الجزائية عند القبائل ، ونطرقنا
اليها إجمالاً ومختصراً باساليب تنسجم وحالتهم بطروف قضايام . وعلى ما اعتقد بانى
قد وفيت بالبعض اليسير مما هو مفروض على من البيان الذي يجب ان أقدمه الى
القارىء من البحوث التي تقدمت بها في هذا الكتاب . مع انى التزمت فيها جانب
الاختصار بكل مفهوم من مفاهيم ذلك . وعندما انتهيت من تلك البحوث الجزائية
تقدمت بفصل جديد وهو فصل قضايا المشائر الحقوقية . وقد فصلته الى عدة بحوث
نطرفت البعض منها على اساس قاعدة الاختصار الذي هو شعارى بكل ما اكتبه
والان اتقدم اليك بهذا البحث الذي هو بين يديك وهو :-

كيفية التعامل التجارى

إن التجارة شىء والعمل شىء آخر وهذان عملان لا يمكن اشتباههما فى آن
واحد ، هذه كلمة قصيرة قلتما . واذا اردت شرحها بطول ذلك جداً علينا وبأخذ
من وقتنا مدنة ليست قصيرة .

ان معظم افراد القبائل تعامل فيما بين أفرادهم بالتجارة اضافة الى اعمالهم
الاعتيادية « اي الزراعة » ولكن كيف يكون ذلك للتعامل ؟

وهل يحتاج الى كتابة مكوك وستندات مصدقة من قبل كتاب العدل أو هل تعطى أوراق « كتيبة » ؟

أو هل يحتاج ذلك التعامل الى مراجعة إجراء ؟ كلا . لا ذاك ، ولا هذا فالذي تتعامل به القبائل حينما تتعامل الاعمال التجارية فيها بينهم هو : —
ان القبلي عندما يحتاج الى قود أو طعام يأتي لصاحبه ويفاوضه على الكمية التي يحتاجها ونوع التعامل بها وكيفية دفعها . وعندما ينتهي ذلك ويحصل الاتفاق على صيغة الدين وصورة الدفع وغير ذلك من الشروط . يأتيان حينذاك الى مجلس الرئيس ويبديان ذلك أمامه وبشرحان ما اتفقا عليه أمام ذلك المجلس وبفصلاته تفصيلا ثم يطلبان من الرئيس ان يأذن لكتابه بأن يكتب ورقة عادية كما ترى صورتها وهي : —

ليتم فقط كذا ليرة لا غيرها

اني فلان بن فلان علي ولازم ذمتي لحامل هذا السند ديناً لازم الاداء وحق واجب الوفاء مبلغاً قدره وبيانه كما مذكور اعلاه فقط كذا مقدار ليرة ذهب سكة عثمانية لمدة السنة الفلانية أدفع ذلك المبلغ بلا ممانعة ولا مماطلة واشهدت على نفسي جماعة من الحاضرين والله خير الشاهدين . التاريخ

من اقرار

شاهد بذلك

شاهد بذلك

فلان بن فلان

وعند ما يكتب مثل هذا (السند) حسب عرفهم يشهد فيه البعض من مرأة تلك القبيلة ثم يعرض على الرئيس وهناك اذا شاء الرئيس ان يوقعه اولا فانه اى الرئيس يقول للذاتن ادفع المهرام لصاحبها فيكون الدفع بحضوره ، وبذلك صار الدين مالا للذاتن حيث الرئيس يكون كتيلا لتحصيل عند الاستحقاق . فبمجرد

مجامع الرئيس قرار المدابنة ، وشوهدت حالة استلام المال وكتابة تلك الورقة سواء انه وقع فيها أم لا فانه اى الرئيس هو المسؤول بتحصيل ذلك الدين ، وهذا الالتزام ليس من قبيل الفرض فحسب . بل انه كما تقدم هو الكفيل لقبيلته بكل شيء بلا استثناء وهذا شيء طبيعي . انظر يربك ابها القارىء الى قيمة الرئيس عند المشيرة والى رعاية الرئيس لقبيلته فانه يتجلى لك باحسن مظهر من مظاهر الطاعة والاخلاص . وعندما يحل وقت الوفاء وذلك طبعاً عندما يحل موسم واردة الاراضى فن المستحيل ان أحد يتمكن ان يتصرف بشيء من واردة قبل سداد دينه ذلك الذي جرى التعامل عليه بمحضر من الرئيس حتى ولو ان الرئيس لا يعلم باكمل واردة وتهيته لدفع ، حيث ان ذلك الفرد كما قدمنا لك عنه في فصول سـلفت يحترم رئيسه بكل ما لهذه الكلمة من معنى ، ويحكون الوفاء للديون على الشكل الآتى :

اولاً — يستوفى دين بذرتك الاراضى التي جاء هذا الوارد بواسطته .
ثانياً — يستوفى دين الغريب عن تلك القبيلة الذى سـا كناً مهمم ويسمى في عرفهم (كصير) أو جار ، لان ذلك الرجل محترم ومصون عنه .
ثالثاً — يستوفى الدين الذى يؤخذ بمحضر الرئيس كما ذكرناه في اول هذا البحث .

رابعاً — بقية الدين الذى يكون خارجياً عن ما ذكرناه في هذا البحث ذكرنا طرفاً من هذه الديون وكيفية ، وقائماً الاسبق فالاسبق في قواعد العـشائر لاني احكامهم وفروضهم ، أما في احكامهم فيجب على المدين ان يوفى دينه مهما كلفه الامر الا ما يتفق عليه مع الدائن . وخلاصة القول ان الديون التى يتعاملها القبلي مع بعضه بعضاً يكون يكون ذلك الدين محترماً وناظراً . اما ما يعطى

من الدينون في محضر او بواسطة الرئيس فهذا الدين ممتاز بطبيعة الحال لا يقبل التردد والمخالطة .

ولو ان احد افراد تلك القبيلة سؤلت له نفسه ان يتمرد على دفع دين دائن . فعلى ذلك الدائن ان يرابع الرئيس الذي حالاً يأسر في حضور المدين ويجبره على الدفع اذا كان لديه . ولا يمكنه التخلص بكل ما يتمكن مع العلم ان القبيلة التي هو منها يعلم افرادها بحالة بعضهم بعضاً في حالانهم المالية ، أي اذا كان الشخص المدين متيسر الحال ، ولكنه لحث فيه بروم التخلص من الدائن ، فلا يمكنه التخلص عن دفع ذلك الدين كله أو بعضه .

أما اذا كانت حالته المالية متعسرة . فلا بد وان تكون له تسوية مع الدائن الذي لا يرى نفسه مجبوراً على التسوية مع ذلك المدين الذي لا يتمكن على دفع دينه مع علمه بحالته المالية المتعسرة وتحتصر هذه التسوية في أمرين :

الاول — تقسيط الدين الى سنتين فافوق ويكون ذلك بعد ترك الفائض

أولاً وآخر

الثاني — السماح للمدين بطرح قسم من أصل الدين مع الفائض على ان يدفع المدين القسم المتبقي .

أما اذا تعسر دفع ذلك الدين على المدين صفقة واحدة فيقوم الرئيس حينذاك بعمل مريح وهو تقسيط ذلك الدين الى سنتين فأكثر . على أن يدفع نقداً مقدار ما يتيسر لدى الدائن على شرط ان يكون الرئيس قائماً بوجود شيء من المال عند المدين حتى يدفعه . اما ذلك الدين الذي ينسط فيكون تأمينه عادة في أربعة مواد وهي :

١ — ان يعطي المدين كفيلاً مضبوطاً يلتزم في دفع الاقساط باوقاتها فيما

إذا التزم بها بمحض من الرئيس أو في ديوانه وإن كان غير موجود .

٢- أن يقبل الدائن اعتبار المدين وإن كان معسراً .

٣- أن يلتزم الزعيم بذلك المدين شفها وتلك اقوي مادة للحصول .

٤- ان يعطي المدين للدائن تأمينات تساوي مقدار الدين أو أكثر منه .

هذه المواد الاربع يكون تأمين المدين القسط . وبعد اجراء واحدة من تلك الواو يكون الدائن في مأمن من دينه مع العلم ان ما يجري من تسوية يجري في جو هادئ وليس فيه ما يؤثر على احد سواء كان دائناً او مدينه بل تكون التسوية في رضا الطرفين .

واما اذا كانت حالة المدين متسرة ومعروف بأنه ذو عائلة وإن واره السنوي قليل لا يكفي لاعاشه عائلته ، حتى لو أتى اليه وارد السنة الآتية فحينذاك يقوم الرئيس بعمل ملؤه العطف والحنان وهو :-

بأنه يجمع الرئيس تبرعات من تلك العشيرة الحاضر منها ويتتبع هو أي الرئيس التبرع شيء من ماله الخاص . ثم يقارن الحاضرون كل حسب مقدرة المالية ولا ينقض ذلك المجلس الا وذلك المعدم المضمون قد أصبح غنيا . وعلاوة على ذلك نجد الرئيس يقوم في اعاشه ذلك العاجز من عشيرته اذا احتاج في خلال السنة مع عائلته حتى يأتي الموسم لاحتاج الزرع .

وعلى هذا الاساس يكون التعاون القبلي فيما يخص العاجز منهم كما ان الدائن نفسه لابد وان تبرع شيء من ماله لتلك المدين وهذا كله يكون من طيبة خاطر ورغبة ، ولا ترى احد يجبر على شيء منه البتة بل بالعكس . اذا كان احد افراد تلك العشيرة مسافراً مهمة له وليس حاضراً ذلك الاجتماع الذي جرى فيه التبرع لتلك المحتاج من تلك العشيرة فان ذلك الرجل حينما يعود لعشيرته ويسمع بذلك

أي أن يسمع أن أخوانه من أفراد عشيرته قد هاجت بهم الحية ، واشتعلت برؤوسهم الذيرة حيث قد تبرعوا لذلك المحتاج من تلك العشيرة . وحينذاك يحدو حدو أخوانه فتسوقه عاطفته بلا وازع ولا أمر ، سوى تلك العاطفة والشفقة . فيتبرع بما تجود به نفسه الطيبة وكرمه الموصوف لمساعدة ابن عشيرته الذي قد خانته الدهر . هذه صورة جديدة ونبذة قصيرة قدمتها لك أيها القارئ الكريم مع العلم بأنني لو أردت أن اتوسع في هذا الموضوع الذي قد يتطلب التوسع والشرح ، واستعصي لك هذا البحث ، وأدون لك كل ما أعرفه اطال عليك الوقت ، وقد يؤدي بك الى الملل والسأم . سيما ونحن قد سرنا على خطة الإيجاز التي ارتضيناها .

بيع الأراضي وما يتفرع منه

عند ما نكلمنا في فصل مضى عن علاقة الانسان بالأرض وما يتفرع منها قلنا ان حقوق أفراد العشائر على اختلاف طبقاتهم في أرضهم ثابتة لا يمكن التعتدي عليها خلافاً لمقتضيات العرف العشائري . وقلنا أيضاً ان علاقة الانسان في أرضه علاقة مقدسة تأتي درجة قدسيته بعد شرف العربي ودينه . ولا شك ان حقاً كهذا لا بد من رعايته واحاطته بما يكفل له الدوام ويحفظ له الاستمرار فضلاً عن مراعاة كافة الاموال والحالات التي نجمت الفرد يستفيد من هذا الحق الى أبعد مدى دون الاخلال بالمصلحة الجمية وهي مصلحة القبيلة في المجتمع العشائري وهذه القاعدة معترف بها لدى كافة التشريعات القديمة والحديثة فالقاعدة القائلة « بان حرية الانسان مطلقة في تصرفاته المالية والحقوقية ما لم يخل بحقوق الآخرين » قد عرفها المجتمع القبلي واحاطها باطار محكم من الرعاية فيحق للقبلي أن يتصرف

بكافة حقوقه بالنسبة لارضه بالم يؤر ذلك التصرف بمصلحة اقبلته أو بمصلحة (شيخه) وقد ذهب العرف القبطي صمداً حتى اشترط بأن لا يكون ذلك التصرف بخلاف مصلحة المتصرف نفسه كأن يكون طافئاً أو غريباً ، وما يبرر هذا الايراد هو ان المجتمع العشائري يقتسم في قواعده العرفية ميدان الاخلاق الى اقسام ثلاثة وبفضل القواعد الاخلاقية على كافة مصادر القواعد العرفية الاخرى .

فلنا من تقسيمنا للأشخاص بالنسبة الى علاقته بأرضهم انهم ينقسمون الى ثلاثة اقسام في الغالب وهم الشيوخ والسراكيل والفلاحون ، فيتصرف هؤلاء الأشخاص في حقوقهم بالارض تصرف الملاك وذلك في العشائر (الجماعة) والشيوخ والسراكيل وذوي المنح من العشائر الجماعة وغير الجماعة يحق لهم بيع أرضهم وابعادها ووضعها تأمينا لدين وبدلا للرهن وكافة العقود المألوفة ولكن ذلك لا يجري الا بشروط تعتبر ان كانا العقد لا يقوم العقد الا بهما ان اخذ احدهما أصبح العقد باطلا من الاصل وهذه الشروط منها ما يتعلق بالمتعاقدين ومنها ما يتعلق بصورة العقد وملخص هذه الشروط فيما يلي : —

لأخذ عقد البيع مثلا وتورد شروطه وهي

اولا — يجب أن يكون البائع لارضه محتاجا احتياجا ملحا بحيث لا يمكن تلافيه الا بالبيع . ومدار عرفة الحاجات عن غيرها هي ميزان الاخلاق والعرف العشائري ، اما البيع بقصد التبذير وحرف المبالغ على الشهوات الجسدية والمزائفة البدنية وما على شاكلتها فذلك باطل اساسا .

ثانياً — ان يكون المشتري من العشيرة فلا يجوز البيع الى الاجنبي بأي حال من الاحوال وذلك محافظة على وحدة العشيرة وعلى عصبيتها ، ولا ريب ان الاجنبي لا يشارك غيره من الاجانب سرانهم وضرانهم ولا يساهم في اعيادهم أو ارضانهم لا بخليل ولا بكثير .

ثالثاً — يجب أن يقع الإيجاب والقبول قبل الحضور لدى الرئيس ولا يجوز تبديل شروط العقد في مجلسه . ولتوفير هذا الشرط يكتب العقد خارج مجلس الرئيس ويجري الأشهاد امام شاهد واحد على الأقل .

رابعاً — لا يتم البيع أبداً ما لم يوقعه الرئيس ويجري هو تصديقه .
خامساً — أن يتعهد المشتري للرئيس وذوي الحقوق المتعلقة بالمال المبيع أي الأرض بأجرائه جميع الحقوق كما كانت تجري على البائع فيشترط الرئيس شروطاً منها .

أ - أن يترف المشتري بأن تصرفه محدود بتصرف سلفه فإذا أدخل بواجباته أو قصر بتعهداته فلا يتم ذلك العقد ويعتبر قائماً من تاريخ الاخلال .
ب - أن يتعهد المشتري بالتكاليف المفروضة عليه كمضو في الحياة الجمعية وفرد من افراد العشيرة .

ج - يجب أن يكون المشتري خاضعاً لآراء وذوي الامر على سلفه ويجب عليه اطاعتها دون قيد أو شرط وبالجملية يحمل المشتري محل البائع يتحمله كافة التبعات المترتبة على سلفه وكافة الواجبات التي كانت على البائع وينتزع بكافة المنافع التي كان ينتفع بها ذلك البائع بصفته مالكاً للأرض المبيعة .

سادساً — يجب أن يتون المشتري حسن السمعة والاخلاق ولا ساقطاً من الحقوق المشترية .

سابعاً — يحضر المتعاقدين مجلس الشيخ ويمرضاه عليه الكيفية ويبيناه حقيقة ذلك العقد والاسباب الداعية له وشروطه وثمنه سواء كان ذلك التبرع متبراً بسم (الماشرة) الواحدة أو بسم الأرض بجملة . فان افتنع الرئيس بصحة ذلك التمسك من جميع وجوهه يوقع على العقد بصفته شاهداً وعندئذ يعتبر العقد تاماً

وما يقال عن الشروط بالنسبة لعقد البيع يقال عن العقود الأخرى كل حسب نظيره .

لا يخفى على القارىء مراعى العرف العشائرى من وضع هذه الشروط كما انه من المفهوم ان القاعدة المدنية القائلة ان (المفروض عرفاً كما المفروض شرطاً) ونقصه بذلك ان الواجبات العرفية في العقود المار ذكرها يجري معونها ولو لم تشترط في متن العقد . فضرورية الحكمه بكافه اشكالها وانواعها تؤخذ من المشتري من تاريخ نفاذ العقد .

اما الاسباب الداعية لهذه الشروط فعلى الاغلب ناتجة عن محافظة العرف العشائرى على كيان العشيرة ووحدةها وحيان نموها ونمو ثروتها ومحافظة اخلاق افرادها من التفسخ الذي طالما سببته الفة حياة الرضاء وارتداد المدن الزاخرة بتيار المدنية الزائفة ، فالشيخ هو الممثل المباشر عن رعاية كافة هذه الامور ومن نافلة القول ان رئيس العشيرة هو بمثابة أب الاسرة يساعد عاجزها ويهدى ضالها ويردع باغيها ويرشد غريبها ولا شك ان النفس بطبيعتها امارة بالسوء الا من رحم الله .

اعظام وفردصه مختلف

يشمل البحث من هذا الموضوع احكاماً في قضايا متنوعة . وهذه القضايا تتردد من سلوك الفرد الاجتماعى والحقاقى في المجتمع العشائرى وهذه القضايا كثيرة لا يحصىها عد لأن نشاط الانسان في المجتمع كثير الانواع والاشكال وقد وضع العرف العشائرى لكل قضية حداً وعلى كل مخالفة عتاباً وهذا العقاب يختلف باختلاف الاحوال والبيئات والاشخاص . وسنورد تواتر بعض القضايا ونذكر

حدودها وما يترتب على مخالفتها من العقوبات.

حكم السرقة وما يترتب عليها من الاحكام : اعناد المجتمع العشائري سلو كاميناً من بعض اشخاصه فاهتم اهلهما كبيراً في تحديد ذلك السلوك ونظراً لحماية المختلطة والتشابكة ترى ان جرائم السرقة شائعة الى حد ما في البسات القروية والمجتمعات الزراعية والعشائرية فانقاذاً لها وبسرقة اهتدى العشائر الى نظام الحراسة.

الحارس : هو الفرد المسؤول عن محافظة الاحياء والفري بين غروب الشمس وطلوعها ويعرف باقة العشائر الدارجة (وحاش) او (جاني) وهذا الحارس يكون مسؤولاً عن جميع ما يفتقده اهل ذلك الحي او القرية فيسلم التعويضات المتقضية عن كل حادثة من الحوادث للمعنى عليه ومن بعض هذه التعويضات تسلم عاجلاً وبمضها يسلم عاجلاً ويستوفي الحارس لقاء خدمته هذه مائة كيلو على الاكثر من الحبوب حسب انواعها المنتجة من مزارع العثيرة وتساوي بالكيل الدارج (وزنه) واحدة عن كل بنت .

التعويضات : العاجلة اذا كان المال المفقود بندقية او سلاح آخر او اطعمة مدخرة او كدوة المجنى عليه فالحارس مسؤول عن تسليم التعويضات عنها في صيغة الحادث . والفرض الاسامي من تعجيل التعويض بهذه السرعة هو ان المال موضوع الجريمة يعتبر من المواد الضرورية لحياة الفرد في المجتمع العشائري فتأجيل التعويض عنها مما يسبب اضراراً بليغة لا يمكن تلافيها فيما يمد لهذا السبب ترى الحارس مجبراً على تسليم التعويض في صيغة الحادثة فوراً .

التعويضات المؤجلة : اما اذا كان المال موضوع السرقة مما يمكن الاستغناء عنه حين الحادثة ولا يحصل ضرر بليغ من تأخير تعويضه فمتدئ نجرد الاموال

للسروقة في قائمة وتوضع قيمة لكل منها وبصادق الرئيس على القائمة الموضوعة
 البحث وتحفظ لدى الخيئي عليه الى حين موسم جمع المحاصيل الزراعية فعندما يجمع
 الحارس اجراته يوضع الخيئي عليه طبقاً لقائمة المار ذكرها والمصادقة من قبل الشيخ
 قد يكون الحارس سارقاً في بعض الاحايين وذلك عندما تحدث سرقة في حيه
 ويشتبى ان السرقة وقعت من قبل حراس او افراد حي آخر فيضطر الحارس ان
 يقابل هذا العمل العدواني بمثله .

ومما يكن فان الحارس لا يسرق حيه ابدأ . فان صنع ذلك ونحقق هذا
 الفعل يلزم الحارس السارق حيه بالتعويض (مبيع) اي يسلم التعويض اربعة
 اضعاف المال المسروق .

وإذا سرق الحارس (ويسى في هذه الحالة خايف بمعنى سارق) يبت
 احد الرؤساء المعترف برأسهم عشائرياً ونحقق الامر بضمار هذا الخايف بحكم
 العرف العشائري الى ارجاع السرقة عينا وبس (حشم) ومقداره اربعة اضعاف
 المال المسروق نقداً ككفوبة مالية على هذا الفعل ويرسل هيئة من الوجوه
 والاشراف وذوى الدالة ليرضى الرئيس اما ترتيب هذه الهيئة فقد سبق
 البحث من امثالها في بحوث مضت . اما سرقة الاموال المائدة لسادات وم القوية
 الطاهرة من سلاة الامام علي بن ابي طالب عليه السلام فذلك محرم بشاقاً وبتمتعاه
 الناس ما استطاعوا الى ذلك سبيلاً وآية ذلك هو ان السادات
 معروفون في البيئات العشائرية بالقوى والصلاح وهم يسمون عن الاوتار والاجرام
 فلا مبرر للانتقام منهم لان تبرير اعمال العدوان في العرف العشائري مبرره
 الانتقام والاخذ بالثار وهذا لا يتبادر الى الذهن في حالة ما اذا كان الخيئي عليه
 سيداً . هذا فضلا عن المعاني الدينية الاخرى التي يستهدفها العرف العشائري من

وعليه السدادات وأقاربها التقرب الى الله تعالى بذلك وإطاعة لأمر الجليل - حيث قال في محكم كتابه المجيد (قل لا اسئلكم عليه اجراً الا المودة في القربى)

اما اذا كان السارق من غير الخراس فيدعى في هذه الحالة (قاسد) او (دلاخ) فاذا تحققت السرقة بجبر على تعويض المبنى عليه عن المال المسروق اربعة اضعاف (مربع) واذا تكررت هذه البادرة منه بحيث اصبحت بدرجة الاعتبار فيجوز في هذه الحالة ايقاعه من الحقوق المشاثريه كمقوبة تبعية ، انتهى البحث عن السرقة وسنذكر فيما يلي قضايا النهب والسلب .

النهب والسلب

وقصد بهذا اخذ الاموال عنوة وبأكرام وقطع الطرق في أى وقت من الاوقات . لا يمتزف العرف المشاثري بشروطية هذه الجريمة مهما كانت تافهة . وباعتبارها من الجرائم الكبرى ويستفهمها الى حد كبير .

مقوبة جريمة السلب

لهذا الفصل من الجرائم عقوبتين الاولى التعزير والاهانة بعد ارجاع ماسلبه أو نهي وعدم احترام الفاعل ، وتخفيفه بكل وقت من الاوقات وبشكل مجتمع عشائري . اما اذا لم يرتدع ذلك الفاعل عن فعلته ، وكررها مرة ثانية يكون جزائه الجلاء عن تلك المشيرة . والا يقتل وليس على قاتله من الفروض المشاثريه سوى الدية الاعتيادية .

ولا يستبيح العرف المشاثري جريمة النهب والسلب الا في حالة واحدة

وتلك الحالة هي ان الجنى عليه ينتمى الى عشيرة معادية وذلك في الحالات التي تكون فيها العلاقات منقطعة تماماً بين القبيلتين وعندئذ يكون السلب والنهب مباحاً وفضلاً عن اباحته يعتبر من فام بهذا العمل من الرجال ذوي الفراسة والنجدة والشجاعة مضافاً الى ايجاد قبيلته صفحة ناصية فينال الاعجاب والاحترام من قبل الجميع جزاء لعمله هذا . اما قاطع الطريق وسارق الجيران والاصدقاء فهو عكس الاول يعتبر فاسداً ويكون منبوذاً وممانا جزائه الذانيب والتعزير من قبل الرئيس بالرغم من انه لا يرتكب جريمة في محيطه أو في قبيلته بل يرتكبها بعيداً عنهم ومهما يكن فإن هؤلاء فليولن ، لذلك نجد ان الاعتداء على الاموال في غير هذه الحالات نادر جداً في البيئات العشائرية الصحيحة .

وفي جميع الاحوال فإن الجنى عليه لا يكون (اسرة) اذ ان الاعتداء على المرأة بجميع اشكاله واحواله يعد بالعرف امثاري من الكبائر التي لا يرتكبها انسان مهما تساقطت افكاره وانحطت اخلاقه لان المرأة موضع رعاية الجميع

مقروء المضاف وما يتفرع عنها

ذكرنا فيما سبق الحدود الواجبة في الجرائم التي تقع على الافراد والاموال كجريمة القتل والجرح والنذف وهتك العرض أو السرقة والسلب والنهب وغيرها من الجرائم التي تستوجب (الدية) أو (الحشم) ولكن هناك حد آخر لا يقصر عن سواقه من الاهمية في شيء وهذا الحد يرتب على من طرد ضيفه أو أهانه أو ارتكب احدى الجرائم المار ذكرها على ضيفه أو من أهمل جاره من الاجانب أى (الكصير) وعندئذ يرتب العرف العشائري لكل مخالفة من هذه المخالفات للادب الاجتماعي عقوبة خاصة .

فتلا اذا طرد العربي ضيفه أو قصر في واجب الضيافة كأن يقصر في العناية بالضيف محلاً أو فولا بما لا يناسب شخصية الضيف أو حالة الضيف ، فان وصلت هذه الحادثة الى اسماع الرئيس ولو من دون شكوى بأمر الرئيس حالاً بطلق (ضيف) هذا الماهر اي محل ضيافته . ولا يخفي ما لهذه العقوبة من الاثر السيء في نفس المقصر وفي سمعته ومكانته . وقد بأمر الرئيس بعد ذلك باحضاره فسرأ في ديوانه وبأمر بمجلده على مرأى ومسمع من الحاضرين وقد بمجلده الرئيس بيده وبفرض عليه غرامة مالية وقد بطرده من العشيرة مؤقتاً ولا يستغرب القاري الكريم عرامة عقوبة البخل لأن البخل من الصفات المردودة التي يفتها العرب كثيراً مما يجعل المتصف بها محلاً للسخرية والهزلة والفت من جميع الطبقات ولا شك أن العرب من أكثر أحم الأرض عناية بالضيف وانصافاً بالكرم وفسد سطر انما التاريخ امثلة كثيرة جداً تفيدنا عن اراد امثالها في متن هذا الكتاب وما من أحد منا لم ير بالوقت الحاضر من الامثلة الكثيرة على هذا الامر لذلك انقل نوا الى موضوع آخر وهو :

حماية الجار وما يترتب على الوسائفة

الجار ويسمى بالتمبير الدارج (الكبير) وهو الاجنبى الذي يسكن العشيرة ولا يمت لها بصلة قرى وقد اضطرته عوامل قاهرة بان يترك مسكنه الاصلى وعشيرته وذويه ويسكن عشيرة اخرى فيعرض العرف العشائرى على جيرانه كل المستلزمات التي تقتضي بمجمله يبدل اهلاً باهل وأوطاناً باوطان واخواناً باخوان بشرط أن لا يكون قد ارتكب جرماً بمجمله من طبقات المتبذين فاذا كان كذلك يعطى أرضاً يزرعها وتدر عليه مودداً يكفي لأوده ويبقى له بيتاً ملائماً ومضيفاً ويكون موضعاً لرعاية الرئيس ومحلاً لاهتمام أفراد العشيرة ويكون عقاب من اعتدى

عليه من أفراد القبيلة عقاباً صار ما يفتره العارفون والفرضة حسب شخصية الجار والمجير . أما إذا كان العدوان واقع من اجنبي عن العشيرة المجيرة فإن المعتدي يكون موضعاً للانتقام العشيرة المجيرة بامرها وربما ثارت الحوادث الماثلة لهذه الحالة حروباً شمواً بين القبائل يشيب لها الوليد . وكتب التاريخ مشحوناً بالامثلة الماثلة فلا يسكن غيظ القبيلة المجيرة ما لم يسترض الجار من قبل المعتدي معها كلف الامر ولو يعطيه من الاموال والاراضي والنساء ماشاء ذلك الجار ولا غرو في ذلك فان حماية الجار من أبرز صفات العربي ومن أغلى ما يتعلق بسمته لذلك نجد ما يبرر هذه العناية بالجار .

الانتماء عند العرب

منذ أقدم الازمنة التاريخية نجد العرب قد نشأوا على عزة النفس وعدم الرضوخ للذل والصبر على ذلك . ولا تزال هذه الصفة متغلغلة في نفسية العرب ولها أثر فعال في مجري سلوك هؤلاء الناس الخاص

وإننا إذا تصفحنا كتب التاريخ القديم نجد بها مملوءة بالحوادث والقضايا المهمة والتي تؤيد ما قلناه^(١) والحق يقال ان لعرب نمرات خاصة وهذه النمرات

(١) ومما جاء في كتاب « أقاليم العرب » : ان جيلة بن الابهيم الفسافي عند ما أسلم وذهب الى الحجاز هو وأهله ، وجاء موسم الحج وكان جيلة بن الابهيم من جملة الناس الذين يؤدون فريضة الحج والطواف حول الكعبة . فعند ان داس احد الناس على إزار جيلة عفواً فانحل أزاره . فثارت نفس جيلة وقام بعمل يخالف تقواعد والأعراس الإسلامية الحديثة ، وذلك بان صفع ذلك الرجل على وجهه . فذهب ذلك المصنوع الى الخليفة عمر بن الخطاب . وشرح ما وقع عليه من اعتداء

والصفات التي في نفوسهم لاشك في أنها تكونت من البيئة التي هم فيها
فالفرود من أبناء القبائل يكلم الزعيم رأساً ويقابله وجهاً لوجه وأزبد في
ذلك فأقول حتى أن البعض منهم يخاطب الزعيم باسمه وبشبه إليه بيده ، وهذا
نتيجة الحرية المطلقة التي تربى عليها منذ نشأته الأولى ، وقد اعترف معظم مؤلفي
الكتب الاجتماعية بذلك .

وكم حدثت من القضايا التي أدت الى مشاكل عويصة كانت كلها حاصلة
من بعض الاجانب الذين لبس لهم إلمام تام بالوقوف على اخلاق العرب وطباعهم
واننا لا نريد أن نشرح أو نعدد مثل هذه القضايا ، بل نكتفي بالتنويه عنها . ثم
نضرب لك أيها القارئ المجيد بعض من هذه الصفات التي نوهنا عنها ، لكي تفهم
معنا على صورة طابع هؤلاء الناس وشدة بأسهم وقوة عنفهم . فاذا حدث
اعتداء طفيف على أحد من العرب لامها كان نوع ذلك الاعتداء عفواً أو قصداً ،
فاننا نجد أن نفس ذلك العربي تدور لهذه القمعة التي حدثت من أجله ، وتطرح نفسه
الناثرة ، ونجده لا يكتفي بالمقابلة بالمثل ، بل يرد عليه بأشد ما فعل معه ، وربما يؤدي
هذا الانتقام الى الاخلال بأحدى أعضاء المعتدي ، أو يؤدي الى القتل .
وكثيراً ما أدى الى القتل ، وهذه جداول احصاء آت السجون تدل على
ذلك العنف الطبيعي الموجود في نفوس العرب وعدم خضوعهم لذل .

فما كان من الخليفة إلا ان طلب جيلة وفرض عليه حكم الشريعة الاسلامية . فقال
جيلة للخليفة : أمهلني الى غداة فدأني ما أقوم برضاء المصروع . . .
ولما رأى جيلة حكم الخليفة وشدة وقعه عليه قام بتلك الليلة هارباً تحت
جناح الليل وسافر الى القسطنطينية . وعاد على ما كان عليه قبلاً .
هذه الحكاية تدل على شدة ألفة تحسية العربي وشدة تأثره بدممائه واخلاقه .
المؤلف

فلو أن هذه النفوس أو هذه الطباع توجهت توجيهاً جديداً ، وبحول هذا الاتجاه الى اتجاه آخر ، وبأسلوب جديد وجعل هذه النفوس تميل الى الخدمة العامة ومقاومة المعتدي على الوطن والدين .

فانه ستكون لهذه النتيجة الأثر الطيب . ولا شك أن مثل هذه القضايا تتطلب جهوداً جبارة ومناهج طويلة ووقت واضحية حتى يتمكن من الاستفادة من هذه القوة وهذا العنف ضد المعتدي الاثيم .

الشجاعة عند العرب

العرب موصوفون بالشجاعة ومعروفون بطول الباع في الحروب سواء كان ذلك قبل الاسلام أو بعده ، أو في زمن الخلفاء الراشدين ، أو في زماننا هذا . ولا أريد ان أقل لكم عن تاريخ شجاعتهم أكثر مما ذكرته كتب التاريخ القديمة والحديثة شرقية كانت أم غربية ، تلك الكتب المليئة بموادث العرب وفتوحاتهم العظيمة التي ملكوا فيها الشرق والعرب .

أما من كان لا يعلم بذلك وغير متابع لكتب التاريخ ، فلا شك وانه يسمع من المطلعين في النوادي والمجالس فهذا يحفظ الشيء الكثير من أخبارهم بهذه الطريقة .

واني سأورد مثلاً واحداً لمن كان غير متابع لموادث وغير ملم بأخبار فتوحات العرب ، وأشهر أبطالهم و ...

واني لا أريد ان أذكر فتوحات العرب في صدر الاسلام ، ولا أريد ان أذكر لك فتوحات العرب في عهد الخلفاء الراشدين كعهد (عمر بن الخطاب) حين فتح العراق القائد الشهير (عمار بن ياسر) وحين كان قائد الحملة التي أرسلت لهذا

الفرض . وكما انى لا أريد ان أذكر فتوحات العرب في (أفريقيا والاندلس) على يد القائد العظيم (موسى بن نصير) العربي العراقي ، أو فتوحات (خراسان والصين) على يد (فتية) و (يزيد بن المهلب) . وغيرها من الفتوحات التي دوّخت العالم وجاءت بنتائج طبية ذات أثر لا تزله الايام .

وأكرر نقولي بانى لا أريد ان أطيل البحث ولا أريد ان أنطرق لهذه المواضع التي لا تتفق والغاية التي أرمى اليها (وهي الاجاز والاختصار) .

تترك فتوحات العرب وحروبهم لمؤرخي التاريخ وحدهم . ونأتي الى الماضي القريب وهو مدار بحثي الذي أريد ايجازه لكم أيها القراء . وبه نكتفي بالوقوف على شجاعة العرب العراقيين .

ان الحكومة (البريطانية) عندما خرجت من الحرب العظمى الماضية (١٩١٤ - ١٩١٨ م) وهي منتصرة مع انتصار حلفائها ، ولا يخفى ما للحكومة (البريطانية) من القنون الحربية والخطط الجهنمية والادوات الفتاكة التي تستعملها في مقاومة أعدائها . التي غلبت أعظم دول العالم . فاصبحت السيطرة على اكثرها « حتى بلغ مجموع ما تحمكه من الانفس $\frac{1}{3}$ مجموع نفوس العالم ، $\frac{1}{4}$ مساحة الكرة الارضية » . وكان العرب حينذاك لا يملكون من الاسلحة ما يكفي لمقاومة أضعف دولة في العالم . ولكنهم مع ما فيهم من الضعف والوهن ، نجدهم ثاروا ضد هذا العدو الجبار مطالبين باستقلالهم وحريتهم لان كل واحد منهم يشعر بشعور الشاعر الذي يتمثل في هذا البيت : —

(إذا ما الملك سام الناس خسفاً أيينا أن نقر الذل فينا)^(١)
فقاموا أبناء الجزيرة العربية في (العراق وسورية واليمن والحجاز) ،

(١) مقتطف هذا البيت من قصيدة الشاعر : عمرو بن كلثوم النخعي

والإيمان مالىء صدورهم والوحدة تلم شعثهم . هدفهم الاسمى زرع قيود الاستعمار والعبودية التي لا تنفق مع نفسيات العرب الذين عرفوا بعزة النفس وكرامة الخلق نهضوا أبناء البلاد العربية غير عابئين بقوة (انكلترا) . تلك القوة المظيعة بل قابلوها بالشجاعة والمقاومة الشديدين مستمدين قوتهم من الله سبحانه وتعالى وصمدوا أمام هذا العدد ، وقابلوها فى مواقف عدة ، وفى أماكن كثيرة ، وقد دونها التاريخ لهم بمداد من الذهب على صفحات ناصعة بالمر والنصر المبين . فى تلك الوقائع الشهيرة التي قاموا بها أبناء هذه البلاد ، برهنوا للعدو الجديد ان العراق على ما فيه من ضعف وخور فهو جدير بان يقاوم أي معتد على حقوقه وحريته ، وهذا تمكنوا من أخذ حقوقهم المنتصبة بواسطة السيوف والحراب لا بالطبارة ولا بالمدفم ولا بالرشاش هكذا وبهذه الصورة قدر أبناء (الحلال الحبيب) ان يقاوموا وينتصروا حتى لم يجد الانكليز بداً من التناغم معهم وإعطائهم حقوقهم الشرعية المنصوبة .

وأني أعتقد أن في ذكر انتصارهم في هذه المعركة لخوا كبر دليل على قوتهم وشدة بطشهم (١) .

١ — اما إذا كان هذا غير كاف لك للوقوف على قوة ومقدار شجاعة العرب فعليك ان تطالع كتب التاريخ لكي تتقف على مفصل حروبهم وانتصاراتهم في مختلف المصور

وان اردت ان تعرف قوة وشجاعة العرب في ثورتهم فانظر الى كتاب « الثورة العربية الكبرى » لمؤلفه « أمين سعيد » فتجد فيه ما جرى في العراق والحجاز وسورية ومصر واليمن ، ثم انظر الى كتاب « الحقائق الناصعة » لمؤلف هذا الكتاب لتتقف على مفصل ما جرى في العراق وكيف ابلى أهله البلاء الحسن وكيف فازوا ب نتيجة تلك الوقائم الدامية

أما حرب العرب فيما بينهم ، فلا أريد أن أسطرها لك وأطيل البحث عليك . مثل حروب قریش في زمن النبي (ص) و كحروب الخلفاء مع المارقين والفاسطين وغيرهم ، أو كحرب داحس والبراء التي طالت سنين عديدة و كحرب بنى أمية و بنى العباس ، وأمثال هذه الحروب كثيرة لا مجال لنا بمحصرتها في هذه الصفحات .

وأن العرب منذ أقدم الأزمنة نجد ان الشجاعة والافدام سجية ملازمة لهم ولا يمكن ان نقول أو نطعن ببعضهم بانهم غير أكفاء على المقدرة والقوة والمنعة . غير ان هناك بعض الموانع والظروف تردع العربي عن إظهار شجاعته أحياناً وهذا نادر جداً .

وليس غريباً اذا كان العربي يتحلى بصفات الشجاعة والرجولة . فهو ابن البادية التي تتطلب منه ان يكون شجاعاً وصبوراً .

والحقيقة ان الشجاعة لم تكن عند رجال العرب فحسب بل ان لفساء قسط كبير في ذلك . فكم لفساء من موافق حرية شيرة سردها لنا كتب التاريخ أمثال الزرقاء بنت عدي صاحبة علي بن أبي طالب (ع) يوم حرب صفين . فكانت هذه المرأة الجليلة تحث الناس على القتال وتشجع القاتلين بخطاباتها الحامسية المعروفة وكانت رجعها الله تركب الجمل تخوض غمار الحرب مستمينة في سبيل المبدأ والواجب غير مكترثة بما سيقع عليها أو ما تلقاه .

وفي عصرنا هذا نجد نساء المحاربين من أبناء القبائل العربية يصاحبن أزواجهن في المعارك التي تقع فيما بينهم أو بين عدو جديد جاء لسلب حريتهم والاستيلاء على ما عندهم من خيرات .

فالنساء في مثل هذه الأحوال يقمن بطهي الطعام ومعالجة المرضى والجرحى والقيام بحركة التشجيع وهي ان يزغردن عند احتدام القتال وهن يأتين الى الحروب

بكل شوق ورغبة وكل منهم لسان حالها يقول : —

خذوني الوغى معكم خذوني ^{بدم} عرضة لجرحاكم خذونا
وان لم تفعلوا فخذوا رداً به شدوا الجراح اذا دمينا

هذا هو شعور المرأة العربية ، وهذا هو احساسها أمام الأمر الواقع فانهم
يشعرون بشعور ديني وحقيقي في وجوب مساعدة المتعارين . وكثيراً منهم يفمن
بدفن القتلى ونقل الجثث من مكان لآخر . وليس هذا غريب عن المرأة العربية
في مثل هذه الأحوال .

وتجدهن الى هذا المكان اكتفي من هذا البحث « الشجاعة عند العرب »
العارف الذي لا حصر له ولا حدود فلا الاوقات كافية لسرد المفصل من هذه
القضايا وانشاء الله ستجد قيمة ومقدار الشجاعة عند العرب في كتابنا « الحقائق
الناصعة » الذي سنباشر بطبعه في القريب العاجل .

الشمم عند العناصر

لشمم عند العرب مركز عزيز في رؤسهم ومروءتهم وغنيمتهم ومتوسطهم
وفقر الحال منهم على السواء ولا يختلف مركزاً من حيث الشدة والتصلب من
جهة ومن اللين والتساهل من جهة اخرى بل منصوح القياس العربي عندهم واحد
يعتاد اطراداً تاماً في مختلف الظروف والاحوال وتنسجم انسجاماً يتفق والاخلاق
التدابيرية المعروفة عند العرب . وعن الشمم العربي والاباء العشائري الذي
يرتسم على جباه التوارىخ الناصعة والالواح ولا انصكروشم بعض العناصر
سواء كانت شرقية أم غربية ولكن الفرق يبرز عند اغلب طبقات البيئة التي يعيشون
فيها مثلاً يوجد شمم في بعض العناصر (الجرمانية والانكلوسكسونية وغيرها)

ولكنهم عند الطبقات غير المتحضرة أما العناصر المتحضرة فلا تدين به . وتعتبره ضرباً من ضروب الوحشية ولا يخفى ان بعض الامم الشرقية العربية التي انضمت في تيار المدنية الحديثة ايضاً . لا يدينون بكل مصادق من مصاديق الشتم المعروف عند العشائر العربية . الا انه ليس من الجائز الحكم على جميع المتكلمين باللغة العربية انهم خارجون على هذه التقاليد لان المتكلمين باللغة العربية في الاقطار الشرقية لبسوا كلهم من عنصر عربي . إذ أن الكثير منهم من كان عنصره (جركياً وروسياً) أو مغولياً . فان هؤلاء المتكلمين باللغة العربية هم الناقون والخارجون على هذه العادات والتقاليد وهم محتون نوعاً ما . لان العنصرية لها أثرها ومنعولها مما طرأت على تلك العناصر من تربييات واعتقادات في مختلف إصقاع الشرق أما العناصر المتحدة من أصل عربي فانهم وان كانت المدنية تحيطهم من جميع جوانبهم وفي مختلف بيئاتهم الا ان العنصرية العربية لا بد وان ترجعهم في أغلب الاحايين عن أشياء تنبوا عن القوق العشائري وبعجها التقليد القبلي ولا يستسيبها الاعتناء بالمحافظة على النظام العربي الفطري . ولا يسوغ لهم الاستئثار بجميع العادات العشائرية الحساسة التي تنوب عليها اغلب الاجراءات على التحالفين لهما من القبائل المتحضرة . ولكن ربما يتساهل العرب المدينون في بعض العادات والتقاليد التي لا اساس لها بالعضنات الضيفة التي ترتكز عليها دعائم محمهم وإياتهم القويم واكنهم يتساهلون نوعاً ما تساهلاً ببعض العادات التي لا تستوجب القوم والتعنيف من قبل أسلافهم اما اذا اخفوا بمادة ما من العادات المحرمة عندهم فلن الاستمرار تلك المادة يستوجب الحرمان من الانتداب لقبيلته . مما عظم شأنه والى هنا نقف وقد أطينا القاري فكرة تحليلية عن المتكلمين باللغة العربية وفيدينا العنصرية العربية بأشياء تكون دليلاً واضحاً على تمحيصها عن غيرها وعلى حد تعبيرنا الآنف الذكر

يمكن القاري أن يلم اللامة وجيزة بالموضوع وعند هذا الحد سوف نقف زكاً للأسباب وطلباً للإيجاز مع بيان الغرض واستيفاء الغاية التي

نحن بصدد آياتها وتوضيح أهميتها تسبيلاً للاحتياج ونطميناً لرغبة المثقفين من القراء على سبيل وإيضاح عادات المآثر العربية . سندخل الآن في صميم موضوع جديد عنوانه الآتي .

الشمم ونبرة من مصادره

لا يخفى على القارئ من أن الشمم لا ينحصر في مادة حتى نحرّم منه مادة أخرى .

بل شعاعه يسيطر دائماً على كل حركة من حركات المآثر العربية ومحاوله من محاولاتهم بها تنوعت أهدافها وتجانس أثرى في خاياتها ، فانت ترى الشمم مسيطراً عند المآثر في الدّوال وفي الجواب وفي الحرب وفي السلم وفي الحديث وفي الدّهوات والاجتماعات وفي الخطوبة والزّواج الى غير ذلك من العادات الاعتيادية . حتى انهم ينظرون الى حد بعيد في اشياء يصعب التعرّف فيها بل ويستغرب أيضاً . واهل القارئ سيعجب جداً اذا عرف ان هذا المنظر الذي وصفناه وشاهدناه بهد هذا الوصف في هذه الفصول هو عند القبائل والمآثر العربية الدائنة بهذه العادات وتلك التقاليد من الاشياء الاعتيادية . وسوف نسوق امثال على هذا القول لابقى الركون الى اعتقاد القارئ بما وجدته محرراً . بل نقصد التقريب في ذهن المطالع لفهم هذه الفصول حتى يسهل عليه تطبيق المواد والاحكام القبلية العربية على الواقع وبهذا نكون قد أوضحنا فصل الحكم واغتراد المادة وامتزاجها بحقيقة واقعية فاطقة بمفهوم الغرض ومنطوق المادة التي ادرجت لهذه الغاية .

وأظن ان الاستملاح لمطالعة هذه الفصول يسير بالقارئ الى حب استطلاع

هذه القضايا سهلة الصمبه المنطقية على هذا النوع من التحكم والشكل والمنعنا
الغريزية العربية العشائرية .

(الزواج)

فلو أن امرأة ورثت مالا أو عقاراً أو ماشية أو غير ذلك من مصادر
الثروة البارزة فلا يتسابق أبناء العشائر على خطوبتها ولا يتزاحون على اعتبارها كيلا
يهمون من قبل العشائر من أنهم إذا امرعوا إلى خطوبة هذه الفتاة يوصمون بالهم
والجشع المالي لا يقصدون الاستمتاع بالزواج الاعتباري ويكون القصد عند الناقدين
لهؤلاء المفروض فيهم التزامهم على خطوبة هذه المرأة خطوبة ثروة ومال لازوجة
ولا عمران بيت وعند ذلك الحد تبقى المرأة ولا يقدم على خطوبتها أحد الآن إلا أن
نختار هي نفسها الرجل الذي تربده هذا إذا كان ليس لها ولي يدبر شؤونها ويكون
هو المسؤول عنها . اما إذا تزوج أحد امرأة كان لها أب من أهل الثروة والمال
ومات وخلف ثروة ومفروكات لها أهميتها وتعتمد من مصادر الثروة كالاطيان
والبساتين والماشية والنقود فبالطبع ان البنت وارثة لها بدون قيد أو شرط .
ولكننا نرى التطرف في الشمم يظهر ويطغى حتى على الثروة . فان ذلك الرجل
يأخذ على عاتقه مدافعة زوجته عن المطالبة بمقوقتها الارثية خشية قول القائل من
ان فلانا تزوج فتاة الورثة ليطالب بارثها كما يتمتع زوجها بالثروة وهذا الانتقاد
والقوم مع انه غير مشروع وان ارثية المرأة وتمتع زوجها تلك الثروة غير ممنوع لاشراً
ولا عرفاً ولا تقليداً . ولكن الشمم هنا يطغى على كل الاعتبارات وينفرد في ناموس واحد
وهو عدم المطالبة بحق الارثية للزوجة مهما عظم الارث فقراً وزاد خطراً حتى ولو كان
زوج الامراة هذا غير ثري ألا ان القناعة المتولدة من الالباء والعزة والشمم هي التي كونت

عنده هذه المزرعة وغدت في نفسه هذه النمرة . ولا أظن أحداً من الناس غير العرب يتخفف من المال مهاتمت طرق استجلابه . وبأي نوع كان وعلى أي طريقة تتخذ ولا تأتي اداة الاستثناء الا لمؤلاً . لتفر المروغين عند أهل المدن بالمشار الذين نحن بصددهم مرد وتفصيل عاداتهم وثقاليدهم .

أما الجمال فليس له عندم أدنى قيمة بالقيسة الى الاصل والبيئية والضمانات السلفية . فان طالب الزواج لا يستل أولاً عن جمال المرأة التي يريد أن يخطبها وإنما تنحصر اسئلته مبدئياً بهذه العبارات : ابنة من ؟ ومن امها ؟ وإلى من تنسب ؟ ومن أبوها ؟ وإلى أي حضرة يري ؟ وهذا الخطر طبعاً الذي نعبث عنه هنا هو خطر الشخصية والجاه .

أما اذا لم يكن جاهاً ولا الشخصية لها خطرهما مع وجود التفاوت في الاصل والطيب في الارومة فلا بأس من الزواج . والزواج يفتبط بها كزوجة من بيوتات العشائر المعروفة . أما اذا كانت جميلة فشمع وشمع وواحة . أما في عصر النور وفي ضمن القرن العشرين لا يدين المتمدنون بهذه الماديات المملوثة بالتطرف المنصري والنظام الطبقى ولا يمكن ما كان محفوظاً سابقاً وقبل آلاف السنين هو موجود الآن عند القبائل العشائرية العربية في العراق عامة وفي الفرات خاصة وإلى الغناء في متابعة الفصول والاسترسال في كتابتها الى موضوع آخر .



المجاملات العشائرية العرفية

لعشائر عادات وقاليد في مجاملاتهم وهم منفردون في مؤدى تلك المجاملات وانها أي هذه المجاملات لا تنحصر في أمر واحد فتراها تظهر في مجالس العرف ونواحي تأدية الذية والجلاء وغيرها من الاندية التي تعتمد على حساب التناغم بين القبيلة وجاراتها وفي تلك المجاملات أخلاق عرفية موروثه من اسلافهم على أساس الحلق العربي النبيل . وسوف نضرب لك مثلا عن مصداق هذه المجاملات مبينين بفصل يتعلق بالانتقال . وهو انتقال رجل من قبيلته الى قبيلة اخرى وسبب ذلك الانتقال أو تلك الهجرة أما لفضب رئيس على ولده أو أخيه أو ابن عمه فيكون ذلك الفضب سببا رئيسيا لهجرة المفضوب عليه من أبيه أو عمه الى القبيلة الثانية وعند حلول هذا الرجل الذي ترك قبيلته اضيها عليه واسديطانه في القبيلة الثانية وبعد حلوله بين ظهرانيها وعلم رئيس تلك القبيلة بسبب مجي هذا الرجل فيفرد الرئيس لذلك الرجل داراً مؤنثة ومملوئة بالاطعمة والحاجيات الضرورية للبيت من المفروشات والاواني والمواشي ويبني له دار لضيافته وبغضه في كل مناسبة اشراف تلك القبيلة ويغدون عليه بالسلام والسؤال عن حاله وصحته وراحته وهكذا لا يتغير المرسوم المخصص له من تلك القبيلة مهما طالت مدة اقامته بمنتهى العزة وغاية الاكرام والاحتفاء به الى ان يحين الوقت وتتاح الفرصة للجماعة من قومه كما يأخذون في تحسين العلاقات بينه وبين أبيه أو أخيه فاذا تم لهم ذلك واستحصلوا الرضا المشفوع بالصنع عنه ويمضون الى دار ذلك الرجل المفضوب عليه الفاطن في تلك القبيلة وبعد أن يضيفهم رئيس تلك القبيلة . التي آوئته واكرمته ويشرحون له حقيقة القضية وملخص المشكلة التي نشأت عنها تلك الخصومة بين الرجل وأخيه

كما أنهم يخبرون ذلك الرئيس بأنهم استحصلوا الرضا والصنع عنه من أبيه وأخيه
ويرجون الرئيس أن يستصحبهم وأن يكون من ضمن هيئة الترضية لاب الولد
أو أخيه وهنا يجب الرئيس الذي آوى صاحبهم لا عن سأم أو ملل بل فطرق
المعرفة عندهم والتقاليد العرفية في هذا الموضوع وهكذا يجيبون بصاحبهم
ويدخلونه على أبيه أو أخيه في مجتمع تلك القبيلة وذلك الرئيس معهم ويفتخعون
الحديث بطلب الصنع والمفخرة وجاهيا ويحصل لهم هذا بمجرد قولهم وطلبهم
الصنع والمنو وعند ذلك يقوم والد الرجل أو أخوه بمطري الرئيس الذي آوى
ولده أو أخاه ببيارات الشناء العرفي وكرم الاخلاق العربي وبعد ان يبقى الرئيس
ليلة أو ليلتين وهو موضع اكرام واحتماء تلك القبيلة بأسرها فإذا صمم على السفر
الى قبيلة تودعه قبيلة الرجل الذي آواه بأحر الوداع وينشدون امامه قبيل سفره
الاناشيد والاهازيج الشعبية ويطلقون العيارات النارية من بنادقهم في ضمن
الاهازيج والاناشيد احتفاء بذلك الرئيس واجلالا له واعترافا بفضلته على اليداني
اسداها على صاحبهم وقت اضيقائه عنده فانظر بربك الى هذه الاخلاق العربية
الكريمة . وهذه الاخلاق مأخوذة من تلك الشخصية الغدة في ذلك الرجل العظيم
والنبي العربي الكريم ﷺ اذ قال لأصحابه قدسست كلانه (اتم الشعار والناس الدثار)
فانظر أبها القاري الى هذه الاخلاق عند العرب وهل العرب غير الشاثر وم
الذين حافظوا على مكارم الاخلاق . والاخلاق أبها القاري هي دعائم الامة وبالاخلاق
تخلد الامة وتمتاز عن غيرها كمصداق قول الشاعر المصري الكبير احمد شوقي بك .
وانما الامة الاخلاق ما بقيت فان هوا ذهبت اخلاقهم ذهبوا

وما من امة استهزت بماداتها ونسيت تقاليدها واستهانت بنواميسها الخلقية
الا وتدهورت الى المذرك الاسفل والحضيض السحيق وهذا كما يستهفه معالي

العلامة الكبير وشاعر الشرق العربي الخطير الاستاذ رضا الشيبى بقوله فى بيت من قصيدة معروفة .

واذا أراد الله رفعة أمة حتى نضع أضعافها اخلاقها
هذا مثل قدمته لك على الاجال ، وهو فى ما يخص الرجل المهاجر عن قبيلته
لقبيلة أخرى . وما ذا تعمل له تلك القبيلة المهاجرة اليها .
والآن أقدم لك ايها القاري الكريم مثلاً آخراً من مجاملات العشائر
بذلك بوضوح الى ما لهؤلاء من شعور .

لو جرت بين عشيرة وعشيرة أو سلف وسلف سارك دامية وحدث افتتال
عظيم بين الطرفين واشتد أوار هذه الحرب وبلغ عدد قتلى كل جهة بالمئات مثلاً .
وأبيع النهب والسلب فيما بينهم ، أي ان كلا من الفريقين أخذ بنهب وبسرق أو
يسلب أموال ومواشي وأثاث العشيرة الثانية ، وفي تلك الحالة قد تأتي نساء أحد
المتخاصمين تحمل الذهب الوهاج الذي يسلب الدين والوطنية والاخلاص من
عشائره . ويجرد من رغب فيه عن الحية والغيرة ، فتعترق تلك النسوة فرى وأرياف
إحدى العشائر المتخاصمة ^(١) قائما بمزآمنة لا يشعروا أحد ولا يجسر عليها أحد
مهما كان وكيفا كان .

(١) فلو قيل : ما هذا الاطراء وهذا الافتخار ؟ أهبل أحد يتعرض
لأسراء ؟ فجوابى بسيط جداً وعلى شئ من الإيجاز وهو :
لو ينظر الانسان الى الماضى القريب ويدرس ما حدث فى زمن حكومة
فضامة السيد حكمت سليمان وما أجراه رجال تلك الحكومة مع ارملة المرحوم
المختفون له السيد جعفر العسكري حين عودتها من مصر بمد مصرع زوجها بذلك
الحالة المؤلمة التى سودت وجه العراق مادامت الليالي والايام والننى لا يمحوها
التاريخ مطلقاً . وما قامت به تلك الحكومة المذكورة مع تلك الاسراء البائسة
الشكل المنكوبة بشريك حياتها فى حين لم يكن لها ناصر سوى الحية ان وجدت

والمشائر تأتي أن يأتي أحد أفرادها سواء كان شفيحاً أو وضيعاً بمثل تلك الاعمال مع أي امرأة كانت . هذه من جهة ومن جهة أخرى ، إذا احتدم الشجار بين عشيرة وأخرى واشتعلت نيران الوضى وبلغ الاقتتال أشده ، وفي تلك الاثناء مات أو قتل أحد رؤساء عشيرة من تلك العشيرتين ، وأراد أهله وعشيرته نقل جثمانه الى مقره الاخير . وكان قل ذلك الجثمان لتلك المحل بمخزوق منازل تلك العشيرة المعادية . أنعم ماذا يكون ؟ نعم ! يفتح الطريق من قبل العشيرة المعادية لمرور ذلك الجثمان ومعه ألوف مؤلفة من الشيعين من عشيرته وغيرهم وهم مدججون بالسلاح ، ولا يعترضهم في طريقهم أي منترض وذلك احتراما للرجل المتوفي . حتى يجتاز المنطقة المعادية ذلك الجمع الغير بدون معارضة ولا معاناهة بل يحدث هذا الهدوء من طيب خاطر تلك العشيرة المعادية .

وهل يأتي توقف تلك العشيرة عند هذا الحد من الهجمات لتلك العشيرة الفجوة ؟ موت أحد رؤسائها ؟ كلا بل ان واجهم يحتم عليهم أن لا يقفوا عند هذا الحد فيتمددونه بمراحل كثيرة . منها : تخرج نسوتهم ذرافقاتا ووحداً نارافعات اصواتهن ناديات ذاك المتوفي ممددات فضائله بالشعر المعروف : الهامي ، ناشرات شعورهن لاطات صدورهن وكذلك يخرج رجال قس تلك العشيرة المعادية فيحملون المتوفي على مناكبهم ورؤوسهم حتى يخرج الجميع عن حدود اراضي العشيرة المعادية والمافون يرتلون اهازيجهم

بذلك الزمان أي زمان القوضى والاضطراب والاضطهاد في شتى مراحل الحياة القانونية والاجتماعية والاخلاقية . الى هنا واترك تفصيل تلك الحادثة لتقرأها أيها القارىء الكريم في كتاب : أيام النكبة ومؤلفه الاستاذ السيد طالب مشناق لتطلع على تفصيل تلك الحادثة وما أجرتة تلك الحكومة مع المرأة التي كان الواجب يقضى باحترامها لامور كثيرة .

المعروفة "الموسسات" فيمددون فيها فضائل التوفى واخلاصه الحسنه وشجاعته
الباسقة وكرمه الجهم .

وهل هذا كل ما يملونه ؟ كلا : لا تحف بمجاملات العشائر عند هذا الحد بل
تتعداه الى ما وراء ذلك وهو : —

انهم أي المعادين عندما يجلس أهل ذلك التوفى لاقامه المآثم على روح مؤعبيهم
قاتهم يوفدون رؤسائهم والبعض من اشرافهم يحملون معهم من النقود والذبايح
وغيرها مما تقدمه للمشائر عادة ما ينهم بالافراح والارواح التي سنأتي على ذكرها
في هذا الفصل . ويحضرون المآثم المقام من قبل اهله بعد تقديم ذلك الواجب
ويؤدون بعض المراسيم المعتادة غير الذي يقدمونه لأهل المتوفى ويمودون لاهلهم
مشيهين بمثل ما استقبلوا من قبل هؤلاء الخصوم . وبعد انتهاء هذا الحفل وانقضاء
الايام المخصصة لذلك المآثم ترجع تلك العداوة وذلك الاقتتال الى ما كان عليه
قبلا (١)

(١) واني لملي يقين منك يا سيدي القاريء سنقول عند ما نتقف على ذلك
الموضوع الذي مر عليك (ما بال هذا الكاتب يفتخر بشيء هو اعتيادي بالنسبة
للناس . وأن ذلك العمور هو موجود في كل بلد ومعمول فيه) فجوابي اليك إذن
مختصر للغاية . وهو نظرة بسيطة أطلبها منك الى ما قامت به حكومة فخامة
السيد حكمت سليمان تجاه الجنان المفقور له السيد ياسين الهاشمي المعروف باخلاصه
لبلاده الناهضة عندما توفى في سورية وأراد أخوه للمعيد الركن فخامة السيد طه
الهاشمي نقل ذلك الجنان من أرض سورية ليواريه في مقبره الاخير بأرض وطنه الذي
أقضى حياته في سبيل انتقاذه من يد المستعمر . مع ان ذلك الجنان لم يقرر ان
يأتي معه رجل واحد مسلح . حتى ان أخاه السيد طه الهاشمي عند ما طلب
ارسال الجنان واقترحت الحكومة المذكورة عليه ان لا يأتي معه فاجاب لذلك
الطلب وصمم على ما اقترح فنقضت الحكومة المذكورة موافقتها على هذا الطلب
وتعادت في الرفض برغم طلب الكثيرين من متقفي للعراق الذين زجوا في

المهرابا في الافراح والاعزاز

ان تبادل الهدايا بالاحزان والافراح له أهمية كبيرة عند عامة الناس وتنبجلى هذه الصورة باحسن مظاهرها واجلى صورها عند القبائل العربية المرافية . فاذا توفي احد من افراد اى عشيرة كانت واقم له مجلس عزاء فان افراد تلك العشيرة وغيرهم ممن لهم علاقة وحداقة سواء كانوا قريين ام بعيدين لادنى صلة تمت باهل ذلك الفقيد تجتمع يقصدون ذلك المجلس مظهرين اسفهم ويمطون وجوههم الحزن وهم فى اثناء تلك الحلة مستصحبين معهم الهدايا المتعارفة حسب ما يليق ب مقام الفقيد وهذه الهدايا اما ان تكون نقوداً أو شيئاً أو غير ذلك . وكذلك تقسم الهدايا عند الزفاف أو الحتان .

السجون وأغلبهم من الهاميين ومن خيرة الرجال المبرزين ممن يتقدرون الهاشمى ويمترفون بمقرئته والى هنا أقف ولا أعلق على تلك الاعمال تاركاً الحكم للتاريخ .

أما اذا أردت ان تقف على تفصيل ذلك كله فانظر الى كتاب (المهررون) للشعاذ الماجور ابراهيم يوسف يربك الذى سوده وجه المروبة .

وكتاب (ايام السكة) لمؤلفه الاسناذ السيد طالب معناق . او كتاب (أسرار الانقلاب) لمؤلفه السيد عبدالرزاق الحسى . وهذه الكتب تعطيك درساً بليغاً وفكرة واسعة وتوقفك على الاخلاق والعادات المختلف بعضها من بعض . وان هذه الكتب الآتية الذكر تظهر لك الحقائق باجلى مظاهرها وتبين لك ما كان فامضاً منها ثم بعد ذلك قارن ما بين هذا وذاك لنلم باخلاق العرب

أما اذا حدث حريق في دار أحد أفراد العشيرة ^(١) فإن صاحب تلك الدار بعد ما ينتخب من جراه ذلك المهب ويفقد كلاً لديه من ملابس وأثاث ويحل به الحلم والجزع عند ذلك يقوم أفراد تلك العشيرة في صباح اليوم الثاني للحريق بحجم المال والأثاث والطعام وانقود وجميع المواد الأولية اللازمة لتشبيده الجدي فلابشعر عند غروب الشمس الا وداره قد شيدت وانتت على احسن ما برام وكاهم فرحين مسرورين وكان لم يكن من ذلك شيء فهل يآرى مثل هذه العاطفة موجودة في المدن ؟ ولو تبسرت مثل تلك العاطفة والمساعدة بين الناس لما تمكنت من صماع أو رؤية المنكوبين والموزين من اغرار الفيضانات والحرايق والجراد والامطار والموارض الطبيعية الاخرى والحقيقة ان المساعدات التي ذكرت لاتجلى الا عند ابناء العشائر والازراع وتجد أموال أهل المدن مكدسة في البنوك والتي لاتعود عليهم الا بقائدة قليلة إذ هي كوديعة عندهم ومتى جاء وقت اخذها تسربت الى الا جانب وتؤخذ بدلا منها السيارات الضخمة والأثاث البيتي السكالي ومنها ما يصرف في السباق والبسر وما شابه ذلك من ارتكاب اللوثقات والصرف على الفتيات الاجنبيات الاواني اخذن على عواقرهن أغراء الناس وسلب الاموال لادنى ابة امة يظهرها هؤلاء البؤساء الذين لا يملكون رحمة حتى على انفسهم تجد الواحد منهم يصرف في ليلة واحدة ما يكتفي لميشة ذلك "فلاح البأس هو واحد سنة بكاملها .

ومع ذلك فاننا لانسمع عن هؤلاء الناس في مساعدتهم الى المزارع الحيوة

(١) حيث ان أغلب بيوت أفراد القبائل والعشائر مشيدة من القصب والحصران ومتلاصقة بعضها الى بعض فبيت الفلاح عبارة عن غرفة واحدة هي محل منامه ومحل مأكله وغزن أمتته ومحاط هذا البيت بسياج من سعف النخيل .

المؤلف

ولا مساعدة الفقراء ولا التبرع الى الجمعيات الخيرية التي تعمل على اصلاح المجتمع حتى يفلح واحد .

أما أبناء العشائر فنجدهم متمسكين بكل ما فرضه عليهم الدين والعرف العشائري فيقدمون ما يملكون من أموالهم الى مساعدة الموزين وتقديم الحقوق الدينية الواجبة . فهم يعملون هذا متبعين لاحدث التنظيم عند الأمم الراقية المتقدمة في أساليبهم التعاونية فكان عملهم ولا يزال سبباً متيناً في تقوية روابط التعاون وانعاش الروح الاجتماعية فيها بينهم .

اصطلاح ذات الدين

إذا حدث سوء فدام بين أفراد أسرة واحدة أو بين عشيرة وعشيرة أخرى وهما من سلف واحد . أو بين العائلات البارزة . ونهاقم ذلك الأمر واستفعل حتى توترت العلاقات فيما بين المتخاصمين ، وأصبح من المتعذر على ذلك السلف أو تلك العشيرة إصلاحه . فهل يا ترى يبقى رؤساء تلك العشيرة التي حدث بها هذا سوء فدام متفرجين وصامتين ؟ كلا ! إذا ماذا يعملون نجاها ذلك ؟ عند ذلك الحال يقوم الرؤساء والبرزون من تلك العشيرة المجاورة بالاصلاح بمثل ما يأتي :-

يقوم أبرز شخصية وأكبر رئيس في تلك العشيرة المجاورة للعشيرة التي حدث فيها هذا الشقاق والتفرقة برحلة مستصحباً معه أبرز شخصيات عشيرته البارزة والمعبر عنهم باصطلاح العشائر (أجويد القوم) وبعض من السادة (أولاد علي بن أبي طالب «ع») لما هم من المنزلة بمثل تلك الحوادث ومستصحباً معهم المال ، حسب ما يتمكن عليه ، إذ ربما يحتاجه ، فيعمل بهيأته المذكورة في الداراتي

برى الأئسب النزول فيها .

وهناك يستفسر من المبرز من رجال تلك المشيرة غير الداخلين في النزاع المذكور . وبعد أن يقف على حقائق الأمور ، حينئذ يبتدي في المفاوضات مباشرة مع المتخاصمين المذكورين حول ذلك النزاع ، ويقنعهم بشئ الوسائل لتلافي هذا الشئ الذي حدث ، ويتعاول كل ما أمكن على حلول الرضا بدل الغضب والشحناء . وهكذا يبذل إجهده وقوته وأساليبه المختلفة في صفاء المشيرتين . وحتى أنه يبذل في سبيل هذه القضية المال ، إذا كان النزاع حاصل من أجل المال ، فتجده يدفع مقدار المال إذا كلفه الأمر إلى ذلك « وهذا بالطبع من كيبه الخاص » أما إذا كان النزاع قد حدث من أجل نساء . فتجده يبحث حالا عن قاعدتهم في ذلك ويدعوم للكون إليها وبحاها حلا مرضياً ، ولو كلف الأمر إلى إعطاء بنت من عشيرته أو من بناته عند ما يرى فيه نصلاً شديداً . وكذلك لو كان النزاع على أراضي .

وعلى كل حال قلت ذلك الرئيس « ومن ذهب معه من هيئة الترضية لا يمودون من سفرهم هذه إلا وهم قد أنهوا هذه المشكلة ، وارضوا المتخاصمين . ولو يكلفهم الأمر إلى البقاء عدة ليال وأيام عندهم . مع العلم بأن الأشخاص ، أو المشيرة المتخاصمة تخضع لذلك الزعيم أو الرئيس مهما كانت نوع خصوصتهم ، إذ أن الهجاءات المشائرية تقضى عليهم بأن يرضخوا لذلك الرئيس ومن معه من الناس الذين تكبوا مشاق السفر وعثواء الطريق . وهذا الحال يحدث فيما إذا كانت تهيمن عليهم سلطة حكومية .

أما إذا كانت السلطة الحكومية غير قوية « أو ليست موجودة ، فإن لاصلاح تلك المشيرة أوضاع وأساليب غير التي ذكرناها آنفاً ، ونكون بالطبع بلا عناية وكلفة وها نحن فصلها لك أيها القاري كآيلي : —

نجدد بالرئيس الذي يروم الذهاب مع هيئة الترضية الى حل تلك القضية في حالة عدم وجود سلطة حكومية ، أن يدرس القضية هو ومن معه ويقف على حقائقها ، ثم تدخل هذه الهيئة المكونة من « الاجاويد » السادة برئاسة الزعيم أو الرئيس في بحث وحل تلك القضايا لكي نجدد هذه الهيئة الصالح المناسب . فان قبلت القبيلة التي قصدوها حل هذا الزعيم واقتراحه ، فنعلم المطلوب ، وإلا فتجدد الزعيم يضطر لاستعمال القوة والشدة بدل القين ، ويستعمل الضنط والقسوة لينفذ ما يراه أصح ، وبرغم معارضة القدين يريدون الفساد والتفرقة في تلك المشيرة . ولا يفوتك أيها المطالع ما لهذا التدبير والحزم في سبيل اصلاح ذات البين ، من الاثر الحسن لديهم ما تصدع من روابط القبيلة وما لهذا الحزم من الفوائد الصحيحة للرعية التي يأمر بها الشرع والسنة الاجتماعية .

ففي هذا العمل نجد مظهراً جديداً يبدو لنا ، وهو : الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذه قاعدة من اقواعد الميثية التي بنى عليها ديننا الحنيف حيث قال نبينا محمد بن عبدالله عليه افضل الصلاة والسلام : (ليس منا من رأى منكراً ولم ينه عنه ، ومعروف ولم يأمر به)

فاذا تساهل ذلك الزعيم أو ذلك الرئيس عن تسوية ذلك الخلاف وتركه يستفحل حتى يبلغ منتهاه . فلا بد وأن يصل بتلك المشيرة أو ذلك السلف المجاور له أي الذي جاء زعيمه لاصلاح تلك المشيرة أو ذلك السلف ويكون حينذاك غير قادر على شيء ما .

من أجل هذا نجدد بتكليف بمثل هذه القضايا ويهتم بها اهتماماً جدياً وذلك لاطهار مقدسه وبسط نفوذه وإعلان سلطته في ذلك المحيط وجعله تحت ارادته عند الحاجة الماسة للصالح العامة .

وكذلك نجدد (أي الزعيم) يعمل لأجل نشر السلام والطمأنينة في ذلك

المحيط والضرب على الذين من شأنهم تمكيد صفو الراحة . وتأمين السير والتجارة وكل عمل يقوم به ما هو إلا بادرة حسنة تبقى محفوظة له بين عامة الناس . (وقد يصاب هذا الزعيم الذي سعى للأمر بالمعروف بنصف وهذا نادر جداً ، فيقوم الزعيم الآخر بمثل ما عمل ذلك الزعيم ويستخرج عند ذلك) .

فلننه الأسباب وغيرها من أمثالها يقوم ذلك الزعيم بتلك الأعمال الالفة الذكر لأجل الإصلاح ليس إلا

أما إذا تمرد على ذلك الزعيم أو الرئيس الإصلاح وهذا قل ما يحدث هناك . عندئذ يستعين بمن جاوره من أصحابه وحلفائه لإنهاء تلك الشا كل الوخيمة العاقبة .

هذه خلاصة المحاملات بين المشائر والقبائل التي ارتضوها لأنفسهم وجملوها نظاماً يتمشون عليه في كل أوقاتهم وأعمالهم وتعاييرهم . أما لو أردت أن أضرب لك بعض الأمثال لمثل هذه القضايا والعرفيات التي عديم لتكثرت من إيراد ذلك كثيراً . ولكنني أجيدك في غنى عنه ، لأنك تسمع وترى ، ومن لم يعلم فليقتنع كما يرى ويسمع ما ذكرناه .



حملة الضمور على الصفوة

لا أريد أبداً موضوع الأخلاق عند العرب قبل أن أقول كلمة وجيزة من حملة أعداء العرب على أخلاقهم ومحاولات أهل الضلال لنزع الخلق الكريم من نفوس أهل الهدى فقد ابتثق نور الاسلام والعرب على ما هم عليه من السذاجة والفطرة وقد سافت اخلاق الاعاجم بسدواها للعرب ولا سيما المتأخرين لهم على تفسخ اخلاقهم ونشئت كلتهم وبعث الفساد في نفوسهم الامر الذي جعل اخلاق العرب تتردد بين الافراط والتفريط فكانت عند بعضهم اخلاق تتنافى مع الطبع السليم والخلق الكريم (كوثد البنات) وما شاكلها فجاءت حملة الاسلام نفود البشر الى الهداية وتدعو العرب الى الرشاد فاعتدل الموعج من اخلاقهم واستقام ما كان حائداً عن السبيل بفصل تعاليم الاسلام واخلاص رجاله واستعداد العرب لقبول هذه التعاليم . فاجتمعوا بعد الفرقة واستقاموا بعد الاعوجاج واهتدوا بعد الضلال فكان ما كانت من تنويرهم العالم بالفتوحات وارشادهم الناس الى خير الانسانية وهداية البشرية عما كانت عليه من البربرية فانموا الرسالة غير منقوصة وادوها باخلاص وامانة فابدل الله تعالى تلك النزعات الهوجاء والانجماهاات الرعناء الى زعاعات خيرة وانجماهاات مستقيمة جنى العرب والعالم ثمارها فاضجة وكانت مدينة القرون الخمسة التي تلت بعثة النبوية بجماع من الهدى والرشاد وخليط من الرفاه والرخاء في جميع اطراف الجزيرة الجدياء وفيما وراء البحار وفي كل صقع أو بلاد فعم خيبرم الجبال والقفار والسهول والرمال فكانت ارضهم جنة زاهية فطوفها دانية ولكن لكل بداية نهاية وكل رفيع خفض ولكل نهار مساء وقد قيل:

الانس به لوه الجزع والبدر ان تم الصدع
يرفع ربى ويضع ما طار طير وارفع
إلا كما طار وقع

فكشر الدهر عن انيابه فحرب ونجهم الزمان في وجوههم بعد ان صمدوا
لاعدائهم الألداء زمنا مديداً فارغوه فارغوه ولكن الشرك هجم عليهم بخيله
ورجله متفصصاً اثواباً مزروقة من الرياء وقسمياً بأسماء حزيفة تضمير العداء فتارة
بأسم (التبشير) و (المبشرين) الذين استغلوا فسادنا الديني ورعايتنا لمعتقد
خصوصنا واحترامنا لاديانهم وتحت ثوب من رياء التبشير هجم الاعداء على بلادنا
وعلى اخلاقنا فغرفونا الى احزاب وجماعات ومزقوا وحدة اخلاقنا وهدموا مروح
ديتنا ثم قمص الاعداء ثوباً آخر من الدجل والرياء والباطل سموه (التمدين) وما
كان هذا التمدين إلا محاكاة الاجانب في القصور دون اليباب ومجاراة المارقين
في السفاسيف والترهات فازادونا شقاء فوق شقاء فافترقنا فوق تفرقنا وصلى
الشاعر حينما قال :

قد اتانا الشر من كل الجهات	مذ اتانا (الغرب) في بدته
انه المنفذ (لشرق) على	ان يجاري العصر في سيرته
فاندفعنا نحوهم والشبهوات	تدفع الراء الى حفرته
كغراب راح بعثي في الفلاة	مشية المصفور في قفزه
وتناسى ان لطير صفات	فبقى المذموم في مشيته
فأضاع المشيقين بعد ما	كان كالمدهد في خطته ^(١)

(١) هذه الايات مقتطفة من قصيدة عامرة للاستاذ محمد سعيد الاعرجي

فهم جاءتنا هذه المدنية الزائفة بدعائوها الباطلة فاندفعنا نحوها غلدا فلم
 نفلح باقائنا فاضعنا امجادنا ولم نستند من هذا التقليد إلا الخسران وفساد الاخلاق
 وضعف الدين وقلة الوازع ومسايرة الشهوات ومتابعة السفهاء وهذا هو الخسران
 المبين ولم ينج من هذا الا قليل من ابناء العرب ولا سيما الذين لم يغزم هؤلاء
 السفهاء وكانوا بعيدين عن هذه الاباطيل لبدنهم عن موجة (الفدين) وصلابة
 طباعهم التي لم تنفسج التقليد بسرعة وهم على الاغلب من ابناء العشائر ممن الف
 الياذة وبعد عن المدن وملايئها والمدنية الزائفة واباطيلها فحافظوا بعض الشيء من
 اخلاقهم وعرضاتهم ومحاسن آباؤهم واجدادهم ولا ارى نفسي مبالغا اذا قلت ان
 هذه البقية الباقية من تراثنا الاخلاق وهذه البذرة الصالحة من ميراثنا التاريخي اذا
 لم يرعه المفكرون ونسبه المطفون وبصلحه المصلحون فانه صائر الى الزوال والعياذ
 بالله . وكيف لا ونحن امام هذا التيار الجارف من
 دعاء المدنية المصطنعة والحرية الباثرة من كل متعذلق غريب أو عنيد شرير . يخفى
 طباعه الشرسة بهذا الثوب الفضفاض من الالفاظ المنمقة (كالمدينة) و (الحرية
 الشخصية) و (الذوق السليم) و (الانس واقدة) وغيرها من اباطيل دعاء
 التجديد وما هم الا دعاء التخربت والاضمحلال والتفسخ الاجتماعي والاخلاقي
 الذين يرون الحياة لاتدوم لهم إلا بذلك .

على اتى حسن الظن بالله تعالى فهو المسؤول عن هداية من اصطفاهم هداة
 خلفه وحراسا لدينه وشرعته ورعاية من ارتضاهم سداة لكتابه وحفاظا لتعاليمه
 فهو المسؤول وحده على حفظ البقية الباقية من اخلاق امتنا وصلاح حالنا وقد قال
 جل وعلا في كتابه المجيد (والارض يرثها عبادي الصالحون) .

كلمة في نظام دعاوى الماثر

يلاحظ القاري أن هذا الكتاب يجمع بين صنفاته ألوان مختلفة من حياة القبائل ونزعاتهم وأنواع من عاداتهم وعقائهم الموروثة ، فضلاً عن مجالاتهم وأعرافهم وما درجوا عليه من مدارج الحياة وما عرجوا عليه من سبل المعاش . ثم يرى القاري أيضاً أنه ليس المقصود من هذا الكتاب إحصاء الحقوق في سبيل احقاق الحق وإيصال ما هدر من الحقوق إلى ذويها . ثم عرضت عدة أمثلة يستخلص المتنبع منها فكرة عامة عن المبادئ والأسس التي درج عليها العرف الماثري وما يتوخاه القضاة والعراقيون في أثناء تحقيقهم في القضايا المنازع فيها ولا يريد تقريب هذه القواعد العرفية أو نقدها بل تركت الحكم على صلاحيتها لفطنة القاري الكريم .

وقبل أن أودع القراء وداعاً أخيراً أرى من المناسب إيراد كلمة حق في نظام دعاوى الماثر الذي هو القانون الوحيد الذي يسير عليه القضاء الإداري في العراق وهو المرجع الوحيد للمحكّم الإداريين

قضايا الحق المنازع فيه فسمان: قضايا موضوعية وقضايا أصولية أو شكائية. وقد وضع العرف الماثري قواعد خاصة لكل من الحالتين وكانت هذه القواعد والأعراف معمولاً بها في العراق لفض المنازعات بين القبائل منذ أقدم الأزمنة حتى عهد الاحتلال البريطاني للعراق سنة ١٩١٤

أرادت الحكومة المحتلة أن تضمن الحقوق المنازع فيها ونجعلها منسجمة مع بعضها انسجاماً يبعدها عن التشويش والاضطراب فدرست نفسية القبائل وعرفياتها وقواعدها للتداول وأصدرت نظاماً محمته (نظام دعاوى الماثر) ففرقت

فيه بين القضايا الموضوعية والشكلية وحلت الاولى خاضعة لارادة المراقبين وخبرة الرؤساء الذين ينتخبون من قبل المتقاضين (كمحكّين). أما الثانية أى القضايا الشكلية فقد سطرت أهمها في ذلك النظام ونظراً لما كانت تقتضيه مصلحة الاحتلال ولقلة المصادر العرفية المسطورة التي يمكن الرجوع اليها عند الحاجة وما كان عليه المراق من الاضطراب احتوى ذلك النظام من الشذوذ والاختلاف عن عادات العشائر وأعرافها الشيء الكثير . ومع علمنا ان العربي لا يقر باطلا ولا يرضى حكماً غير مستمد من عاداته الموروثة وسننه الموالية عن الاسلاف سواء كان في ذلك الحكم غائماً او غارماً اللهم إلا بالقوة القاهرة . ولكن القوة شيء والقناعة شيء آخر .

بقيت حكومة الاحتلال تسير بهذا النظام في الدعاوي المرفوعة امام حكامها الاداريين مدة من الزمن حتى ٢٧ تموز سنة ١٩١٨ وهو الزمن الذي عدلت فيه الحكومة المذكورة هذا النظام على ضوء التجربة والعمل من جهة وانتقادات واقتراحات الرؤساء من جهة اخرى فاصدر الحاكم العام (الجنرال ايج . دي . فاشو) القائم باعمال القائد العام للعملاء العراقية منشوراً بمنص على تلك التعديلات كما ان الحكومة المذكورة قد اوعدت على لسان حكامها السياسيين بانها ستقوم بتعديل النظام المذكور من حين الى حين آخر كما رأيت ذلك صالحا للمعاشير وكانت تقابل اقتراحات الرؤساء في هذا الصدد بكل قبول وارتياح . ولكن أهل العراق عامة ورؤساء القبائل خاصة ، كانوا قد أضربوا للحكومة المختلة العداء وكانوا براوغونها من حين الى حين ربما يأتي الوقت المناسب لاطهار هذا العداء بشكل ثورة وهكذا وقع بعد ذلك فلم يهتم رؤساء القبائل الى هذا النظام اهتماماً جدياً رغم ارتياح الحكومة المختلة لاقتراحات تعديلها وتلقفها بالقبول التام فلما أبدلت الحكومة المختلة بحكومة وطنية بعد تلك الثورة العاصفة (التي ستجد تفصيل

حوادثها في كتابنا الحقائق الناصنة) أقر المجلس التأسيسي جميع المنشورات والانتظمة التي أصدرها القائد العام وأعطاه دستور المملكة الفتية صيغة القانون رغم ما فيها من التعسف والشذوذ ومن ضمنها القانون الذي نحن بصدد الكلام عنه كما ان المرسوم الملكي المؤرخ ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٢ المصادف ٢ جمادى الاخر سنة ١٣٤٣ يقضي باقرار النظام المشار اليه اصيبح والحالة هذه . هذا النظام على عيوبه - نافذ المفعول على عشائر العراق وهو موضع التطبيق في القضاء الاداري في العراق بالرغم من ان تسعة اعشار سكان العراق ينضمون له .. ونجد ان هذا النظام نافذ المفعول الى يومنا هذا على الرغم من تطور الاحوال وتبدل الاحكام بتبدل الازمان ورغم الشكاوى الشديدة التي يقدمها العراقيون عامة والعشائر خاصة الى الوزارات المتتابة على السنة اعضاء مجلس الامه والزعماء ورؤساء العشائر إلا ان هذه الشكاوى لا نجد اذنا صاغية وبقي ذلك النظام على ما كان عليه في ظروف تشريعه الاستثنائية وقد جر عليه البلى ذبوله وهو باق بقارع الزمان وباصول الجدثان كآلة الكتاب المنزل والوحي المسطور .

ولا اريد الدخول في تفصيل نقد نظام دعاوى العشائر لأن ذلك يطول فضلا عن اعتقادي انه لا يقوى أمام النقد لحظة واحدة ومع ذلك اذا أراد المتنبع فليراجع كتاب الاستاذ مكي جميل الهامى في شرحه ونقده للنظام المذكور

وفي سنة ١٩٣١ راجع جماعة من الاخوان وأنا من جملتهم صاحب الجلالة المغفور له الملك فيصل الاول متذمرين من النظام المذكور وما فيه من شذوذ لا يطاق فلاقت تلك الشكاية من الملك الموهوب اذنا صاغية وقد أمرنا بأن نسجل ملاحظاتنا ونقدمها له ليأمر الحكومة في ذلك الحين لاستصدار القانون الذي يحل محل نظام دعاوى العشائر على ضوء تلك الملاحظات والاقتراحات . فصدعنا لأمره

فوراً وقدمنا لجلالته مذكرة تحتوي على تلك المقترحات في ثمانية فصول في ثلاث وعشرين مادة يحتوي على ٤٥ فقرة وقد دوّنتها بيدي كاتبها :

الفصل الاول — مدى سريان القانون على الاشخاص

الفصل الثاني — في انتخاب الفرضة والاعراف

الفصل الثالث — فيما يخص الرؤساء

الفصل الرابع — فيما يخص الوجوه أي (المالك)

الفصل الخامس — فيما يخص الاراضي

الفصل السادس — فيما يخص الديات

الفصل السابع — فيما يخص جرائم الاعتداء على التعرض

الفصل الثامن — في مواد متفرقة

وبعد أن دونت هذه المواد واحتفظت بصورة منها قدمها الرؤساء الى جلالة الملك وقد أوعده جلالته باجراء ما يلزم لتعديلها وإعطائها صيغة القانون ليحل محل نظام دماوى المشائر الآنف الذكر ولكن القدر لم يمهله فقد رزى المراق بوفاء جلالته ومات بموته ذلك المشروع وكافة مشاريعه الاصلاحية الاخرى فان الله وانا اليه راجعون .



كلمة في عادات الضبائل

يشتمل المجموع القبلي العربي على طباع وأخلاق وأعراف واحكام وقد تألفت بالضرورة والاقتضاء تنزيها كما هي الحال لدى كل قبيل وشعب بغية تنظيم حياة القبيلة الاجتماعية ومرافقتها الاقتصادية ومشاكلها الحربية فالطبع — حافظ غريزي لاثبات عمل أو الامتناع عن عمل بالقسر والاجبار كالنوم والسهر .

والخلق — ممارسة عمل أو الامتناع عن عمل بالحرية والاختيار كالصدق والكذب .

والعرف — بادرة انفتحت الكلمة على استحسانها ثم رعايتها كالمآدب في الافراح والاحزان .

والحكم — وسيلة الزجر والارضاء كدية القتل فهي زجر للقاتل وغيره وارضاء لذوى المقتول .

هذه التعاريف اما فلسفة صيرورة هذه الخلال والاحكام هي : ان العربي يسكن في الحلاء ايللا ونهاراً سورء المنيمة خباء من الشعر مكشوف الجوانب لا يمنع الضواري المفترسة من الولوج في فئانه والعبث بمن وبما فيه ولطرد الحيوان ومقاومته هذه حافظ طبيعي على التخلص من الشر دفاعاً عن نفسه وصيانة لماله فكان هذا الحافظ بذرة الشجاعة ومنها تدرج على المقاومة والمصارعة واستعان بالسلاح الى ان تمت فيه تلك البذرة عند تكرار الحوادث فاصبحت عند المشا كل والحروب (طبعا) وان غفلة العربي عن صيانة نفسه من عوادي الوحوش اما لمرض او لنوم ولد في ريفه اليقضان (خلق) النجدة . وان فقدان الخبرات

الطبيعية في الجزيرة العربية وانعدام الملاحة في طريق المسافرين المنتظم الذي نفذ زاده اوجد (عرف) قرى الضيف

اما الانتقام فهو دفع الدل لاستيفاء الحق وماوىء الطرف في الانتقام هددت نظام بل حياة القبيلة بالفناء والموت فاستبدل عقلاؤها الانتقام بالتمويض ماديا كان او ادبيا وكان هذا سبب اجتداد الاحكام

لقد اجترأت فوضعت وصما للمادات القبلية وقد ضربت لكل من الطبع والخلق والعرف والحكم تعريفا وسببا سواء كنت قد اقتربت من الحقيقة أم ابتعدت عنها قليلا ام كثيرا فاني اردت تنبيه القاريء الى ان مدلول كلمة (المادات) في الوسط القبلي تناول هذه الحلال والاحكام وتؤدي الى مفهوم واحد فيقول القائل مثلا من عادة القبيلة الشجاعة ومن عاداتها النجدة وقرى الضيف وبسمى حكم القبيلة عادة .

لقد تعرضت هذه المادات في ظل المجموع القبلي ايام الجاهلية الاولى وكانت طائفة من نظم فيها الحسن والتبجح وفيها الصالح والطالح يوم لم تكن لهذه الجموع شرائع معارضة ولا قوانين وضعية ولهذا كانت يومئذ اداة صالحة للزجر والتنظيم الى حد ما .

ثم تعرضت هذه المادات الى كثير من التشذيب والتحويل لاسبابا لدى كافة الموجات العربية التي انفصلت من القبيلة بسبب الهجرة من جراء تأثير تكاثر الذنوم وانسجمت بالحضارة وكذلك قد وقف منها الدين الاسلامي موقفا معتدلا فاقبعت الحسنة وقضى على السيئة المفسدة ومما انتابها من تشذيب وتعديل فقد بقي العربي يفخر بكثير منها في صميم المدن كما كان يفخر بها وهو في سحيق البوادي من القبائل نزحت موجات المهاجرين الى المدينة وعلى سواعد أبناء القبائل زرع الاسلام في حقل التاريخ السياسي اعظم امبراطورية في العالم يومذاك وقد

وفد رحن أبناء هذه القبائل ببيان الامبراطورية الاسلامية ليس بسويفهم فحسب بل بمجهودهم الأدبي والعلمي والسياسي والصناعي والتجاري.

وبعد انشلال تلك الامبراطورية الزاهرة عادت القبيلة الى ديارها الاول فعافت الهجرة وطفتت زنناد البوادي وتقطع الارياك لا ترضى عنها بدلائم كلما خف ضغط الوازع الديني والوازع المدني على هذه القبائل درجت الى الاستقلال وفهم القيود حتى تألف المجتمع القبلي من جديد وعاش على اصول العادات القديمة محورة حسب مقتضيات البيئة وظروف الاحوال .

ولعله من الخير له وبه والعرب فيما مضى محافظة هذه على قبيلتها ومصارعتها عوادي الزمن وعدوان الطامعين إذ كانت أشد بأساً من سكان المدن والمتحضرين .



وعلى ما اعتقد أن القبائل العراقية أهم وحدة قبلية في العالم العربي اليوم وهي منطوية على كثير من العادات وإذا أمعنا النظر ودققنا في العادات المعروفة في مصر الزمان لدى هذه القبائل لانعدوا يقولون بان اصول العادات القديمة لا تزال هي السائدة وذات المفعول القوي ولم يطرأ على جوهرها تبدل يذكر وهي تنقسم الى شطرين مهمين .

١ — الطباع والاخلاق والاعراف .

٢ — الاحكام .

ولما كانت هذه الاحكام هي العنصر الفعال في تنظيم المجتمع وقانون القبيلة العام فقد وعيت ان اهد لها بكلمة عامة .

قوم القضاء القبلي العربي على ثلاث دعائم :-

١ — التشريع ٢ — الترافع ٣ — التنفيذ .

أما التشريع فله منبعان أساسيان هما :

أ — قواعد الفقه القلي العامة الموروثة من السلف .

ب — آراء واحكام فقهاء القبائل في القضايا الطارئة وهي عبارة عن تحويل

أو تزويد أو تخفيض في مقادير التعويض وشكاه .

وقد تناولت هذه القواعد والآراء حماية النفس والعرض والمال فلهذا حق

الروح — القتل — معها اختلفت بواعثه وتباينت انواعه وتفاوتت سني اشخاصه

وحسنهم من عمد وخطأ واهمال وتدبب بالتحرق أو التفريق أو بالتقسيم أو بحجر

أو بآلة جارحة أو بأسلحة حديثة الخ .. تجب به الدية .

وكذلك الجروح التي تسبب عطلا في إحدى الحواس أو الاعضاء والتي

تحدث ضرراً في البدن والشروع بالقتل والتهديد .

ومن العرض بالفعل أو بالقول له حدود من التعويض . كما تسبب بالتلاف

المال والاضرار به كالسرقة وخيانة الامانة والحرق وغيرها من وسائل الضرر

العمدي حدود اخرى .

ان الدية — وكذلك التعويض — هي العقوبة التأديبية بدلا من الانتقام

وهي قابلة للنشر والتضخم والتقلص والانتهاض لكي تتكيف مع اسباب الجرم

ودرجة فضاحته ومكانة المجني عليه الاجتماعية وللتفريق في الجنس بين الرجل والمرأة

واسكي تكون اداة صالحة للجري مع حالة الوسط الاقتصادية وظروفه السياسية .

والترافع .

هو صماع البيئة والدفع وتحرير الادانة أو البرائة ثم تعيين مكيفية وكية

التعويض — اذا كان التعويض مجهولا عند المتقاضين .

والبيئة والمدفع قواعد مطردة واصول معلومة لدى القبائل. فالشهادة الشخصية أساس البيئة كما هي أساس المدفع أي أنها حجة المدعي في الاثبات وحجة المدعى عليه بالنفي واسكونها مدار الدعوى في الإيجاب والسلب فقد تشدد قضاء القبائل في البحث عن شروط البيافة في الشاهد ومن شروط البيافة هذه :

١ — نزاهة الضمير والاستقامة .

٢ — اجتناب اليمين الكاذبة .

٣ — اجتناب شهادة الزور .

٤ — الاشتهار بالصدق .

ومن فقد إحدى هذه الصفات أصبح عرضة للجح والظلم وسقوط الشهادة ولذا فقد تشددوا في تزكية كل شاهد غير معروف أو مخوم حول شهادته رغبة واستنوا قاعدة ترجيح البيئات في كافة القضايا. وإذا كانت الشهادة أهم ركن في الدعوى فاليمين هي القول الفصل وبشروط في أداء اليمين توفر البيافة والتزكية في الشخص المراد تخليفه ونزدي عند مرافد الاولياء المقدسة غالباً. وقد ورد استثناء الزملاء من أداء اليمين إلا في ضرورات قصوى فمتدئذ تطلبت يمينهم في محبتهم وسبب هذا الاستثناء هو الاحترام المكنون بنفوس أبناء القبيلة للزعيم .

والتنفيذ :

هو أداء التعويض أو تقديم الترضية من المعتدي أو ذويه إلى المعتدى عليه أو ذويه فقيب الاعتداء بمد الترافع في حالة الخلاف وبدونه في أكثر الاوقات حبا باستئصال الفتنة قبل النمو ... ثم يفطر القضاء أيضاً كما تنشط العادات الى شطرين أساسيين : مادي ومعنوي . وإذا جاز هذا التمييز . فالنضاه المادي : — هو التعم الجزائي وفرض العقوبة بموجبه عن الاضرار التي تصيب النفس والعرض والمال

— كما قدمنا — وعلى مخالفة بعض قواعد الاخلاق كالاكتداء على العشير والمنعجي
وبعض قواعد الاعراف كالقتل والمار بالعبودية أو ببعض المهن الخفيرة .
وأما القسم الحقوقي : ويتناول الدين وحقوق التصرف في الاراضي والوارث
وبعض الالتزامات والمواريث نظام يحور من حق المرأة مطلقاً وبقيده من ينولى
الزمانة .

وطريقة الاثبات في هذا الشق البيئة الشخصية أو البيئة الخطية .
والقضاء المعنوي .

خال من قبود الترافع والمخاصمات وفيه يصح المجتمع كله بمثابة قاض يفرض
على متصرف المخالفة الاخلاقية والعرفية — محال — تدخل في باب العقوبات الجزائية
المادي — عقوبة ادوية وتكون العقوبة الادبية في الغالب ابلغ اثرأ واقتوى حساً
من العقوبة للمادية اذ الاولى موجبة لازدراء الشخص والخط من كرامته فعدم اقراء
الضيف بخجل وعدم البر بالوعد كذب وكفران الجبل لؤم . ومن حكم عليه المجتمع
باسدى هذه العقوبات الادبية عند محروماً من صفات الروثة وسافطاً من حقوق
الاجتماع القبلي .

أما العقوبات المادية فيزول اثرها ، بمعنى من الاذهان غيب تسلم ونسلم
المدية أو التعويض .

هذه اصول القضاء واركانه . اما القضاء فقد هم رجال عرفت لهم عقلية
قضائية ونزاهة استوجبت انتباه ذكرهم والعلانية من سلوكهم سواء أ كانوا من
الرؤساء أم من الافراد ويجري الترافع أمامهم باختيار المتخاصمين أو بسوقهم من
قبل ذوي الحل والعقد في القبيلة . ولؤلؤ صلاحيات معقولة في تقدير مقادير المدية
والتعويض على أساس القواعد العامة ولم يحق اسقاط الشهادات وتحليف الجاهلين

وقد عرف بعضهم برجاجة الرأي وقوة الاستنباط في التحقيق وكشف خوامض القضايا واسرار اقتراف الجرائم .

إن الشجاعة والنجدة والكرم اصول مفاخر القبيلة ومدار مجدها ومادة تاريخها الحلي وقد استحققت الخلود والبقاء لانها من اسس الفضيلة وان الوفاء والغيرة والاخلاص والامانة والصدق وغيرها من بحث الطباع والاخلاق قد عاشت ولا زال خالدة بفضل تنازع المدح والذم أو بفضلها بالذات لأن ابن القبيلة يستهويه المدح وبهزه الثناء حتى يكاد لا يحسب الموت والتضحية أي حساب في سبيل الاحتفاظ بها وقد ما ينهش ويستهويه المدح ويغضه ووله الذم فيعرض نفسه للقتل كي يتخلص من وصمة العار ويحرص على تلوين سمعته بشيء منه. ولما كلف بحث هذه المزايا من اختصاص علمي بنفس والاخلاق فقد اكفينا الى هذا الحد منها .

اما الاعراف فهي النوع الثاني بمناقضه من العادات القبلية وهذه الاعراف كثيرة جداً ومنشعبة في الوسط القبلي وهي تقاليد وآداب وسلوك تتخلل كافة النواحي في حياة القبيلة فنله شرة والصداقة والتضاضة والنواحي آداب محظوظة والزواج ومحاسن الانس والطرب وما تم الاحزان تقاليد معروفة والمفاوضات والحروب سلوك خاص الى آخر ما هنالك .



لم يكن ما عهدنا كل ما هو موجود في القبيلة بل هنالك امتيازات الرجل وحقوق مصونة للأرفاد . وهناك الناحية الادبية وهي ثروة قيمة من نظام في الحاسة والمدح والمجاء ووصف لمظاهر الطيبة واعتزاز ببعض العادات والمفاخر بل وبعض المجتمعات والفزل والذبيب والاغاني والهام في الحب والاهازيج وارايجز

في المارك طالما كانت ميبيا في إثارة المواقف واهتزاز الشعور ومثل سائر وتقد
لاذع وغرف لذيذ منطقها كلها على الواقع لم يلكها الافراط في التخيل ولم تزيده
حبذا لو انصرف الادباء الى جمعها وتموينها وان كانت بالغة العامة .
لم يفضل ادباء العرب ومؤرخوم أس هذه العادات والآداب وقد دونوا
طرقها منها وغلدوها في بطون الكتب الادبية والتاريخية ولكنهم لم يتناولوها
بالفصيل والاسباب ولو فعلوا لكانت لدينا ثروة ممتدة من الاساطير شأن ادباء
ومؤرخي اليونان والرومان بالنسبة لعادات واحوال مجتمع انهم في المصور
الماضية .

ولئن قلت القديما اكمل تدوين هذه الآداب والعادات في القرون الماضية
فارجو ان لا يفوت المصيرين لانهم اقدر واليق من القديما على احياء هذا الواجب
ليدخروه كثر خالد في المكتبة العربية في المستقبل القريب والبعيد .



ان هذا الامر وان لم يكن موضع اهتمام الكتاب ومحل عنايتهم بهذه فقد
برز الى عالم الفخر من موضوعه كتابان احدهما للاستاذ المحامي عباس المزاري
بنوان — عتائر العراق — والثاني للزعيم فريق المزهرة الفرعون بعنوان
— القضاء العشائري — اما الاول فهو كتاب تناول فيه مؤلفه الاستاذ المزاري
ذكر بعض العشائر العراقية العربية بدون اشباع واساطير ثم لم يتم السلسلة الى اليوم
— والثاني تناول بحث القضاء القبلي وكثير من العادات القبلية بالصورة العملية
وهو كتاب جديد في موضوعه .

لقد طالمت فصوله وابراجه جيداً اثناء الطبع فوجدت المؤلف قد تناول
طرقا غير يسير من عادات القبائل العراقية ووصف لكثير من اعرافها واخلاقياتها

وبهذه المناسبة فاني لا اريد أن انجسل على المؤلف الجديد فلا امدحه ولا اسخو
بالكيل له المدح والثناء ولكني اريد أن أقول بان الشيخ فريق المزهري قد احسن
صنعا في جمع المعاديات بقدر ما تيسر وهي عبارة عن قواعد عامة مهيئة لضرب لها
الامثال والنظائر بقصد تقريبها من فهم القارئ ولا اسمي الظن فاقول انه ادخر
من وسعه بل بذل غاية مجهودة وافرغ منتهى جوده فاخرجه بالثوب المناسب والحلة
المقبولة بوسطه وقد ذكرني الشيخ فريق بزميل يضارعه نبت في نفس البيتة والوسط
الذين نبت بهما فريق وزامله في زعامة القبيلة والتأليف ذلك هو القائد الزعيم
العراقي المشهور ابراهيم بن مالك الاشتر النخعي الحمداني الذي حفظ له التاريخ اسما
بين المؤلفين والكتاب بالرغم من مشاغله السياسية وان تفاوت بين الزعيمين الزمان
واختلف موضوع التأليف واسلوبه .

وقد اكتسب الشيخ فريق فضل السبق بهذا الموضوع وكفى به فضلا .

عبد المنعم داود

الكاملية ٣٠ نيسان ١٩٤١



اعتذار والتماس

لا يخفى على القارىء الكريم ما بهاقبه المؤلف في هذا البلد من قاسيات
الانحباب ليخرج - ولما خالها من الاغلاط المطيية وقد صرفت غاية الجهد لتعاشيها
فلم اوفق مع مزيد الاسف لهذا وقد وقعت بعض الاغلاط المطيية التي لا تخفى على
فطنة القارىء الكريم .

ولا بدعي الحال الا غريب عنيذ أو أحمق بليد ، فارجو من اخواني القراء
ان لا ييخلوا علي بفداتهم الصالبة التي يرونها في هذا الكتاب لتكون موضع العناية
الفصوى اذا ما اعيد طبعه في ظروف اكثر ملائمة وفي فرصة اكثر مؤاناة ،
وبالاخير ارجو ان ينظروا اخواني بين الرضا .

وعين الرضا عن كل عيب كلبية ولكن عين السخط تبدى المساويا

فان حاز كتابي القبول فهو حسي راقه ولي التوفيق

آل فرعون

فريق المذهب



الفهرست

الصفحة	المحتويات
أ	كلمة شكر في التفاربض
ب	« الشيخ محمد حسن حيدر . اكرم به سفر علم قد حوى دررأ (قصيدة)
د	« الشيخ عبدالرزاق الطي السلطان . كلمة الشيخ عزاره المجهون
هـ	« الشيخ محمد آل نعمة . كلمة الشيخ موده آل ثامر
و	« الشيخ سوادي الحسون . كلمة الحاج سلمان الجبار
ز	(قصيدة) الشيخ عبدالقوي الحضري
ح	كلمة الشيخ محمد آل حسن . كلمة الشيخ غانم الحاج شمران
ط	« الشيخ ساجت الحاج عبدالعباس . كلمة الشيخ ريسان الكاسد
ي	« الشيخ موسى العلوان . كلمة الحاج محمد الطي
ك	« مهدي الازري
م	« الحاج سعدون الرمن . كلمة الشيخ كمال الحاج حسن اغا
ن	« الشيخ حسن السويل . كلمة الشيخ مرهون آل منذور
س	« الحاج عبد الواحد آل بكر .
ع	« الشيخ سلمان المبطان . كلمة الشيخ محمود الساجت آل تويني والشيخ كامل النثيث والشيخ فهد الجميل
ف	الادب يفرض كتاب (القضاء العشائري) « كلمة الاستاذ محمد
	مهدي الجواهري
ص	قصيدة السيد أحمد الرضوي (مراحى فريق)

(ب)

المحتويات

الصفحة	
ق	نظرة في القضاء العشائري الشيخ مهدي آل شيخ محمد علي بيك
ت	كلمة الشيخ مو حان الخبيرة
ث	« الشيخ صلال الموح . كلمة الشيخ خميس آل ضاري
خ	« الشيخ صكبان العلي . كلمة الشيخ عبد السادة آل حسين
ذ	فصيدة الشيخ علي نقي الخالصي [وهل يأتي الزمان بثاني] كلمة
	الشيخ سليمان آل شريف . الحاج عيسى الحوامس
ض	القضاء العشائري (كلمة جعفر الخليلي)
ظ	النبيل يفرض القضاء العشائري (فصيدة العلامة النبيل السيد مير
	علي ابو طيخ)
ي ك	كلمة الشيخ عبود الهبص
آ ل	كلمة المحامي عباس حلمي الحلبي . ساعة بين كتاب (كلمة الشيخ
	محمد باقر السهيل)
١	القضاء العشائري
٢	الاهداء
٣	ترجمة المؤلف . اسم المترجم ونسبه . ولادته . نشأته
٤	ثقافته العشائرية
٥	ثقافته المدرسية
٧	زواجه وأمهاته
٩	أعماله في الثورة . مساعيه الوطنية
١٠	وقوفه في وجه السلطة . خدمته لبلاده

عوامل التفاهم بينه وبين الشيخ عبد الواحد	١١
حبه لبيت الهاشمي . سبب مناوأة المترجم الاخيرة	١٢
انتخاب المترجم نائباً	١٣
مناوئته لحكومة الانقلاب . سجنهم في ايام حكومة الانقلاب	١٤
اطلاق سراحه من السجن واستئناف اعماله الوطنية	١٥
انتخابه نائباً للمرة الثانية . شغفه في مطالعة كتب التاريخ والكتب الادبية الاخرى	١٦
المقدمة	١٨
الباب الاول (في الحكم والحكم)	٢٠
الباب الثاني (في التحقيق)	٢١
الباب الثالث (المقاب)	٢٣
الباب الرابع (رضاه المتخاصمين)	٢٨
الباب الخامس (تفصيلات)	٣٠
كلمة المؤلف . توطئة وتنهيد	٣٢
التهديد	٣٤
من هم المشائر	٣٥
نواميس المشائر	٣٦
دية القتل	٣٧
الممارك الكبرى	٤٣
حوادث القتل الوفتية	٤٤

الصفحة	المحتويات
٤٦	القتل بواسطة الحيوانات
٤٧	قتل السارق . كيفية تحصيل الهدية وتأديتها
٥٠	المكبة
٥٢	فروض متنوعة
٥٣	قتل المرأة المفيدة او المرأة الفاتكة
٥٥	فصل فيمن قتل أحداً طمعاً في زوجته او في ماله او لان ينزعم بمد قتل ذلك الرجل
٥٩	القتل لاجل ثروة القنيل . القتل لزعامة
٦٣	السكاط
٦٥	أمثلة من ذلك . الحالات الخمس
٦٦	الضرب بآلة جارحة
٦٩	طريقة الاثبات
٧١	قبول الهدية
٧٢	طلقة البندقية
٧٥	التهوة
٧٦	تفاصيل التهوة
٨٢	فصل في التهوة المتأخرة
٨٧	الحشم (نمويض الخدش بالكرامة . والمس بالشرف)
٨٩	التفصيل
٩١	العار

الصفحة	المحتويات
٩٢	عند حالة ثبوت التهمة
٩٣	عدم ثبوت التهمة والفرض عليه
٩٥	قتل المرأة لمجرد الاخيار عنها بالتهمة (اى تهمة الزنا)
	حكم المرأة المتزوجة في موضوع التهمة
٩٧	المصيحة
١٠١	وحدة الجزاء في انواع المصيحة
١٠٢	هروب المعتدى
١٠٣	بقية انواع المصيحة
١٠٤	الاعتداء على المرأة في الطريق
١٠٥	العار بالعبودية
١٠٦	كيفية الصاق التهمة بمار الرق
١٠٧	التهمة وجباً لوجه بالعار
١٠٩	الصاق العار برجل عن طريق النوادي
١١٠	خطف المرأة
١١٢	خطف المرأة المتزوجة
١١٤	الزواج وما يترتب عليه
١١٧	اسباب حصر الزواج بذي القربى
١٢٤	المرأة في عرف العشائر • حرية المرأة
١٢٧	الفناء عند المرأة العربية
١٢٨	الرقص عند المرأة العربية

المحتويات	الصفحة
النساء الشاعرات	١٢٩
الوحدة الثانية في المرأة عند القبائل	١٣٠
الوحدة الثالثة	١٣١
اختيار الزوج من قبل المرأة	١٣٢
الدعوى التي نحدث ولم يكن لها أساس	١٣٥
الفرضة وصفاتهم	١٣٧
هكذا عاشت القبائل	١٤٢
وهكذا أيضاً	١٤٤
القضايا الحقوقية عند العشائر	١٤٧
المكلف	١٥٠
هيئة القصة	١٥٢
الديون والطلبات التي على المتوفى	١٥٤
التفصيل	١٥٥
دعوى الاراضي وما يقتضب منها	١٥٨
طبقات الاشخاص بالنسبة الى الاراضي	١٥٩
كيفية حل المنازعات حول الارض	١٦١
كيفية التعامل التجاري والديون الممتازة	١٦٤
كيفية التعامل التجاري	
بيع الاراضي وما يفرع منه	١٦٩
احكام وفروض مختلفة	١٧٢

المحتويات	الصفحة
النهب والسلب . عقوبة جريمة السلب	١٧٥
حقوق الضيافة وما يتفرع عنها	١٧٦
حماية الجار وما يترتب على الاساءة له	١٧٧
اللاقة عند العرب	١٧٨
الشجاعة عند العرب	١٨٠
الشمم عند المشائر	١٨٤
الشمم ونبذة من معاديقه	١٨٦
الزواج	١٨٧
المعاملات المشائرية المرفقة	١٨٩
الهدايا في الافراح والاحزان	١٩٤
اصلاح ذات البين	١٩٦
حمة الضلال على الاخلاق	٢٠٠
كلمة في نظام دعاوي المشائر	٢٠٣
كلمة في عادات المشائر (الخاتمة)	٢٠٧
اعتذار والتماس	٢١٦
الفهرست	



المفاتيح الناصية

وهو سر تاريخي فريد وضعه المؤلف في عدة اجزاء يتكلم بالتفصيل عن الثورة العراقية الجبارة ضد بريطانيا سنة ١٩٢٠ التي أثمرت الحكم الوطني وفد سطرها المؤاب بناء على خبرته الشخصية وما تفضل به افطاب تلك الحركة الجليلة بروح بييدة عن التحيز ووصف واقى بعيد عن المبالغات او القمط ونحتوى اجزاه المتوالية على تاريخ الحكم الوطنى فى عهدي الانتداب والاستقلال وتفصيل الانقلابات السياسية الهامة والحوادث الجسام التى تمخضت عنه العشرون سنة التى نلت الثورة العراقية فلينتظره القراء



349.567:A31kA:c.]

آل فرعون، غريبة، المزهر

القضاء العشائري

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



0 1421 1180

American University of Beirut



349.567

A31kA

General Library

